



مجلة محكمة متخصصة في الكتاب وقضاياه
تصدر عن دار ثقيف للنشر والتأليف
أسست عام ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م

المجلد العشرون



رئيس

يحيى م. محمود

"أستاذ"

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المؤسسان
عبد العزيز الرفاعي
عبد الرحمن المعمر

shia books.net

mkrba.net

رمضان - شوال ١٤١٩ هـ / يناير - فبراير ١٩٩٩ م

العدد الثاني

المجلد العشرون

المحتويات

* الدراسات

- الرد الصحيح لمن حاول دفع نسبة شرح الصحيح — إبراهيم بن عبدالله

جهد الفاسي ٩٩ - ١٢٢

* المراجعات

- الدليل المشير تكليف السيد أبي بكر بن أحمد بن حسين العباسي الطوسي

مصن أحمد بأروم ١٢٢ - ١٢٧

- الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات لأمين فؤاد السيد

عبد الستار عبدالحق العلوي ١٢٨ - ١٣٤

- نحو منهج لتنظيم المصطلح الشرعي - مفصل معرفي مفهوماتي -

أحمد بن علي شراز ١٣٥ - ١٤٠

- نزعة الألب في الألقاب لابن حجر المصطلحي - محمد بن عبد الرحمن الأمل ١٤١ - ١٤٥

* البليوجرافيات

- مصادر دراسة أبي الريمان البيهقي ٣٦٢ هـ / ٩٧٢ م - ١٤٠ هـ / ١٠٤٨ م

أمن سليمان سيف ١٤٩ - ١٦٤

* الرسائل الجامعية

- دور رؤساء الأقسام في جامعتي قم القرى والملك عبدالعزيز رسالة دكتوراه

لهوامر أحمد قنادلي ١٦٥

* دوريات صدرت حديثاً نجيب محمد الخطيب ١٦٦ - ١٧١

* كتب صدرت حديثاً ١٧٢ - ١٨٧

* مناقشات وتعقيبات

- متابعة عروضية للقضية تدارك الأفتش البحر الشارح عمر علي خروف ١٨٨ - ١٩٠

- حول بليوجرافيا الأريصيات الحديثة عبد الصمد العشاب ١٩١ - ١٩٢

عالم الكتب

مجلة محكمة متخصصة في
الكتاب وقضاياها ، صدر
العدد الأول منها في رجب
١٤٠٠ هـ / مايو ١٩٨٠ م

الناشر

دار تكليف للنشر والتأليف

الهيئة الاستشارية للمحررين

أبو عبد الرحمن ابن عثيل الظاهري
عبد الستار عبدالحق الخليلي
أحمد فؤاد جمال الدين
صالح طاشكغدي
عبد العزيز بن ناصر اللبح
محمد بن أحمد الرويش

العنوان البريدي

٢٩٧٩٩ الرياض ١١٤٦٧

٢٧٦٠٤٢٢٢

ناسوخ ١٧٦٢٤٣٨

ردعمد : ١١٥٩ - ٢٥٨

الإيداع : ٠٠٠٨ - ١٤

الرد الصحيح إن حاول دفع نسبة شرع الفضيخ

إبراهيم بن عبدالله جسر القاسي
تأسس على يد مؤسسة أم القري - مكة المكرمة

الحمد لله حمد الشاكرين وأسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ أما بعد :

فقد سُردت عنهما زواشي أحد الأساتذة الأجلء والإخوة الفضلاء بمقال تضمنن دفع صحة نسبة « شرح الفصيح » إلى الزمخشري للكثير بهاء العين عبدالوهاب الأستاذ المساعد بكلية التربية للبنات بمكة المكرمة، حيث شدَّ اعتمادي عنوان المقال: (الجواب الصحيح إن نسب إلى الزمخشري شرح الفصيح) ظننت بناءً على هذا العنوان - الذي يستعمل القارئ إلى التسليم بما يرويه الباحث - أنَّ الباحث وصل إلى أدلة طيبة بديلة كتلها نسخة أخرى تحمل اسم المؤلف ، أو بين بالذليل القاطع نسبة هذا الشرح إلى غير الزمخشري . وما أن قرأت هذا المقال حتى تضائل الفرح وتبدد السرور لعدم وجود ما ظننته وما تبادر إلى ذهني من خلال عنوان المقال المسجوع الخلق .

وبعد أن قرأت المقال قراءة أخرى متأنية وجدت الباحث من حواء العبدوازة الإنتشائية والألفاظ البراقة التي استخدمها في أثناء دفع صحة هذه النسبة إذ لم أجد دليلاً علمياً واحداً يؤيد ما ذهب إليه الباحث . وقد كنت متردداً في الرد على هذا المقال لأسباب كثيرة أذكر بعضاً منها في النقاط التالية :

المبحث الأول : نفس الالة الذاتية نسبة الشرح إلى الزمخشري .
المبحث الثاني : إثبات صحة المطلق والتعليل العلوي القطع .
المبحث الثالث : نقد ما أورده الباحث في نسبة الشرح
إلى الإسماعيلي .
والله أعلم بأن ينفع بهذا الرد .

الكثير

جاء هذا المقال في أربع عشرة صفحة . بدأها بمقدمة
جاءت في الورقة الأولى عرض فيها الباحث للسيرة الذاتية
الخاصة به . وأطب ذلك بتمهيد بين فيه نسبة الكتاب قديماً
وحديثاً وموقف المحقق من هذه النسبة . كما خصّ وريقتين
للمواضع وفهرس المصادر والمراجع، والمتبقي من المقال
أحدى عشرة ورقة جاءت في ثلاثة مجلدات هي :
١- الآلة التي حاول من خلالها نقل نسبة الكتاب عن

الزمخشري .

٢- نقد أولية الحق.

أولاً : عدم احتمال هذا المقال على دليل علمي يطمئن الباحث من خلاله لنظم صحة هذه النسبة .

ثانياً - عدم التزام الباحث بمناهج البحث العلمي في الرد على تصدي الكتاب إلى الزمخشري .

ثالثاً: ترصيع المقال بعبارات إنشائية وقرائن ظنية لا تثبت أمام موضوعية البحث العلمي ولا ترقى إلى كلمة أدلة.

رابعاً : محاولة الباحث العبث من خلال تلاعبه بالألفاظ
ذات الدلالة القوية بغية استمالة القارئ إلى جانبته .

ولكن رغبة في تحقيق ما طلبه مني استاذي الفديح
ويحس الزملاء الكرام في الرد على هذا المقال استجيب
لطلبهم .

وقد جاء هذا الرد في ثلاثة مباحث يسبقها تهديد ومقنة .

التنبيه : عرضت فيه الملاحظات العامة على المقال وذلك بشكل محمل .

٧ - تجاهل الباحث بعض الآراء الواردة في أثناء الشرح والتي أشرت إلى موطنها في مؤلفات الزمخشري . وهي تؤكد صحة ما ذهب إليه ولم يعرض لها ، لأنها تنفي ما ذكره . وكان من الواجب عليه ذكر جميع الآراء والرّد على كل منها على حدة .

٨ - الثّقولُ على المحقق بشيء لم يذكره ولا أعلم أنّ هذا تعتمد من الباحث ؟ أم سوره فهم للنصوص . كقولهِ : « إني ففصلت توثيق القبلي على توثيق البغدادي »^(٩٦) ، وكقولهِ من المحقق : « إن من الأدلة التي تدفع صحة نسبة الكتاب إلى (إستقرايادي ..)^(٩٧) ، ولا أعلم مزاده من هذا ؟ » وبعد أن بينت للمصنفات الصلة على هذا المقال فالتسبيل الآن الرّد على كل ما ذكره الباحث قارئاً كل ردّ بدليله العلمي .

المبحث الأول : تلحق الأدلة الناقصة نسبة الشرح إلى الزمخشري

اشتمل المبحث الأول على نسخة أدلة ، إن صح التعبير ، في :

الدليل الأول : شهرع المشرح .

وهذه هذا الدليل الصمدية في نفي النسبة عن الزمخشري . ومن هم هؤلاء الشيوخ الذين ذكرهم ، هم : علي بن مهدي وأبو أحمد العسكري .

فهذان شيخان ورد ذكرهما في الشرح فمن أين جاء بكلمة شيوخ ؟ هل هذا من باب تحويل الأسور ؟ فإن قال الباحث (أبا طارق) قلت : من قال بحقيقته ؟ بدأ الباحث بعلي بن مهدي مستثلاً هل أخذ الزمخشري اللغة عن علي بن مهدي ؟ فاجاب أن ذلك لا يمكن مطلقاً مطلقاً بقوله : « إن » علي بن مهدي أخذ من ابن الأثيري القسوي سنة (٢٧٨هـ) ، وولادة الزمخشري كانت سنة (٤٦٧هـ) . فهل يقل أن يعيش تلميذ ابن الأثيري بعد أستاذه قرناً ونصف قرن ليكون شيخاً للزمخشري ؟^(٩٨)

أقول للباحث من أين عرفت أن ابن مهدي تلميذ لابن

الأثيري ؟ كتب التراجم لم تحدد تلميذ ابن مهدي على ابن الأثيري . وقد ناقش الباحث نفسه بعد ذلك بقوله : « إن علي بن مهدي ربما كان حفيد هذا فكتب التراجم تذكر اسمه على أنه علي بن مهدي بن علي بن مهدي الكسوي ، قلعل المتوفى في خلافة المعتضد هو علي بن مهدي الجد الأول . أما الصفيدي فمن المحتمل أن يكون من علماء القرن الرابع »^(٩٩) .

هل هذا النص مدّ الباحث دليلاً إذ بدأه بالظن وانتهاه بالاحتمال ؟

أود أن أشرح ترجمة علي بن مهدي الكسوي الموسوم بالجد الأول ليفتح القارئ على الحقيقة العلمية . قال عنه السيوطي : « علي بن مهدي بن علي بن مهدي أبو الحسن الأسبجاني الطبري الكسوي النحوي المتكلم » . وقال عنه ياقوت : « أحد الرواة العلماء النحويين الكبراء » . روى عن أبيه والجاحظ وبيك الجن . وعنه أبو علي الكركي . مات في خلافة المعتضد »^(١٠٠) .

بويع المعتضد بالخلافة سنة (٢٧٩هـ) ولم تستمر مدة خلافته عشر سنوات .

وابن الأثيري ولد سنة (٢٧١هـ) وكانت وفاته سنة (٣٢٧هـ) . وعلى حد قول الباحث أن ابن مهدي أخذ من ابن الأثيري ، فكيف يكون هذا ؟ وهل يمكن أن يتلمذ ابن مهدي هذا على ابن الأثيري ؟

وهنا ما لاحظ الباحث هذا التناقض حاول أن يتخلص مما وقع فيه فقال : « ربما كان حفيد الكسوي هذا » .

وأقول له أين دليلك على هذه الشخصية الوهمية التي أتيت بها من هناك .

ثم يقول الباحث : « فمن المحتمل أن يكون من علماء القرن الرابع » . وأقول له : ومن المحتمل أن يكون من علماء القرن الخامس أو الثاني أو الثالث ؟

ثم قال : « وسواء أكان هذا أم غيره فهو تلميذ لابن الأثيري على ما اتضح من تعدد النصوص السابقة فهو

من علماء القرن الرابع بدون شك ، وهو أيضاً شيخ لشارح الفصيح هذا فهو شك . (١٧) .

فقول الباحث في أول النص السابق يدل على إثباته هذه الشخصية الوهمية وإصراره على ذلك دونما وجود دليل علمي يستند إليه ، ثم يقول : « إنه من علماء القرن الرابع بدون شك » ، كيف تريد القارئ أن يتفق معك على هذا القول الذي يثبت على شخصية وهمية لم تعرض لها كتب التراجم . هل أعلنا على مصادر تبيين من خلالها سنة وفاة هذا الصفيدي أو الزمن الذي عاش فيه ؟ ومن هم شيوخه أو تلامذته ؟ وما هي مؤلفاته ؟ أم تريد القارئ تصديق عبارات لا دالة علمية فيها . ولم لا يكون في السند سقط ، فالنص الذي اعتمد عليه الباحث هو : « والشمس : القوم والشر أنشدنا ابن مهدي قال : أنشدنا ابن الأثيري ... »

وقال الفارح في موطن آخر من الفرح : « وجهت المسألة وجدائاً كما قالوا » فحدث الشيء فحدثاً . والوجدان : الإصالة أنشدنا الفراء ... (١٨) .

فقول الباحث : ماذا تقول في النص السابق ؟ هل الفراء من شيوخ الشارح ، وهل تعلم عليه ابن الأثيري أو على ابن مهدي ؟ هذا يدل على أن السند في هذه النسبة لعنه سقط وتحريف وتصميم . وهذا ما ذكرته في أثناء سميتي للكتاب ولم أذكر ذلك جزأاً ، بل بناء على أدلة علمية كهذا الدليل وغيره .

أما قوله : « إن كتب التراجم لا تذكر الزمخشري أساتذة في الأدب غير أبي مضر » (١٩) ، فمن قال بأن كتب التراجم تخص كل ما أثر عن العالم ، وبهذا القول نالني الباحث نفسه في آخر مقاله ، حيث قال : « وكمن عالم ألب ولم يكن له حظ الذكر في كتب التراجم » (٢٠) .

أما قوله : « إن القمصين بن الحظير التيسابوري الذي نصت كتب التراجم ، أنه من شيوخ الزمخشري ، وأنت شاك في ذلك » .

فهذا رد على علماء التراجم ولماذا لا تضمن القائل بقوله بأن تاريخ وفاة القمصين كان خطأ من قبل نسخ الكتب .

ثم انتقل الباحث بعد ذلك إلى الفصيح الثاني وهو أبو أحمد العسكري ، فتورد نصين من التصحيح التي جاء فيها ذكر أبي أحمد .

والرد عليها كالرد السابق فقلع الباحث على أن الشارح يروي عن أبي أحمد ليس دليلاً علمياً يؤتي به حكم من التلاميذ الذين تعلموا على أبي أحمد العسكري .

كما أريد أن أسأل الباحث عن الإستدراكي ، هل تعلم على أبي أحمد العسكري وما دليله على ذلك ؟

أما الشيخ الثالث في نظر الباحث فهو ما كتبه الشارح بابي طارق (٢١) ، عند بيان مدلول كلمة (السط) قال بعد أن وضع دلائلها وأنشدهني أبو طارق (٢٢) .

فهو المكتور عد هذا الرواية شيوخاً من شيوخ الشارح ، إن كان كذلك فلماذا لم يرفقنا بابي طارق هذا ؟ وفي أي زمن عاش هذا القم ؟ ومن هم شيوخه وتلامذته ... ؟

أما إذا فاقول : إن هذا رواية إذ لم يرد له ذكر في كتب التراجم ولم نجد نياً عن هذه الشخصية مع كثرة البحث عنها .

وهذا دليل على أن الباحث المتقيد الأدلة العلمية الدقيقة وليس عنده ما يورده فتروك ما يصعب عليه .

وبقمت الدليل الأول بقوله : « تصريح الفارح بأسماء شيوخه هؤلاء ونصه على الأخذ منهم دليل قاطع بأن الشارح ليس الزمخشري » (٢٣) .

فالشيوخ الوهميون الذين سبوا ذكره هو أبو أحمد العسكري . أما ابن مهدي وأبو طارق فلم تعدد شخصيتهما تحديداً علمياً بقيقاً ، فإن الدليل القاطع الذي لا شك فيه كما يقول الباحث : ؟

العليل الثاني : كنية الفارح .

ذكر الباحث أن كنية الشارح (أبو علي) ودليله على ذلك يتمثل في قوله : « بدليل أنه عندما ينقل عن شيوخه أحياناً يذكر كنيته فيقول : قال أبو علي : أنشدنا العسكري أو ابن مهدي ، وأحياناً لا يذكر كنيته ... » (٢٤) .

لماذا يا أخي لا يكون الشارح ينقل عن أبي علي كنفه

العسكري يابى علي وذلك أثناء ردي علي الدكتور عبد الله الجبوري . فلم يرد في كتب التراجم من كتبي أبا أحمد العسكري بهذه الكنية (٢٦) .

فلم نك اختلط علي الباحث لامله وشقيقه في النسبة ودرأيته بالأساليب :

والجواب المهم أن أبا علي هذا مِمَّنْ أخذ عنهم الزمخشري سواء كان الإستراباذي أو الفارسي أو غيرهما .

الدليل الثالث : كتب الفارح التي أحال إليها .

قال في هذا الدليل : « أحال الفارح إلى بعض كتبه فذكر أسماء بعضها ولم يذكر أسماء بعضها فما نص علي اسمه كتاب تهذيب غريب الحديث حيث قال في حديث عن الطول : « ومنه الحديث : لا حمى إلا في ثلاث حلقة القوم . وثقة ابنز . وطول الفرس . وقد بينا مضاه في تهذيب غريب الحديث » (٢٧) .

أقول للباحث : الفارح ذكر أربعة من مؤلفاته وقد ذكرت ذلك بالتفصيل في شية الكتاب . ولكن الجديد الذي لم أطلع عليه هو قوله : « ولم يذكر أسماء بعضها » ما الذي جعلك تقول ذلك ؟ هل رفقت علي نص له وضع فيه أنه لم يذكر بعض أسماء كتبه ؟ أم أن هذه زيادة من هناك كمايتك ؟

ثم قال : « ومن نظم أن ليس للزمخشري كتاب اسمه تهذيب غريب الحديث وإنما له الفائق في غريب الحديث . وشتان بين التهذيب والفائق . وقد جعلهما المحقق كتاباً واحداً » (٢٨) .

يرد علي الباحث في النص السابق بانور هي :

١ - الزمخشري لم يسم كتابه في مقدمة هذا الكتاب بالفائق ولا يكر لذلك حتى في إثناء الكتاب . وإنما من جاء بعده وسمه بهذا الاسم .

٢ - ما الفرق بين التهذيب والفائق ؟ فقلت : شتان بينهما . ولم توضح الفرق الدلالي .

٣ - هل هذا المحدث الشريف الذي أورده شارح النص ثم ذكر أنه بين مضاه في تهذيب غريب الحديث لا

عن غيره من العلماء . وما الدليل علي أن أبا علي هو الشارح نفسه . هل تمت بتفريغ هذه الأقوال النسوية إلى أبي علي هذا من مؤلفات الشارح أو حتى من مؤلفات غيره مِمَّنْ عاصر الشارح ؟

هذا لم يحدث وإنما لقواك لا تصدو أن تكون ضروباً من الظن . والظن شيء والعلم شيء . آخر هذا جانب .

والجانب الثاني : ألا يوجد من العلماء من يكتي يابى علي غير الإستراباذي ؟

والجانب الثالث : أن الفارح إذا كانت كتبه أبا علي فهي مواضع قال : قال الشيخ أبو علي . قول أبو علي هذا هو الشيخ أبي علي نفسه أو أنه غيره . وما الدليل الظني علي ذلك ؟

ثم انتقل الباحث بعد ذلك إلى النص الوارد في الشرح المتمثل في قول الفارح : « السكين معروفه وسمعت ابن مهدي يقول ... وهو مذكر وقد يؤنث قال أبو حاتم : سائلة الأسمعي وأبا زيد ومن لقبه من علماء اللغة عن ثرث السكين ... قال الشيخ أبو علي وليس الأمر كما ذكر أبو حاتم ... » (٢٩) .

فلماذا لا يكون الشارح أخذ عن الشيخ أبي علي كما أخذ عن غيره من العلماء ككتبي حاتم ؟

وقد عد الباحث هذا النص القبيح في النسبة . حيث يقول : « من هذا النص يتضح أن كان علي رواية بلساليب الأقبين أن المؤلف كنيته (أبو علي) ولا يقتض إلى ما ذكره المحقق من أنه لا يصح أن تكون كنيته أبا علي لأنه قال سرراً : قال أبو علي رحمه الله ... » (٣٠) .

أقول إن النص المشار إليه قد سبق عليه الرد . وأما قول الدكتور بأن المحقق قد أنكر أن تكون هذه كنية لأبي علي فهذا كلام واه لاأساس له . إذ إن المحقق لم ينكر هذه الكنية . وإنما أراد الباحث بذلك أن يلقب الكلام ويلقي به جزأفاً .

فلماذا لم يشير الباحث إلى موضع إنكاره لهذه الكنية في مقاله ؟ لأنه أتى بهذا الكلام من عنده !

لما الكنية التي أنكرتها فهي كنية أبي أحمد

هل هو في تفسير القرآن أم في علم غيره ؟ وهل هذا دليل ؟ ولا يلزمه أن يذكر اسمه . (لو ينص على اسمه) .

الفصل الرابع : مصطلحات الشارح النصوية والصرفية .

يقول الباحث : « استخدم الشارح بعض المصطلحات الفاصلة بالكوفيين ولم نجد الزمخشري ولا غيره من النحويين البصريين يستعملونها » (٣٧) .

استغرق حديث الباحث عن هذه النقطة خمس صفحات من مقاله عرض فيها بعض المصطلحات الواردة في الشرح ليدل من خلالها أن الشارح كوفي المذهب .

والرد عليه نقول إن الشارح يشرح كتاباً مؤلفه كوفي المذهب فهو أحمد بن يحيى الشهير بشطب ويرد مصطلحاته فما وجه الغرابة ؟ ومع ذلك كله ستقبل كل مصطلح من هذه المصطلحات التي أوردتها ، صُحفاً على كل منها .

١- القطع :

ورد هذا المصطلح عند الشارح ولا أدري ما قصد الباحث من وروده . هل فيه دليل على نفي النسبة وقد مثل على القطع من كتب الفقهاء ثم قال : « أثبت بهذه الأمثلة لأين معنى القطع فهو مصطلح شمر معروف إلا عند المتخصصين في علم النحو ، وقد تثبتت في رسالتي للدكتوراه المصطلحات النصوية في بلاد فارس من القرن الخامس إلى السابع » (٣٨) .

أقول الباحث إن مصطلح القطع مصطلح معروف عند المبشرين في نظم علوم العربية ، ولا يجهل أحد ، وأما عن تثبت مثل هذه المصطلحات فليس وحده في هذا الميدان ، فقد تتبع مصطلحات النحو الكوفي عبدالله بن حمد الشتران (٣٩) . وكذلك عوض الحوزي (٤٠) . والكتابان مطبوعان ومتداولان . وقد ذكرنا هذا المصطلح من بين ما عرضنا له من مصطلحات وسطا الشرح عنه (٤١) .

فالشارح عندما عرض لهذا المصطلح بين الأقوال التي قبلت في قول الشاعر : لما ين كنت تريد : إن نقول إن هذا المصطلح لم يرد في مؤلفات الزمخشري فتوأك مرود من واقع مؤلفاته (٤٢) .

وجود له في الفائق ؟ ولم يفصل الزمخشري في معنى هذا الحديث . لذا سكت عن ذلك ؟

والإجابة هي أن الشارح أحال إلى هذا الكتاب ، وقد وجدت الإحالة والتفصيل في مدلولات الكلمات الواردة في الحديث النبوي بما بهن معناه . وما فلقته هو من أساليب البحث العلمي المستند على الدليل لا على ظنون وكلمات إنشائية . أما قوله : « وقد جعلهما المحقق كتاباً واحداً » فإنا لم نجعلهما كما زعم كتاباً واحداً ، وإنما قلت في هامش الكتاب لطف الفائق . ولكن يبدو أن الدكتور لا يعرف معاني الأنوات والعروف !

كما لفتار الباحث بعد ذلك إلى بقية مؤلفات الشارح كتفسير القرآن الكريم وكتابه في الأمثال ، وكذلك الخلل إن صح أن يكون كتاباً .

أحال الشارح إلى كتابه في تفسير القرآن مرتين ذكر الباحث الموضوع الأول المحتمل في بيانه لمدلول كلمة (أمين) (٤٣) .

وبعد ذلك قال : « والمصحيح أن المحقق أورد نص الزمخشري من الكشاف ولم يلحظ الفرق التاسع الواسع بين النصين » . إلى أن قال : « وهذا الفرق الكبير بين النصين دليل قاطع وبرهان ساطع على أن الشارح ليس الزمخشري ، ثم كيف يعيل الزمخشري إلى تفسيره دون أن يذكره باسمه » (٤٤) .

أقول للباحث : لماذا تحاول في كل هذه المقالة أن تعظم الأشياء التي تتناسب مع ميولك ورغباتك وتعرض عما سواها ؟

ما ذكره الشارح من إحالة إلى تفسير القرآن ليس موجوداً في الكشاف ؟ والشواهد التي استشهد بها شارح النصيح أثبتت موجودة في الكشاف سواء أكان صدر البيت أو عجزه فمعلوم أن النحاة لا يحتجون في الغالب إلا بموطن الاستشهاد سواء أكان في صدر البيت أو عجزه فلماذا هذا التهويل للأمر . وقوله : « دليل قاطع برهان ساطع » هذا ما نراه كنت ونزعه .

أما لماذا لم يذكر الزمخشري اسم الكشاف ، فالكشاف

٢ - المستحيل :

وكذلك الشأن بالنسبة لهذا المصطلح هل استخدمه الكوفيون فقط ولم يعرض له أحد من البصريين فالزجاجي والنحاس - يصفيهما الباحث - أهم من الكوفيين أم من البصريين وقد استخدموا هذا المصطلح (٣٧) .

والغريب أن الباحث يقول : « وإن تجده مستخدماً لدى الزمخشري » فهذا القول مردود عليه فقد ورد هذا المصطلح في عدة مواضع من كتاب الفصل (٣٨) . فهل نلوك لورود هذا المصطلح كان مبنياً على علم ودراسة ؟

٣ - المصدر المصنوع أو المصنوع :

عروض الباحث لهذا المصطلح ولم يذكر لنا أي مصطلح كوفي أو بصري كما فعل في المصطلحات السابقة؛ لأنه لم يجد ما يستند إليه فترك التعليق واكتفى بقول الشارح . فلم لم يذكر لنا - بناء على تتبعه للمصطلحات - من أول من استخدم هذا المصطلح ؟

٤ - مصطلح الصرف :

قال تحت هذا المصطلح : « يستعمله الشارح بمعنى الكلمات ولا يريد بها الصرف التي هي خلاف الأسماء والأفعال كقوله : « وقد وجدنا أحرفاً جاءت على أفعال والمضارع بمعنى واحد منها » أشرت المضارع واشترته » (٣٩) .

وقال : « وقد جاء عن العرب حروف يستوى فيه لفظ لازم والمتعدي فيها كقولهم : رجع زيد ورجعته أنا » (٤٠) . وبعد أن لورد الباحث النصين علق على ذلك بقوله : « واستخدام العرب بمعنى الكلمة لا تجده عند البصريين المتأخرين من أمثال الزمخشري » .

أقول : هذا المصطلح واضح من بداية حديث الشارح . يقول : (يستعمله الشارح بمعنى الكلمات) معروف عند جميع اللغويين والقراء القدماء والمحدثين أن الصرف المراد به الكلمة وتصوص الشارح واضحة لا تحتاج إلى شرح ومن من اللغويين المتقدمين والمتأخرين استخدم الصرف بغير هذا المعنى . هل هذا فهم لتصوص القدماء والمؤرخ

بمصرفة أماليهم ؟ وهل في هذا دليل على نفى النسبة ؟ لا حجة فيه .

ومن قال : إن هذا الاستعمال خاص بأهل الكوفة وهو غير المعنى الاصطلاحي في النحو .

وهكذا شأن الباحث في بقية المصطلحات التي لم يوردها إلا من قبيل تكثير صفحات دفع صحة النسبة لا من أجل إظهار العقائق الطيبة المقرونة بالدليل القاطع .

الفصل الخامس : أراء اللغويين النحويين والصرفيين .
١ - بدأ الباحث هذا الدليل بقوله : « ... يتبين للباحث مذهب الشارح النحوي ويدرك أنه بعيد كل البعد عن مذهب الزمخشري . وسنذكر بعض الآراء التي رآها الشارح وهي مخالفة لأراء الزمخشري » .

أود أن أبين للقارئ الكريم بطلان هذه الدعوى وبيان تلاعب الباحث في مقالة . بدأ بأولى هذه المسائل وهي قول الشارح عند طرحه لفظة ثلث : « هذا - ها - تنبيه ، وإذا - اسم يشار به إلى شيء حاضر أو ما حكمه حكم الحاضر » . تقول : هذا السلطان قدم ، إذا قرب فومعه . وتنبيهه : هذان ، وفي الجمع هؤلاء ... وما تنبيهه والاسم : ذه ، وذا ، وتي ، ... » (٤١) .

وجاء في الفصل للزمخشري : « ذا للمذكر ، ولثاء : ذان في الرفع ، وتين في النصب والجر ، ووي : ذان فيهما في بعض القوافي ومنه : « إن هذان ليلهران » (٤٢) ، وتي وذه بالوصل ... » (٤٣) . فكيف الرأي والحد ؟

سأنا قال الباحث : « وقد نص الزمخشري في حواليه الفصل على أن (ذان) ليس تنبيه لـ (ذا) ... » ثم لورد قوله (٤٤) .

والتطبيق على مثل هذه النصوص واضح لما الفرق بين نص الشارح وقول الزمخشري في الفصل . وكتاب الفصل أولى بالرجوع إليه من العواشي . وأنا على يقين أن الباحث رأى هذا في الفصل ولكن لا أعلم ما سر هذه المغالطة لأنه على دراية بتساليب القدماء وله بها فهم خاص !

٢- تصنيف ظلمان :

أورد الباحث قول الشارح عن تصنيف (ظلمان) وعلق على قوله بأنه يرى أن جمع الكلمة من ظلمان أغلقة على حين أن الزمخشري يرى أن تصنيف (ظلمان) (ظلمة): لأنه يرى أن جمع كلمة غلقة^(١٦).

لا تعارض بين القولين إذ يتحدثان عن تصنيف «ظلمان» جمع لكثرة الغلام ، فإذا أردت تصغيره وددته إلى مفردة أو إلى جمع غلقة ، وغلام لها جمعا غلقة مما : غلقة وأغلقة .

والثاني لم تستعمله العرب ، وإن أجازوه القواميس ، قال الجوهري في الصحاح (ظلم) : « الغلام مصروف وتصغيره ظلم والجمع غلقة وظلمان » واستغنوا بكلمة عن الأغلقة ، وتصغير الكلمة أغلقة . على غير مكثرة ، كثرتهم صغروا الكلمة ، وإن كانوا لم يقولوه كما قالوا أصيبه في تصغير صبيبة ، ويصغرون يقول : غلقة على القياس^(١٧) وأثبت بعض أهل اللغة (أغلقة)^(١٨) ، وعليه لا إشكال في تصغيره .

ولو تأمل منصف لم يجد بين ما في النصين فرقا ، إذ يفهم من نص شرح الفصحى أن الأصل في التصغير (ظلمة) كما في صبيبة ، (أصوبية) فإذا علمنا أن بعض اللغويين أثبت (أغلقة) فلا إشكال.

والذي في شرح الفصحى هو رد جمع الكثرة إلى الكلمة وهو عين رأيه في الفصل وزاد في الفصل زيادة صورية ، وهي أن أحيلة صغرت على غير واحدة ، وهي لا تعارض ما في شرح الفصحى ، بل توافقه ، فثبت إذا أردت تصغير ظلمان فلك الرد إلى المفرد (ظلمون) وكذا الرد إلى جمع الكلمة (غلقة أو أغلقة).

وما وصفه في الفصل بأنه مما جاء تصغيره على غير واحدة ، فقصده أن غلقة أو صغرتها على أحيلة ، لكثرت على غير واحد ، إذ واحد غلقة غلام ، أو تصغير على لفظه ، ولا تعارض بين القولين : لأن هذا من باب التنوع ، فليس أحيلة تصغير ظلمة ، وإنما هو تصغير أغلقة أو ظلمان كما سبق بيانه .

٣- التنوين في إيه وصيه :

أورد الباحث قول الشارح : « فلما إيه فعله السكون على الوقف ، فإذا وصائه بشيء آخر توتته ... فإذا كثرت قلت : صه صه ... »^(١٩) . وعلق الباحث على هذا النص بالقوله : « ويرى الزمخشري أن التنوين للتذكير حيث قال : « وهذه الأسماء على ثلاثة أصناف ، ما يستعمل معرفة وتكرة ، وعلامة التذكير لحاق التنوين كقولك إيه وإيه وصيه وصه ... »^(٢٠).

ثم قال الباحث بعد ذلك : « ونسبة فرق آخر بين الزلين ، وهو أن الزمخشري يرى أن هذه الأسماء صبيبة على الكسر ، ووقف عليها بالسكون ، أما الشارح فيراها صبيبة على السكون وتحرك بالكسر لانتفاء الساكنين في نحو قول الشاعر :

وقلنا قلنا : إيه عن لم سالم

وما بال تكلم الدمار البلاغ

وأقول الباحث : الخلاف بين القولين في شرح الفصحى والمفصل شكلي إذ يتحدثان على إسكان الهاء في الوقف وتحريك الهاء بالكسر في الوصل ، واختلاف الكلمة ، هل الكسر من أجل انتفاء الساكنين والسكون هو الأصل ، أم أنه حركة بناء ، والسكون عارض من أجل الوقف .

والمسند عبارة الشارح مسروحة في بيانه على السكون ، وإنما فيه (حقه السكون) وهذا حق كل مجتهد - كما هو معلوم لدى الجميع - وتظهره بصره يا رجل ، دليل على أن الحركة ليست من أجل انتفاء الساكنين ، وإنما هي حركة بناء كما هو قوله في الفصل .

وأما قوله : « وحرك الهاء فتلا يجتمع ساكنان) فهذا ليس قطعياً في أن يقول بينك على السكون لوروده يصعد قوله (... لم يتنزل : لأنه نوى الوقف) ومن الطبيعي أنه إذا نوى الوقف أن يسكن ولا يحرك حتى لو كانت الحركة ، حركة بناء ككسرة إيه وصيه .

١ - أليس هذا الرأي في كتاب الفصل ؟ وهذا هو الأصل
٢ - ما الفرق بين نص الشارح والنص الذي أتيت
به من الحواشي، وما المقصود من النص أليس
الوسط بتحريك النسخين طرفاً ؟ لأن ما بعدها
ليس من الشيء نفسه الذي قبلها . وبالتحريك
اسم ، لأن وسط الدار منها . فما الفرق بين
نص الـرمضشري ونص الشارح . هل لأن
الـرمضشري قال : إن الاسم يقع فاعلاً ومفعولاً .
والشارح لم يذكر ذلك . فهل عند الباحث هذا
دليلاً على نفي النسبة إن كان كذلك فهذا دليل
لا ريب في بطلانه .

٦ - أورد الشارح نقلاً عن الكسائي أن (أمس) يعني
على الكسر لشبهه بالفاعل، حيث قال : قال الكسائي
بني أمس على الكسر لأن أصله من أمسى ومسي،
كفوك . أمس معنا . فلماذا دخلت عليه الألف واللام
(جريت عليه وجوه الإعراب) لأنه خرج من شبه
الفعل (١٩)

قال الباحث : ويرى الـرمضشري أنه بني لتضمينه
معنى أتم التعريف وهو مبني على الكسر عند أهل
المجاز . ومخرج من الصرف عند بني تميم ، (٢٠)
هذه المسألة مما حرممت بها عند براستي لمسائل
الكتاب (٢١) . ويثبت وجه الخلاف اللغوي فيها بين
العلماء المتعلم في أن تهماً يبرهنه في حالة الرفع
بالضمة ويصوبونه ويجرونه بالفتحة ، أما أهل المجاز
فينونه على الكسر .

والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا جاء الباحث بهذا النص ؟
أقول له : الشارح بين رأي الكسائي في المسألة ولم
يسمعه وتبعه فيها . فهل فهمك لويسك إلى أن رأي
الشارح هو رأي الكسائي ؟ هذا جانب ، والجانب
الأخر هو أنني سمعت في الهامش على السقوط الواقع
في التفسير والذي يشمل جزءاً من شرح هذا الاسم
فلنك لم نطلع عليه .

كما أنك في بداية حديثك قلت : «أورد الشارح نقلاً عن

العارض الموهوم مرتفع إن شاء الله .

٨ - إضافة الشيء إلى نفسه وإلى نفسه (٢٢)

لقد أن أقول في البداية إن هذا الموضوع قد أوردته
في النسبة وتكررت أن هذا الرأي مشاهير لرأي
الـرمضشري . وعلقت على ذلك في موضعين من النسبة
ومن بين ما أوردته قولي : « ولعل الشارح يعني
بمصر لإضافة هنا أن ذلك حس في الاستعمال وإن
جرى على خلاف ما يقتضيه القياس . بخلاف ما
ذكره في النص الآخر ، فإنه تخريج وتقول على
أصول الضر التي تمنع إضافة الشيء إلى نفسه ،
والصفة في الموصوف ، لأنها تدل على الذات والحدث
دلالة مطابقة » (٢٣)

فالباحث ذكر المسألة وكنهه من اجتهاد في إخراجها
وهو وجدها في أثناء النسبة أصبحت خطأ . فكان من
باب الأمانة العلمية أن يشير إلى الخطأ المسائل التي
أوردتها وقد عرضت لها وتكررت رأي فيها . وكلي
الأولى بالباحث أن يطلق على تحليلي للمسألة ويرد
عليه إن كان هناك رد .

كما أن النص الذي جاء به في أسماء الإشارة
وتثنيته . وذلك من حواشي الـرمضشري على الفصل
مخالف تماماً لرأي الـرمضشري في الفصل . فهل
تسلي نسبة الفصل إلى الـرمضشري من خلال
هذا الرأي ؟

٩ - وسط وسط :

قال الباحث : يرى الشارح أن (وسط)
بالتحريك يكون جرراً من لضاف إليه فيقال جلس
وسط أدار . لأن وسط أدار جزء من أدار . وجلس
وسط القدم : لأن وسط القدم ليس من القدم . ويرى
الـرمضشري أن (وسط) بالتحريك اسم يقع فاعلاً
ومفعولاً . ويستدل بكثيره من الأسماء . وبالتحريك
يكون ظرفاً ملزماً ظرفية (٢٤)

ثم أتى بنص من حواشي الفصل ليدل على صحة قوله
ويرد على الباحث في هذا القول من وجوه :

الكسائي، فهل حكم الباحث على الشارح من خلال رأي الكسائي هذا أمرٌ عجيب ؟ .

٧ - إعرابه (أصيبن)

إحالة شارح الفصح على التفسير في معنى أصيبن ، وهو في التفسير أكثر بياناً وإيضاحاً لأنه جعله مباشرة اسم فعل أمر ، وقال : « أصيبن صوتٌ صمي به لفعل الذي هو استجب ، كما أن رويداً وحيداً ولم أصواتٌ سُميت بها الأفعال التي هي : سهل وأسرع ، وأقبل ، ومن ابن عباس سألت رسول الله ﷺ عن معنى أصيبن ، فقال : الحُجْلُ ، فهو من حيث المصى بغض النظر عن صورة مطلقها ، ومعروفة أصلها ، وبما أنها أشبه وأوضح في بيان أنه صوت واسم فعل أمر ، فلا حرج ولا عت في كلفه .

ثم إن شارح الفصح حين ذكر أن : « أصيبن » في الأصل نداء ليس مراده أن يصرح ، وإنما يريد بيان أنظر الكلمة إذ هي مبنية على الفتح فقال إن أصلها يا أصيبن العلق استجب . ثم صار حذف وبقيت أصيبن على فتحها ، فالتاء على المعنى للنساء ، والفعل (استجب) . وهذا قول لا يعارض ما في الكشف من تأمله . وإنما زيادة في تفسير وتعرف أصل الكلمة

عبر الاختلاف ، وأبى الساقص ، وهل الزيادة بعد فرقاً شاملاً وبرهاناً سافحاً ، تفسير الأصور بالكلمات البراقة لا يثبت مصية كتاب إلى مؤلفه لو ينفيه . وإنما الفيصل في ذلك إبراز الأئمة العلمية التي من حلالها مصدر الحكم .

الدليل السادس : الاختلاف في المنهج .

يقول الباحث : « هذا الدليل غير مأخوذ من نصوص هذا الشرح مباشرة ، وإنما هو مفهوم استنتاجاً فالشارح يحيل في مواضع شتى إلى كتبه الأخرى . وهذا نهج لم اعلمه لدى الرمضشري فلم أجده في حواشيه اعلم مثلاً يحيل إلى كتابه استقصى في الأمثال مع مواضع الدواعي إلى ذلك حيث شرح أمثالاً كان يوردها في

المفصل والشارح يذكر الآراء بسندها كثيراً ، وهذا نهج لا اعلمه لدى الرمضشري أيضاً ولم يذكر الرمضشري أساساً لها مفسر في حواشيه المفصل على سبيل المثال غير مرتين فقط ^(٥٦) .

يتضح رأيي على الباحث من خلال النقاط التالية

لأوضح الفاري الكريم بطلان هذا الدليل جملة وتفصيلاً

١ - يقول إن الشارح يحيل في مواضع شتى إلى كتبه الأخرى ، وهذه المواضع بسيطة . ومن يقرأ نص الباحث يتوقع أنه أحال إلى مواضع كثيرة . طبعته استبعد كلمة (شتى) حتى لا يعطي الشيء الكثير من حجمه .

٢ - يقول : « هذا النهج لم اعلمه لدى الرمضشري »

وحكم الباحث هذا مبني على افتراضه على حواشيه المفصل دون بقية مؤلفات الرمضشري .

فقد أحال الرمضشري في كتابه الفائق إلى كتاب المستقصى أكثر من خمس مرات ^(٥٧) .

كما أحال إلى كتابه المفصل ^(٥٨) . فلم تتركه

الدواعي في الفائق فاحال ولم تتوفر في حواشيه

المفصل ؟ وهل ما ينطبق على حواشيه المفصل

بموجب على بقية مؤلفاته ؟ كان من الواجب

على الباحث أن يستلزم جميع كتب الرمضشري

وأن يتأكد من معلوماته ثم يصدر حكماً كهذا ؟

ليس كلامه على دليل طبعي لا على الفترافات لا

أساس لها .

٣ - ويقول : « والشارح يذكر الآراء بسندها كثيراً ،

وهذا نهج لا اعلمه لدى الرمضشري أيضاً ^(٥٩) .

أقول هل تنكبت أيضاً من هذه المعلومة من

والمع مؤلفات الرمضشري ؟ هذا ما لا لظنه ؟

لأن الرمضشري يذكر بعض الآراء بسندها

في بعض مؤلفاته من ذلك قوله : « أهمل

الله من قولهم ضلني فلان فلم أقدر عليه ،

(أي ذهب عني ، حكاه الأصمعي عن عيسى

ابن هير) ^(٦٠) .

والقصيدة الجعوشية وتغميسها (٢٩)، وتطعيم البتدي
وريشاد القندي (٣٠).

أما قول الباحث إلى الرمضشري لم يذكر من بين
شراح الفصح، فهل يؤيد برأيه ونسبه آراء
جميع العلماء الذين ذكروا شرح الفصح
الرمضشري كالقلي، وصاحب شرح التسهيل،
وصاحب إشارة التبيين؟ وهل كتب التراجم
أجبت جميع مؤلفات العلماء؟

ونما قوله: «ولقد ذكر ابن خلكان أن بيته وبني
الرمضشري في الرواية شخصاً واحداً» (٣١).

فلا أعلم لماذا علب الباحث رأي ابن خلكان على
تقولات القلي ونسبته لهذا الشرح؟ لأنه لم يذكر كتاب
شرح الفصح من بين مؤلفات الرمضشري هذا تحقيق
عريب ودليل عجيب!

المبحث الثاني: إثبات أدلة المحقق بالدليل الطعي.

حاول الباحث نقد الأدلة التي رجعت من خلالها نسبة
الكتاب إلى الرمضشري. وقد الأدلة اللوية لا يتنى إلا من
خلال إيراد أدلة علمية يستعين بها الناقد على نقل
هذه الأدلة، وهذا لا يوجد عند الباحث.

بدأ المبحث بنقد الدليل الأول المتضمن في النص
المنقول عن شرح الفصح والمسبوبة إلى الرمضشري.

يقول الباحث: «حيث ذكر (٣٢)، أن صاحب تحفة
المجد الصريح في شرح كتاب الفصح أحمد بن يوسف
القلي الموفى سنة (٦٩٦ هـ) نقل مصوراً كثيرة من هذا
الشرح، ونسب فيها الشرح إلى الرمضشري، ويده على
ذلك حكم المحقق أن هذا الشرح للرمضشري - وسأذكر
بعضاً من تحفة المجد الصريح ذكره المحقق نفسه - قال
القلي في حاشية (عوى) (أنكره الرمضشري في شرحه
وقال: ولا لغة فيه إلا الفصح... وقرأ أبو الهذيل على ما
أخبرني من مهدي (وعصى أمد ربه فعوى) قال:
مصاد (أكثر من أكل الشجرة...) فقله: «قال (أي
الرمضشري) - وقرأ أبو الهذيل على ما أخبرني ابن مهدي
من قاطع على وهم القلي...» (٣٣)

وقال في موضع آخر: «قال المازني - عن
أبي عبيدة - يقال لكلام القوم صلاً...» (٣٤).

وقال أيضاً: «الأممي سمعت أبا عمرو
ابن العلاء يقول: كنت أقول...» (٣٥).

ويبدو هذا قول استنتاج لباحث بناء على دليل علمي؟
أما قوله: «ولم يذكر الرمضشري أستاذة أبا مضر
في حاشية الفصل - على سبيل المثال غير مرتين فقط،
لقول الديكتاتور وما علاقة هذا القول بطي النسبة من
الرمضشري؟ هذا شأن الرمضشري ومنهجه في كتابه.
كما أنه لم يذكر شيخه السابق بكرة في كتابه
المفصل - أما إن كنت تريد أن تسأل عن العلماء
الوارد ذكرهم في شرح الفصح، فيقول: إن
الرمضشري نقل من مؤلفاتهم - وهذا منهجه في بقية
مؤلفاته فقد أشار إلى ابن الأثيري، وأبي علي
الفارسي، وابن بري، والجاحظ وغيرهم من العلماء.
الدليل السابع: عدم ذكر الرمضشري بين شراح الفصح.

يقول الباحث: «لم يذكر أحد المصنفين بشهادة
الكتب والمصنفات أن لرمضشري قد شرح
الفصح، سوى ما أشار إليه المحقق من أن صاحب
إشارة التبيين ذكر ذلك أما الفريسي من
الرمضشري رصماً ومكافاً كياناً وابن خلكان فلم
يشيروا إلى ذلك...» (٣٦).

ولقد على هذا الدليل نقول: هل يافوت وابن خلكان
أحصوا جميع مؤلفات الرمضشري؟ الإجابة بالنفي
حيث إن الرمضشري كتباً كثيرة لم يذكرها ابن
خلكان قطي سبيل المثال لا المصور. لم يذكر كتاب
الجهال والأمكنة والمياه (٣٧)، وكذلك كتاب مقدمة
الأنب (٣٨)، والقصيدة الجعوشية (٣٩)، والمعجم
العربي الفارسي (٤٠)، ونكت الإعراب (٤١)، وروائع
اللسان (٤٢)، وغيرها كثير (٤٣).

وكذلك الشأن بالنسبة ليقولت فلم يذكر الكتب التالية
خصائص العشرة الكرام الجيزة (٤٤)، والدر الدائر
المنتخب من كتابات واستعارات وتشييعات العرب (٤٥)

التالي:

والرد على الباحث في قوله هذا أجمله في المقطع

١ - النصوص المتقولة عن هذا الشرح حديثها في الدراسة فذكرت أنها أكثر من ثلاثة وسبعين مصناً . عبارة على نصوص الأخرى التي نقلت عن هذا الشرح كتقل صاحب شرح التسهيل من هذا الشرح وكذلك نقل ابن الملقن عنه وجميعهم سبوا هذه القول لرمحشري وهي موجودة بنصها في هذا الشرح .

٢ - لم أحكم من خلال هذه النصوص فقط أن الشرح لرمحشري ، بل هذا دليل علمي من بين الأدلة التي رجحت نسبة الكتاب إلى الرمحشري هذا دليل من عليه أرباب التحقيق وأصحاب الدراسة في هذا المجال

٣ - ما الدليل العلمي على أن ابن مهدي هو علي بن مهدي الكسروي أو حفيده - على حد زعمك في فوات السابق - هل حدثت هذه الشخصية التحديد الدقيق الذي يثبت طبعه نطفة البلي ووهبه؟ وهل البلي وأهم في جميع هذه النصوص التي نقلها ولم يتصل بها؟

٤ - أما فوات ، من القراءة لم ترد في كتاب لرمحشري ، فهل كتاب الرمحشري من كتب القراءات ؟ وهل عدم وجود هذه القراءة ينفي النسبة ؟ ومن قال إنه يلزم الرمحشري أن يورد في كتابه جميع ما يورده في كتبه الأخرى .

ثم يستطرد الباحث في محاولة نقض هذا الدليل بقوله - ملائكة ابن البلي لم يحقق نسبة هذا الشرح الذي نقل منه إلى مؤلفه ، وإماماً وجوده متصوراً عنده إلى الرمحشري فسلم بهذه التسمية دون تحقيق - (٣٦) .

فهل هذا يدين البلي وما رواه الباحث على وصف العلماء للبلي كما سبق (٣٧) وهل كل من نقل عنهم البلي في شرحه على الصحيح لم يتحقق من مؤلفاتهم ؟

كل ما يكره الباحث ضروب من الظن الذي لا تصحده الأدلة العلمية.

ثم يقول : « والبلي من القويين الأدبيين المساهرين فهو بعيد عن معرفة وفيات علماء المشرق على وجه الدقة . ذلك لمن مصادراً أن يكون وقد على مضطربة من هذا الشرح . وقد عهد باسم مؤلفها تجار المحطوطات بين المشرق والمغرب . ولم يسمه البلي إلى السد في إنشاء الرواية عن أبي أحمد العسكري . »

ثم ينقل البلي تصاناً واحداً عن أبي أحمد ، بل كانت مجموعة من النصوص (٣٨) . وقد أشرت إلى مواضعها أثناء دراستي لكتاب سهل يصف البلي من كل هذه النصوص .

ولو سلمنا الباحث بهذا . أقول له - وإنما لا يتسحب قوله هذا على النسخة التي كانت عند البغدادي ٩ .

الدليل الثاني : كتب المؤلف التي أحال إليها في هذا الفرع . ذكرت المؤلفات التي أحال إليها لشارح في شرحه . وهي كتاب في تفسير القرآن ، وكتاب في مذهب عرب الحديث والأمثال وقد وجدت هذه الإحالات في مؤلفات الرمحشري وأشرت إلى عولطها في مؤلفاته . بل إن بعض الإحالات كانت بنصها في مؤلفات لرمحشري ويزيد الباحث هنا أن ينفي نسبة هذه المؤلفات إلى لرمحشري يوماً وجود دليل علمي قاطع على صحة ما ادعاه . ملاحظ لما يكره ثم أنني بالتطبيق على قوله .

بدأ الباحث دليله هذا بالكلمات الموحية دلالتها بأنه يروى إلى ما في هذا دليل مما لا يقبل - قلت هذه الإحالات إلى هذه الكتب أدلة قاطعة على أن المؤلف ليس لرمحشري . وقد بينت بما لا يدع مجالاً للشك أن التفسير الذي أحال إليه الشارح ليس للكشاف ، وذلك للصفات الكهيرة بين ما في الشرح وما في الكشاف حول كلمة «سبح» (٣٩) .

يلحق القارئ ، لتحقيق استخدام الباحث كلمات برزخية ككلمة (أدلة) ، قطعة . يتبع مجالاً للشك . الخلاف الكبير) حاول من خلال هذه الكلمات اللافطة للفظ والمعارف البراقة أن يستميل القارئ فيما يقول . وقد سبق أن رددت عليه في هذا القول وأقول هنا .

وقد أورد الرمخشري هذا بضمه إلا يقول : ومن الطائر غير الصفاة والكلاب ونحوهما البرش ، ويجوز البرش في السباع كلها ^(٨٥) .

وقال شارح التصحيح عند بيانه مادة (حسب) :
وأما الحسنة والحسبة فهي الوسادة الصغيرة من أدم ،
والجمع الحسبان يقال حسبت الرجل ، أي رُسِنه
ومنه أقروم : مما حسبوا ضيقهم ، أي ما أكرموه ^(٨٦) .

ونجد هذا القول في الطائفة ^(٨٧) ، حيث قال
الرمخشري : « ... ما حسبوا ضيقهم أي ، ما أكرموه ،
وأصله من المسبنة وهي الوسادة الصغيرة ، ويقال لها
الحسبة أيمن لأن من أكرم أجلس عليها ، وعند تفسيره

القول ثعلب : (حصررت الرجل في منزله) قال :
والعصر العرس والمبع ، ومنه محاصرة العدو والمصار ،
ومنه قوله تعالى ﴿ أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ مِنْهُم ﴾ ^(٨٨)

أي صالت وحصر الرجل في حطيمه إذا رتج عليه
كله مع عن التفرد فيها ... والمصر احتباس البهي ...
فما الإحصار فهو منع من التصرف كإحصار المرض ،
والرجل محصور إذا أحصر قال

وما حجر ليلى أن تكون تاجحت

عليك بها لو أحصرته شغل ^(٨٩)

ونجد الأسلوب وطريقة عرض المادة وبين دلالتها في
كشف الرمخشري عند تفسيره قوله تعالى ﴿ فَبَلَنَ
أَحْصَرْتُمْ ﴾ ^(٩٠) وما ذكره : أحصر فلان إذا منع أمر

من خوف أو مرض أو عجز ، قال الله تعالى ﴿ الَّذِينَ
أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٩١) ، وقال ابن جنياد

وما حجر ليلى أن تكون تاجحت

عليك ولا أن أحصرته شغل

وحصر إذا حمله عو عن الشيء أو سجن ، ومنه
قيل للمحبس المحصور ... وهذا بمعنى السج في كل
شيء ^(٩٢) اكتفى بما ذكره رغبة في الإحصار ^(٩٣) .

ثم انتقل الباحث إلى كتاب آخر ، وهو تهذيب غريب
التعريف فقال : قد نص الشارح على أصحه فكيف نقول
بعد ذلك لغة الفائق . وقد أحال الشارح إلى هذا الكتاب

أحال الرمخشري إلى تفسير القرآن مرتين ، وأقول
للباحث لماذا لم تذكر الموضع الثاني ، لأنه لا يمتثل مع
ما ذكرته ؟

كما أن الرمخشري وقف عند شواهد قرآنية كثيرة
عرض لها في أثناء هذا الشرح ، وقد وجدت جُلها يتفحص
نفسه عند الرمخشري ، فلماذا لم يعرض لها الباحث ، من
بين ما أورده

قول الشارح عند شرحه لقول الشاعر

لا يهضم قومي الذين هم

بهم الصداة وإلة الهرير

لأنهم لم يكل معترك

الطيبون معالدة الأزر

فقال : صنف بقوله (الطيبون) على (التارون)
وفيه مسألة في النحو بيناها في تفسير ... ^(٩٤) .

وقد بين الرمخشري هذه المسألة عند بيانه لقوله
معلى ﴿ لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون
يؤمنون بما أنزل إليهم وما أمروا من قبله والجميع الصلاة
والمؤتون الزكاة ﴾ ^(٩٥) .

حيث نصبت المقيم على المدح ومما ورد في
كشف الرمخشري قوله : ورتفع الراسخون على
الابتداء ، ويؤمنون خبره ، والمقيمين نصب على المدح
ليسبب فضل الصلاة وقد كسره سيبويه على لغة
وشواهد ^(٩٦) .

كما أن تفسير الشارح للآيات القرآنية وبين القراءات
فيها متطابق مع ما ذكره الرمخشري في كشافه وقد
جاءت على ذلك في مابش الكتاب .

ومن بين ما أورد قول شارح التصحيح عند بيانه لمعنى
الآية ﴿ والذين هم للشجر يمسكون ﴾ ^(٩٧) ، قال عوانجم ،
البيت أيضاً .. فالشجر ما كان له ساق له ^(٩٨) .

وقال في الكشف ^(٩٩) : والنبات الذي يسجد من
الأرض لا ساق له كأنه قول وللشجر الذي له ساق .

وقال شارح التصحيح : ومن الطير خبر الصفاة والكلاب
ونحوهما البرش ، والبرش يجوز في السباع كلها ^(١٠٠) .

وبهذا الاسم أربع مرات فهل يعقل أن يريد به الطائفة ؟
والغريب أن يستدل المحقق بهذه الإحالات على أن كتاب
تهذيب غريب الحديث هو الطائفة، حيث يقول إنه وجد هذه
الأحاديث لني أحال إلى شرحها في تهذيب غريب
الحديث وجدف في الطائفة وأقول لو أن المحقق رجع إلى
المهية في غريب الحديث لوجدنا أيضاً ، فهل يعقل أن
يقول بناء على ذلك إن تهذيب الحديث هو النهاية في
غريب الحديث ؟ (٩١) .

ورغبة مني في إيضاح ما ذكره الباحث في نصه
سابق أو يبين وجه العربة القبري وذلك من خلال
لرد على كل نقطة ذكرها ، فقله : كيف نقول بعد ذلك
إنه (أي تهذيب غريب الحديث) الطائفة .

فأقول للباحث : هل الزمخشري يسم كتابه هذا في
مقدمة بالطائفة ؟ ستقول لقد ذكره صاحب النهاية بهذا
الاسم ، وأقول لك من عادة الزمخشري في مؤلفاته ذكر
اسم كتابه في المقدمة فراء في كتابه الفصل (٩٢) أشار
إلى هذه التسمية ، وكذلك في كتابه : وأساس ، إضافة .
فبناءً على شرح الزمخشري إلى اسم هذا الكتاب في مقدمة
كتاب الطائفة ١٩

وأما فراك : « إن الشارح أشار إلى هذا الكتاب وبهذا
الاسم أربع مرات » فذلك رجعت إلى الظهور فسط ظم
يشير إلى هذا الكتاب . وبهذا الاسم أربع مرات . بل ذكر
في أحدها كلمة (التهذيب) فقط .

ثم يقول : « فهل يعقل أن يريد به الطائفة »
أقول للباحث : وما المنع في ذلك ؟ خاصة أن
الزمخشري لم يسم كتابه بهذا الاسم ، وإنما لا نقول إن
الزمخشري كتب كتابه حتى صدق كتب غريب الحديث ؟
فكل التهذيب وصف للكتاب .

وأما فراك : « والغريب أن يستدل المحقق بهذه
الإحالات على أن كتاب تهذيب غريب الحديث هو الطائفة » .
فلا أعلم وجه الغرابة عند الباحث . هل أتى لنا بتدليل
علمي يقنع استدلالات على أن هذا الكتاب ليس كتاباً في
غريب الحديث ثم هل وافق على تخريجي لهذه الأحاديث

ورجع إلى الطائفة ولم يجددها . إن كان كذلك فطناً ، ثم
يشبهها في مقاله ؟

وأما قول الباحث : « لني خرجت كل الأحاديث الواردة
في الشرح من الطائفة فما الذي يمنع من تخريجها
للتأكد من صحة الإحالة عند أولاً ولاصل إلى ترجيح
نسبة الكتاب لثانيها » .

وسلم هذه الإحالات القاري للتأكد من مطابقة رأي
الشارح مع رأي الزمخشري .

وقد أعمل الباحث هذه الإحالات ولم يفر إلى إليها في
مقاله : لأنها تنقض هذا الدليل .

ومن قوله : « لو أن المحقق رجع إلى النهاية في غريب
الحديث لوجدنا أيضاً » .

أقول في رد هذا الزعم الذي ليس صيباً على دليل
ي ما ذكره ابن الأثير في النهاية هو قول الزمخشري
وقول غيره . وقد بين من لاثير في مقدمته كتابه أنه جمع
كتابي الغريب للهروي والمهية للأصفهاني واد عليها
ريادات كلها من الطائفة ، فما حجة الباحث بعد رد ما راعه
في صفة السابق .

ثم يقول : « والمثل القائل : « إن أهون السقي
التشريع الذي قال المحقق إنه لم يجدده بهذه الرواية إلا
في الطائفة » وتستقصى موجود بهذه الرواية في النهاية
لا ابن الأثير » (٩٣) .

كل من اوجب على الباحث أن يرجع إلى كتاب ألف
قبل تكليف الزمخشري ليتحقق من صدق قولي لا أن يعود
لكتاب ابن الأثير الذي نقل عن الكتب التي سبقته في
غريب الحديث ، ومنها الطائفة . فقد أخذ ابن الأثير هذا
النقل عن الزمخشري ، وهذه مما لا شك فيه .

وقيل أن يضم الباحث كلامه عن هذا الكتاب قال
« وجود شرح الأحاديث التي أشار إليها الشارح في
الطائفة لا يعد دليلاً على أن تهذيب غريب الحديث هو
الطائفة مطلقاً كما لا بعد تقارب شرح الأمثال أو ردة في
الشرح مع شرحها في المستقصى على أن كتاب الشارح
في الأمثال هو المستقصى ولا يدل على أن المؤلف هو

وحصفت في عيه فبقيت بها عن أن تنهر . فبشيء ذلك
بالأسفة في وقوع الاصماع بها والحس أمكنها من
الرعي . وقيل . هي جمع سمن وهي السمن قال ابن
القيس

كعد السنان الصلبي النحيف

والمراد ما قُسن به . من قسواهم . من الإبل . إذا
أحسن رعيها كقته صقلها . وقمر مسونة .^(١٦٦)
إلى آخر ما ذكره الرمشري في نسه أليس هذا
يفساحاً وبيناً ؟

كما أحال الشارح إلى التهذيب عند بيانه لقول نطع
(الطير) فقال . هو اسم للطعام الذي يطر عليه أي
يسند به شب الصوم . وأصله من الفطر وهو الابتداء .
يطال فطرت لبتز إذا ابتدأت فطرها . ويؤي عن ابن
عباس أنه قال ما كنت أعرف معنى فاطر السموات
والأرض حتى احتكم إليّ أعربيان في بتر فقال أحدهما
إننا فطرناها فطمت أن معنى فاطر السموات . سبغها .
فلما قول النبي ﷺ كل مولود يولد على الفطرة فله
بيننا معناه في تهذيب قريب الحديث^(١٦٧) .

وجاء في الفائق قول الرمشري عند بيان لشرح
الحديث المحال إليه قوله . . . والفطر الابتداء
والأحمر ع ومنه حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
أنه قال . ما كنت لأري ما فطر السموات والأرض حتى
احتكم إليّ أعربيان في بتر فقال أحدهما أن فطرهما .
أي ابتدأت فطرها . والمعنى أنه يولد على نوع من
الجملة وهو فطره الله وكونه متبهي مستنداً لقول
لميغية طوما لا إكراهاً وحسباً لا نكلاً روحه
شباطي الجي والإس وما يفتره لم يفر إلا إياه . ولم
يلتفت إلى جبهه سواها^(١٦٨) .

ولعل بيان الرمشري في إبعائه السابقة يطبق
هذا فله من معنى الحديث كما أشطر .

وقد رجعت لكتاب الفائق عند كل حديث ذكره شارح
الفصيح لا لأني . كما وعم الباعث . إن هذا الكتاب
الرمشري . ولكن التفتك من هذه الإحالات نولاً ويطابقه الأراء

الرمشري لأن مما سياتي الأمثال في كتب الأمثال
جميعها متشابهة^(١٦٩) .

أقول للباحث فلهذا عور مجتني على قليل ولبطك
قد مرود ولو أنك قاربت بين ما ورد في كتاب الفائق مع
ما ورد في شرح الفصيح مقارنة دقيقة لما ذكرت هذا
القول . ورداً على قولك هذا أبي القاري بمعنى الأمثلة لا يلف
على الصائق لطمية التي رجعت من حلالاتها أن هذا
الكتاب هو الفائق

قال شارح الفصيح في أول إحالة . . . ومنه الحديث
(أحمر لا في ثلاث حلة الطرم وثمة البير . وطول الفرس)
والد بيناً معناه في تهذيب قريب الحديث^(١٧٠) .

ويعد ما رجعت إلى الفائق وبحث الرمشري قد بين
وفصل في معنى هذا الحديث بشكل عام موضعاً دالة كل
مفردة وردت في أثناء الحديث فقال بعد أن نورد الحديث
لسابق . أي إذا حنط الرجل بشره في موضع لم
يطلعه أحد فبه . فله أن يعنى من جوابها ما يطرع تحتها .
وهي ترابها الذي أخرجها منها وإذا ربط غرسه في
العسكر . فله أن يعنى مستدار غرسه . ولقوله أن يحموا
حقة مجلسهم من أن يولس وسطها أحد^(١٧١) .

وأقول للباحث أليس هذه الإحالة مصححة . ولم
تجاهلها ولم توردنا لنزي القاري سبب إحالتي على الفائق ؟
كما أحال الشارح إلى كتابه في غريب الحديث عند
بيانه لقول الرسول ﷺ . إذا سافرتكم هي المصعب
فأعطوا لركب أسنتها . فقال . ونفسه في تهذيب
غريب الحديث مجيء^(١٧٢) .

ويعد أن هدت إلى الفائق وبحث الرمشري قد وضع
معنى الحديث وأحمل فيه فقال بعد أن نورد الحديث
« جمع الركاب وهي الرواحل وقيل جمع ركوب . لأسنة
جمع سن ونظيرها في القرية أنه جمع فن قال جرير
إن صليطاً في الضارفة

لولا قوس كلفنا قتلة

وقيل هي جمع سمان والمعنى أعطوف ما تمنع
به من البحر لأن صاحبها إذا أحسن رعيها سمعت

وقال الريحشيري في المستقصى : استخلص الله
شكته هي قرعة تخرج بالقدم فتكون فتصعب . والمضى .
أذهب الله أصله كما أذهب ذلك « (٦٧) »

فنقول للبحث هذا تشابه لم تخلص ؟

وإن سلمنا جدلاً بقوله فهل جميع الأراء التي أورد
شارح الفصيح أثناء شرحه للأمثال تشابه عند كل من
ألف في الأمثال والإجابة باسمي ولأدلل الفاري على بطلان
هذه الأدلة بورد مثلاً على الشارح وبين رأيه فيه
ونظرنه بما في المستقصى للريحشيري .

يقول شارح الفصيح عند شرحه للسئل (إذا) من أجوك
عبر) وهو من لوهول وهو المدلل ويرى بعضهم من
بكسر الهاء . وهو من وهن بين إذا غلط « (٦٨) »

وقال الريحشيري في المستقصى : « عن الهوان ، أي
إذا تعود وتعظم فتدلل أنت وتواضع . وإبل هو بكسر الهاء
وهن من أوهان بهي . إذا لأن . أي إذا صعب واشتد هن
له . وهو أصبح فيما يروي عن بعض المحققين ... » (٦٩) .

فأراي ولحد عند كل من الريحشيري وشارح الفصيح
ولا يجد هذا الرأي في سائر كتب الأمثال . ومن أجل هذا
كنت أحيل إلى المستقصى وغيره من المؤلفات التي ذكرها
اقتراح لتطابق ما جاء في أشباه ما جاز في
شرح الفصيح .

ثم استقل الباحث إلى كتاب المثلث فقال : « قال فيه
[بصي لمحقق] لظه رسالة صعيده كيفية الرسائل لني
ألفها هو ربما لم يقصد كتابا بعينه وإنما قصد ما قيل بثلاثة
لوجه . ولا يخفى ما في هذا التعليل من ظل » (٧٠) »

ولا أعظم لنا بسكت الباحث من بكر هذه القمل ؟
والإجابة لعدم استطاعته الوقوف على ما ذكره من ظل !
وبما سبق في دليله الثاني والرّد عليه لنضج تمامًا
مطلن هذا التليل من واقع الأدلة التي أوردتها و نكليه برد
ما ذكره من حارات .

الدليل الثالث عن أدلة المحقق كتب التراجم .
يقول الباحث : « لا أدري كيف جعل المحقق هذا دليلًا
من أدلته على إثبات سببة الكتاب إلى الريحشيري فهو

الواردة في أثناء هذا الشرح مع قراء الريحشيري بليل أنتي
كنت أصغر يطبق على كل إحالة من هذه الإحالات بكلمة لظه
الفايق ثم أثير إلى رقم الصفحة والجزء .

ومع ذلك فقد وجدت جميع هذه الإحالات وتطبق
جميع النصوص الواردة والأراء مع ما في هذا الكتاب
ولأضرب مثلاً على صحة قولي للفاري الكريم سببي من
حلاله بطلان نقض هذه الأدلة بورد ما جاء في الشرح ثم
أثري بقول الريحشيري .

يقول شارح الفصيح عند بيانه قول الرسول ﷺ
« فؤس كالجمس الأنف إن قيد بقاد وإن اسبح على صعره
استباح » قال « وأكثر الناس يقرون كالجمل لأنف على
ورق فاعل والصواب عندي مثالي فاعل إذا اشتكى
أنفه ... تقول ظهر إذا اشتكى ظهره . وفقر إذا اشتكى
ظلمه ... » (٧١) .

وجاء في الفايق قول الريحشيري : « وقاء أبو حميد
كالجمس الأنف بورق فاعل - وهو الذي عقره الضحافل
والفصيح . الألف كالتغير والظهور » (٧٢) .

وقد تجاهل الباحث كل هذا لأنه لا يريد الفايق الطيب
التي تلف عند مقاله . وهذا أسلوب ترففه الأعراف الطيبة
فكان من الواجب الرّد على جميع ما ورد في النسبة
لا أن يفتار ما طاب له ويدع ما ينقض أقواله .

وبعد (إلى بلية قول الباحث عن الكتاب الذي أعال
إليه شارح الفصيح في الأمثال أعراه بقول : « لا بعد
تقدير شرح لأمثان الواردة في الشرح مع شرحها في
المستقصى عن أن كتاب شارح في الأمثال هو
المستقصى ... » إلى آخر النص السابق .

هذا دليل على صجر الباحث عن الإتهام بدليل واحد
ينقض هذه التسمية . فلو سلمنا معه بهذا القول . نقول له :
أنت تقول : « تقارب شرح الأمثال الواردة » وشرحه فبحس
هذه الأمثال متطابق معها . ولعل على ذلك قول شارح
الفصيح عند شرحه للمثل : « استخلص الله شكته . قال
وتشابهة قرعة تخرج بالرجل فتكون فتصعب . تقول
أذهب الله أصله كما أذهب ذلك ... » (٧٣) .

في كتب اللغة كلها ، فلا يهوض دليلاً على ما ذهب إليه المحقق (١١٢).

ماتكره الباحث هنا - كما سبق - عبارة عن موضوع إشائي لا صلة له بالعلم البتة فهل يعدّ هذا بقضاً لدليل عرضت فيه أراء العلماء مبدئياً موقفنا انشراح من هذه الظواهر ومقارناً ذلك بأراء الرمضري .

وأوكلنا ما ذهب إليه صميحاً لأورده أراء العلماء في هذه الظواهر ليرينا ما أسماه الجمهور ولا أعظم ماذا يسمى بالجمهور ، هل يعني جمهور النحاة أم القويين ؟

كما أقول لباحث من الجمهور ، الذي أقرّ الجار في اللغة ليس هذا هو الركيزة لمذهب المعزلة ؟

معلوم أن الرمضري كان يهاجر باعتزاله وله كتاب أسس ابلاغة الذي يقوم على الجار . وشارح هذا الكتاب معمراني المذهب وقد أمرت جرباً من لدراسة بيت فيها اعتزاله (١١٣) .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل كان الإسترايادي من المعزلة ؟

لما كلمة (تقارب) الواردة في النص السابق فهذا من باب تحليل القارئ لأن جُلّ ما ذكرته من مصوص وأراء هذا الشرح متعادلة مع أراء الرمضري في مؤلفاته وليست مقارنة جمعها ، وقد سبق أن بيئت ذلك (١١٤) .

المبحث الثالث نقد ما أورده الباحث في تحقيق نسبة الشرح للإسترايادي

بدأ الباحث صواباً بمبحثه كما سبق ليومم القارئ أن الباحث هو من توصل إلى هذه النسبة والصواب يحالف ذلك فقد أمرت في مراسلي لهذا بكتابة مبحثاً كاملاً عرضت فيه سببة هذا الشرح إلى الإسترايادي ، ولم يكن هذا بدءاً من الباحث ، فكان من باب الأمالة لطمية أن يقول في صوته للمبصّ (نسبة المحقق الشرح للإسترايادي) .

بدأ المبحث بموافقته للمحقق أن هذا الشرح ليس للمعزلي ولا للأمواري .

يقول : « لقد تمتعت جل الكتب التي ترجمت لرمضري فلم أجد من ذكر أن له شرحاً على التجميع سوى صاحب إشارة التجميع ، الذي نص على أن من بين مؤلفات الرمضري شرحه على التجميع » ثم قال : « قلت هذا دليل على المحقق لا له ، ولا يعتمد الباحث في نتائج الرمضري على صاحب إشارة التجميع مثل اعتماده على لقريبين من الرمضري مثل ياقوت وابن خلكر كما أنشرت إليه » (١١٥) .

وأقول للباحث سبق أن أنشرت إلى أن القريبين منه - على حد قوله - لم يحصوا جميع مؤلفاته وذلك على ما ذكرته هذا جانب ، ولها جانب الآخر هو أنني في أثناء هذه النسبة رمت الصقيلة وسعيت إلى إبرازها من واقع أدلة طمية لا من واقع المبررات الفرافة ولجمال الإنسانية التي حينها تظهرها لا تجعلها تنقسم أولاً وأخيراً .

كما أنني ذكرت أن القليل كان قريباً من عصر لرمضري ، ويبيت مدى بقية وفطنته من خلال ما قاله لعلماء صه .

وأنت لورد ياقوت وابن خلكر وكنتهما بكر كل ما ألفه لرمضري ، وقد الدبل سبق وأن رفضه في موضعه وتكراره هنا من باب هم وجود شيء تنكره .

المحلل الرابع مقابلة الآراء المذكورة في الشرح مع ما ورد في مؤلفات الرمضري .

يسأل الباحث : « ذكر المحقق تحت هذا الفصل أن مؤلف الشارح من الترانيد والمشتوك والمضرورة الشعرية والمجاز متطابق مع موقف الرمضري . كما عرض التقارب بين تفسير الشارح لبعض الكلمات مع تفسير لرمضري لها في الفائق وأساس الملاحة قلت كل ذلك لا يمكن أن يتحدد دليلاً على أن لشارح هو الرمضري ، لأن موقف الشارح من قضايا الترانيد والمشتوك والمضرورة الشعرية والمجاز هو موقف الجمهور ، والجمهور يشمل الرمضري وغيره ، وكذلك التقارب في التفسير الحي للكلمات أمر موجود

ثم قال الباحث بعد ذلك : « ولكني كما قدمت لا نوافق على أن يكون الشرح للمعشري للأدلة التي ذكرتها غير يكون شارح بعد هذا ؟ أظن لظن أنه أبو علي الفسح ابن أحمد الإسماعيلي الذي قال عنه ياقوت : « حصنة طبرستان وأولادك الزمان وله من التصنيف كتاب شرح الفيض ، وكتاب شرح الخصاصة » .

أورد أن أبي القارئ ما يطوي عليه هذا النص من ملاحظات ، وذلك من خلال نقاط التالية

١ - ثم يرفق ، الباحث ، محقق الكتاب للأدلة السابقة وهذه الأدلة لا يؤخذ بها في موازين البحث العلمي كما سبق وإن نقضتها دليلاً نلو الأحرار لا منتقارها إلى الأدلة العلمية

٢ - يتساءل الباحث بعد ذلك بقوله : فمن يكون الشارح بعد هذا ؟ ثم يتبنى بالفرد على سبيله حيث ظن أن علي ابن الحسين بن أحمد الإسماعيلي ثم أورد نص ياقوت عندهما يرى القارئ تسؤل هذا ثم رده بتصريف هذه إلى أن الباحث هو الذي يوضح في هذه المسألة وهذا حيث علمي فقد سبق أن أورد إلى أن المحقق للفرد مبحثاً مستقلاً هو المبحث بربع أصول^(١١١) - (شرح الفيض للحسن بن أحمد الإسماعيلي) ذكرت في الأدلة لمن السابق نفسه الذي أشار إليه ، الباحث ، ثم أعطيت ذلك بإيراد نص ورد في شرح الفيض ويصمم أن إلى الإسماعيلي ، نص منها أوردته ليعرف أن الشرح أنبات صفني الطيب والأخر في حاشية اليعقوبي على ما استسماع ، وليس للباحث أي جهد فيها ذكره سوى النقل عن مراجعة هذا الكتاب .

ثم يقول الباحث بعد ذلك : « ولكن المحقق اعرض عن سيرة الشرح إلى إسماعيلي لأنه وجد صاحب كشف الظنون يقول ابن ولما كانت سنة (٥١٧هـ) مع ابن مرجمة موجوده في معجم ياقوت .

أورد أن توقف عند تطيل البحث لأبي القارئ دعواه الباطلة ، صاغ فقال المحقق في هذه النقطة : « — قل

الإسماعيلي من علماء القرن الخامس الهجري وليس الناس كما رجحه فؤاد سركي ، إذ ذهب إلى أنه توفي قبل سنة خمس مئتين وستين وأربعمائة »^(١١٢) .

فكيف يقول الباحث إنني أعرضت عن نسبته إلى الإسماعيلي لأن صاحب كشف الظنون يقول إن ولما كانت سنة (٥١٧هـ) فمن قال لك إنني أعرضت عن نسبته إلى الإسماعيلي ألم أفرد مبحثاً عن هذه المسألة إلا أن كنت نصي مقوله هذا لماذا لم أنت هذا الشرح للإسماعيلي فإلحاحية عن هذا السؤال واضحة ، فاقول له : لأن أدلة نسبة الشرح إلى اليعقوبي أقوى من نسبته إلى إسماعيلي كما سبق في الدراسة . أليس هذا من باب اللطافة لم أن القابض فيها مغايرة للنصوص ؟

ثم يقول الباحث : « ، ولأنه جهد أن يفتقر لم يذكر كتبه الأخرى وهي تهذيب عريب الحديث وتفسير القرن »^(١١٣) .

وأريد أن أسأل الباحث من أين جئت بهذا القول فكان عليك أن تنقل النص كما هو دوماً تحريف ليلف القارئ على الحقيقة لا أن تنصرف فيه بما يظن لنا لم أذكر أن ياقوت لم يذكر للإسماعيلي هذه الكتب بل قلت : « لم تذكر كتب التراجم أن إسماعيلي ألف في عريب الحديث والتفسير وأمثال وغير ذلك مما ورد في لثناء الشرح »^(١١٤) .

وأما قول الباحث نقلاً عن المحقق إن القليل نال من هذا الشرح خصوصاً أكثر من بغداديين فيلزم للقارئ الملحق النص كما لا دوماً حيث : « إذا كان ، بعد دي قد نقل النص السابق وسببهما إلى الإسماعيلي فقد أورد قلبي وغيره خصوصاً كثيرة نقلت عن هذا الشرح - وقد بينت ذلك في موطعه والجلبي قريب من حضور اليعقوبي وروايت^(١١٥) » .

فتقول الباحث : إن اللبني نقل مصوغاً أكثر من بغداديين يوحى بأن ، بغداديين نقل مصوغاً كثيرة وما هي إلا عبارة عن نصي فقط ، وقد بينت أن اللبني نقل عن هذا

الكتاب أكثر من ثلاثة وسبعين مصناً علاوة على ما نقله صاحب شرح التسهيل وغيره .

وثمة نقطة خامسة لم يعرض لها والمعلقة في قول المحقق « كما ان المصنوع التي حال عليها انتشار إلى بقية مؤلفاته وقت طبعها في مؤلفات الريحشيري » . فاستبعد الباحث هذه النقطة ٢

ويعد أن لورد الباحث بعض ما أورده المحقق في هذا المبحث بدأ كعبدية السابقة في مجلته غير المعتمدة على الأدلة أن ثبت الكتاب للإسترابادي وسقط بعد كل نقطة يشير إليها .

بدأ بقوله « لقد خلط صاحب كشف الظنون بين أبي علي الحسن بن أحمد للإسترابادي الذي ترجم له بالفوت وبيع لحسن بن محمد للإسترابادي أبو الفضائل ركن الدين شارح الكافي وانشافيه المتوفى سنة (٧١٥هـ) بر سنة (٧١٧هـ) وهذا لا ينبغي أن يصرف البحث عن تعليق نسبة هذا الشرح لأبي علي الحسن بن أحمد الإسترابادي الذي أحد كما هو واضح في مضمون الشرح من أبي أحمد العسكري المتوفى سنة (٣٨٢هـ) . وعلى ذلك فإن تاريخ وفاته لا يكاد يعضد الربح الأول من الفهرستين أي أن أغلب نظر أن وفاته كانت حوالي سنة (٤٢٥هـ) ويؤيد ذلك استعماله مصطلحات الكوفي المنوية في شرحه » .

أقول للباحث هذه التفسيرات والتوصلات التي أوردها، ولصحيح الذي ذكرته نسبة وفاة إسترابادي من ذلك أنه لا يقوم عليها دليل ، وإنما هي من قبيل الظن كما ذكره أنت في بحثك السابق والظن شيء والعلم شيء آخر .

وأما عن المصطلحات الكوفية الواردة في أثناء الشرح فلا سبق وأن دعت هذه الحجة فيما سبق ، ولصحيح هنا أن بعض هذه المصطلحات التي تشير إليها هي مصطلحات الريحشيري في المصطلح (١٧٠) . فكم كنت أمني أن تقر جيد ، تردد رداً غمياً مبنياً على دليل

أما قول الباحث « إن المحقق ذكر أن كتب التراجم لم تذكر أن الإسترابادي ألف في غريب الحديث والأمثال وغيرها من الكتب التي ذكرها في شرح الفصح فلا يتعد دليلاً على أن هذا الشرح ليس له . وكما عالم ألف ولم يكن له حظ الذكر في كتب التراجم ، وخاصة دي كتب التراجم المعتمدة لا تذكر أن الريحشيري شرحاً للفصح ومع ذلك نسب للمحقق هذا الشرح له » (١٦٦) .

أقول للباحث هذا ردك ليس لك فكيف ثبت هنا أن كتب التراجم لم تذكر جميع مؤلفات لطفاً ، وتفتي ما سبق ذكره عندما ثبت أن كتب التراجم ، لم تذكر أن الريحشيري شرحاً على الفصح سوى كتاب إشارة التبيين . فهل أنت حرك هذا النقص في فوائد أحد جاب والمصنف الأخير هل جميع المؤلفات الواردة في أثناء هذا الشرح للإسترابادي وعرض عنها أرباب التراجم والعرض ولم يلقوا بها شيئاً واحد ، أو لم يرد لها ذكر في التراث العربي هذا أمر غريب عن الباحث ١

أما الريحشيري فقد شرح الفصح وأثبت ذلك صاحب إشارة السعدي في كتابه وإن ثبت بأن هذا ليس من المصادر المعتمدة في التراجم عندك فضعنا معتمد ، لأن الفاييس التي حكمت من خلالها بعدم اعتماد هذا الكتاب من كتب التراجم لم تصلنا بعد ١

ثم يقول الباحث نقلاً عن المحقق قوله « ويقول المحقق إن من الأدلة التي تدفع كسب هذا الشرح للإسترابادي عدم ذكر كتب التراجم أن إسترابادي أحد من الشيوخ الذين ذكروهم في الشرح » (١٦٦) .

ويستحق الباحث في مناقضته وتلاعيه بالمصنوع الواردة في أثناء هذه النسبة فالنص الذي ذكره مصنف حاشي لا أساس له من الصحة إلا إذا كان الباحث يجعل دلالات المصنوع .

فأما لم نقل « إن من الأدلة التي تدفع كسب هذا الشرح للإسترابادي » وإنما هذه العبارة من عند الباحث جاء بها ليوجه القارئ بصنق ما ذهب إليه ، والنص الذي

ذلك في موطنه . والقبلي قريب من عصر الريحشوري ويوثق مروياته (١٦٢) .

وقول الباحث إن تقدم عصر القبلي على البغدادي لا يعد مزية فقول له وكيف تعد المقرب الرمسي بين ابن ظنكن والإسترابادي مزية ؟ هذا تناقض عريض ومدهج عجيب !

وأما شواهد إلى البغدادي عن علماء التراجم ولم تسمح بـ القبلي كإصمياً بالتراجم ، فهذا قولك أنت أما المحقق فمصرفه بالبغدادي أنه عالم لغوي نحوي أديب وكذلك الشبل بالنسبة للقبلي .

ثم يقتضيه نفسه بقوله : « قبل الباحث يثق بنسبة البغدادي . هذا الشرح للإسترابادي ، ويخلص إليه كل الأعطيات » (١٦٣)

ويقول له المحقق « ومن حمله من هذا الاطمئنان أما من فلا يحسن بسببه هذا الشرح إلى لإسترابادي إلا من واقع أدلة حتمية تكشف لنا ذلك كما نكوت في نهاية سبني الكتاب .

بعد ذلك أورد الباحث حجة سبب الإسترابادي رحمه الأخر عمداً في عصر حاج إير هيم في كتابه « ندي حقه ليل درجة الماجستير » وقنع كما ورد في النهاية موقال . بغداد بدالي ويعدان بإصهام الثمانية ويعدان ومعدان حتى ذلك الإسترابادي في شرح الفصيح » (١٦٤)

وجاء في شرح الفصيح قول الشارح : « (هي بغداد وبغداد) والامامة تقول . بغداد بالعدل مصححة . وكان الأسمى لا يقول إلا حجة السلام ، لأن (بع) اسم صم و (داد) عطية ، فكلته كره عطية الصم ، وإنما قالوا بالادل غير مصححة وبالمون فرار من التي معنى العطية ويقال أيضاً بالميم مكمل الآية » (١٦٥)

والرد على الباحث أقول هذا النص دليل على نفي النسبة عن الإسترابادي لا إتيانها له فالتفصيل مختلفان عن بعضهما كما يرى القارئ وأجمل تلك الخلاف فيما يلي
تولاً يختلف قول الإسترابادي في مصه عن شارح الفصيح وبذلك في ترتيب النص فقال الإسترابادي

أوردته كالتالي : « لم تذكر كتب التراجم أن الأعلام الذين وردوا في هذا الشرح من بين من تعلم طيهم الإسترابادي أو روى عنهم » (١٦٦) .

فمن أين جاء الباحث والريادة المنسوبة إلى المحقق هالأمانة العلمية تقتضي نقل المصوح كما هي دونما بحث بها ، وهذا من المبادئ العلمية التي يجب على كل باحث الالتزام بها .

أما الريحشوري فقد أخذ من هؤلاء العلماء والادليل على ذلك مؤلفاته فقد أشار إلى أبي علي الفارسي في مؤلفاته في أكثر من موضع ، وإلى أبي أحمد العسكري ، وإلى ابن الأثيري وغيرهم .

أما عن الأخذ المبطل فقد أثبت بالدليل أن السند مقطوع حاصلة وأن النسبة جعلها مصحفاً ومصرفاً ولا يبعد أن يكون الباسخ تصرف فيها احتصاراً فبحذف الراوي فقد قال الشارح في مص له - كما سبق - « أشما الفراء . فهل يعقل أن يأخذ الإسترابادي عن الفراء ؟ »

كما أقول الباحث . هل فيما جاء بعد هذه النقطة من عبارات إشهارية بصورتك دليل عليها أم أنها لا تعدو أن تكون ضرباً من الخلق ؟

وأقول الباحث : « أما لتفصيل المحقق توثيق القبلي على توثيق البغدادي المصوح التي ينقلها ظم أحد له وجهاً . كما لم يجد لتقديم عصر القبلي على البغدادي مزية تجعلنا نرجع في هذا الشرح للريحشوري وليس للإسترابادي » (١٦٧) .

ولا أعلم - أيضاً - من أين جاء الباحث بهذا النص الذي فصل المحقق فيه توثيق القبلي على توثيق البغدادي .

ابحث فيما سبق يقول إنه على رواية ولهم بمصوح القدماء فكيف قصر فهمه عن هذا النص الحديث الواضح والمتمثل في قول المحقق : « إذا كان البغدادي قد نقل المصوح السابقين ومساهم إلى إسترابادي فقد أورد القبلي وغيره مصوحاً كثيرة نقلت عن هذا الشرح وقد بينت

لرمحشري كثير النقض عن أبي علي الفارسي فعلى سبيل المثال نقل عنه في الفائق ٢٤٠/١ ، ١٤٢/١ ، ٣٤٨/١ ، وفيها من المواضع لساناً مستنكر عليه النقل عن الفارسي في شرح الفصيح وثالثاً لصحيفة أبي اشرف إليها ليست واعدة في كل المرات . وفي تارة يقول قال أبو علي وحرى بطول قال الشيخ أبو علي ولا أعلم هل رجع اليه إلى من الكتاب أم أنه اعتمد على الفهرس ١٢ .

ثم يقول الباحث كقوله السابق الذي يشب فيه أن ابن مهدي من ثلاثة ابن الأنباري ولم يجرها ابن مهدي هذا ، ولم يورد شيئاً واحداً ليدل على صحة قوله .

وفي ختام مقالة البحث قال « والفصيح الذي لا يجهز غيره أن لها علي هذا هو الشارح نفسه » لأنه يقول كثيراً (أنشدي ابن مهدي دور أن يذكر كسبه . وحياتاً يذكر كنيته فيقول قال أبو علي أنشدي ابن مهدي . إلى أن قال « ويوه فلهذا الشرح بمبقي أن ينسب إلى أبي علي الإسترلابي كما ذكره ابن الضبار والبغدادي إلى أن يظهر ما يقطع باسم المؤلف الصحيح . وكان قد ذكر في طبعه مقال الأولى منكم لهذا النص وهي قوله موسى بنم « لا علة بـرمحشري بهذا الشرح » (١٣١) .

ويقول المحقق في نهاية هذا الرد إن دفع صحة نسبة كتاب أو إثباتها لا تكفي على أدلة يشوبها الظن أو الترجيح لمباحث صناع إلى تنقيح والنهي يمكن من الوقوف على أدلة طيبة دقيقة يطمئن من خلالها لصحة الكتاب . وقد ذكر أرباب التحقيق أن من أهم الأسس التي يجب على المحقق أن يعتمد في تأكيد من صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه (١٣٢)

١ . الرجوع إلى ما ألفه صاحب الكتاب .

وقد رجعت إلى كل المؤلفات المشار إليها في الشرح فوجدت أنها من مؤلفات الزمخشري والإحالات موجودة ومدرجة

بغداد بدائي وهذا لم يرد في النص السابق . ثانياً ورد في نص الإسترلابي قوله « يعاجم الثانية . ثانياً شارح الفصيح لم يقل ذلك . بل قال « بالقال معجزة . ثالثاً قال الإسترلابي « وعدن وسعدن . ولم يقل ذلك شارح الفصيح . بل قال « ويعدن بالمعنى مكان الباب . رابعاً إن شارح الفصيح نص على أن « ينفذ » بالقال « المعجزة عامية » والعلامة يقول بغداد بالادال معجزة . بخلاف نص الإسترلابي الذي سوى بين لغاتهما . يخلص مما سبق إلى أن نقول للباحث هذا دليل صالح يدفع النسبة لا إثباتها لأن هذا النص لم يرد في شرح الفصيح هذا . وابن الضبار كما يقول الباحث متقدم على البلخي زماناً ومكاناً وهذا صحيح ولكن ابن الضبار في نصه السابق وضع ما أن هذا الكتاب ليس للإسمرايادي بعدم توافقه مع نص موجود في شرح الفصيح الذي فيه أيديها كما أن جميع شروح الفصيح أنت بالالفات أبي فهايت في بغداد (١٣٦) حتى لو تأملت النصوص جديلاً .

أما ما ذكره الباحث من أن عبارة (رحمه الله) الواردة في الشرح ضد قول الشارح قال أبو علي رحمه الله وأن هذه العبارة من ريادة النساخ . فنقول له لماذا تكون الولاية هنا من النساخ ولا يكون التسقط في السند من النساخ ؟ أما علي أبسة تقدم على أدلة قوية لا يفتصها سوى أدلة أقوى منها أو في درجة قوتها على الأقل .

وقبل أن يختم مقاله قال « ولأن المحقق لم يتردد أن تكون كنية لشارح بها على فقد تسقط في السند عن علي هذا منكر مرة أنه ربما كان الفارسي ومرة قال إنه ربما كان القاطي . ومرة المروزي . ولا يمكن أبداً ولا يصح في منطق أن يظن لشارح هذه الكنية ويريد بها في كل مرة شخصاً غير الذي ذكره في المرات الأخر . (١٣٧)

نقول الباحث المحقق وما الذي يمنع من ذلك أين الدليل الذي يورده بنقش ما ذكره المحقق . قدم خرج المحقق اسمه لخصيص من المؤلفات الفارسي والمروزي . فب الضاربة في ذلك هذا أولاً وثانياً

الرمخشري حتى يعثر على أدلة قاطعة شافية ، وهذا ما ختم المحقق به سبعة هذا الكتاب حيث قال «ويعد هذه الأدلة السابقة فإنه ترجح عدي رجحاناً يقرب من درجة اليقين ان هذا الكتاب الذي بين ايدينا ليس لأبي هلال العسكري ولا لأبو ري ، وإنما هو لأبي القاسم محمود عمر الرمحشري ، وهو ما تشير إليه القرائن السابقة مجمعة . ولا نقول في نهاية مخالف هذه النسبة إلا كما قال الشيخ أحمد راتب النجاشي - رحمه الله عليه - ان ما اجتمع لدي من قرائن لا يبدو ان يكون ظناً من لفظ يرتفع عدي إلى مرتبة الرجحان . وأما القول الفصيح فيه فربما يظهر نسخة مطبوعة من الكتاب تحمل اسمه الصحيح وتقطع الشك باليقين . لو ظهر أدلة جديدة تؤكد ما ذهبنا إليه ...» (١٧٦) .

فالرمخشري لا تربطني به صلة قوية فأسمعه كتاباً لم يؤلف ، وإنما الصلة بيومي وبينه الصلة انعلمية لا أدلة العلمية هي التي رجحت سبعة هذا ، اشرح إلى الرمحشري وليس ذلك شيئاً على عوي .

والقول في نهاية هذا الرد ان هذا الشرح لا ينصح سبته إلى غير الرمحشري ما لم تظهر أدلة واضحة لا تقبل الشك أو الجدل كما ذكرت ذلك في النص السابق .

ويعد «سبب الظن لا يبركو إلا بالصواب الجاد» ومن المناقشة يستق التور . وليس لنا إلا أن نقول ما قاله الإمام الشافعي رأساً جواباً يحتل الخطأ ورأي سبنا خطأ يحتل الصواب . ومن جاء بالحق قبلناه فقد اذعننا دعوى وقربتها بالأدلة . وابعى المستعرض بصوى ولم يقربها إلا بالظن . ولا احتمالات . ولعل في نواصل العلماء والمحققين بحثاً حول هذه القضية ما يكشف لنا ما لم ينضج من أسرارها .

والدعوى عالم يقيموا عليها

بيننا أصحابها أبعاء

والعلم رجم بين أهله والاختلاف - كما يتقرون - لا يفسد قولاً قسماً ، أسأل الله التوفيق والسداد

٢ - الرجوع إلى الكتب المؤلفة في بابها والمتأخرة عنه لظها اقتضيت عنه أو أشارت إليه .

وقد رجعت لهذه الكتب ومنها كتاب القليبي الذي نقل عن هذا الشرح أكثر من ثلاثة وسبعين نصاً وأكثر من ثلاثمائة نص في ثياب نسخة المجد الصريح . وصاحب شرح التسهيل وصاحب كتاب التوضيح في شرح لجامع الصحيح فقد نقل بعضاً عن هذا الشرح وسببه إلى الرمحشري هذا النص يتمثل في قول الشارح «عد ببيان دلالة كلمة (شكت) قال الرمحشري إنا استرحنا» (١٧٧)

وهذا النص غير موجود في جميع مؤلفات الرمحشري إلا في هذا الكتاب .

وجميع هذه المؤلفات متأخرة عن زمن الرمحشري ، والمقولات التي احتوتها متطابقة مع ما في هذا الشرح لا متقاربة ولا متشابهة .

٣ - لا مفرح من كتب «ترجم» التي أفردت للمؤلف ترجمة خاصة أشارت فيه إلى مصنفاته ...»

وهذا من الأسس التي اعتمدتها في سبعة هذا الكتاب حيث سمجه صاحب إشارة النعماني (و حد من بين كتب التراجم) إلى الرمحشري

١ - فصح من مادة الكتاب وما ورد فيه من الروايات عن الفيوخ فالاعتبارات التاريخية من أهم المقاييس في سبعة سبعة كتاب أو نظيه . فالكتاب الذي تضمن فيه أحبار تاريخية تالية لعصر المؤلف الذي ينسب إليه عربي بأن تملك تسمية إلى ذلك المؤلف .

وهذا المقاييس تم تطبيقه على جميع الأعلام الذين ورد ذكرهم في هذا الشرح حيث كانت وقتهم قبل زمن الرمحشري

هذه هي المقاييس والأدلة التي يجب الاعتماد عليها في سبعة كتاب إلى مؤلف لا اعتبارات الإسماعيلية التي تعتمد الأدلة الظلمية التي أشار إليها العلماء في هذا الجانب .

وأقول للباحث هل طبقت هذه المقاييس في مفي النسبة ٢١ والباحث - هاء الله - قال فيما قاله (إلى أن يظهر ما يقطع بذلك) هب المنع هي ر بمقي الكتاب

المواضع

- ١ - ينظر مقال من ٦٠ .
- ٢ - ينظر المقال من ٦٠ .
- ٣ - ينظر مقال من ٦٠ .
- ٤ - ينظر فهرست الكافي من ٢٦ .
- ٥ - النجاش ١ / ٢٥٢ .
- ٦ - المنزلة ينظر بقية الأسال في معرفة الطب بجميع مستشفيات الفتح لأبي جعفر الكوفي . تحقيق / مطبعات العابد مطبوعات معهد اللغة العربية ١٤١١هـ . وثيقة أنجد الصريح في شرح كتاب الفصيح للكوفي تحقيق الرميل عبد الله الكبيسي . ص ٩ . مكتبة الأنبار ١٤١٨هـ .
- ٧ - ينظر من ١٢ .
- ٨ - ينظر من ١٢ .
- ٩ - ينظر من ٤ من مقال
- ١٠ - ينظر من ٤ - ٥ .
- ١١ - بقية النجاش ٢ / ٢٠٨ .
- ١٢ - ينظر من ٥ .
- ١٣ - شرح الفصيح ١ / ٢٥٧ .
- ١٤ - ينظر المقال من ٤ .
- ١٥ - ينظر المقال من ١٢ .
- ١٦ - ينظر السابق من ٤ .
- ١٧ - شرح الفصيح ٢ / ٣٨٣ .
- ١٨ - ينظر مقال من ٤ .
- ١٩ - المقال من ٥ .
- ٢٠ - شرح الفصيح ٢ / ٤٦٩ .
- ٢١ - ينظر المقال من ٦ .
- ٢٢ - ينظر شرح الفصيح ١ / ٣٦٠ .
- ٢٣ - المقال من ٦ . ينظر شرح الفصيح
- ٢٤ - ١ / ٢٤ .
- ٢٥ - ينظر شرح الفصيح ١ / ٨٥ .
- ٢٦ - ينظر شرح الفصيح ٢ / ٦٤٨ .
- ٢٧ - المقال من ٨ .
- ٢٨ - ينظر مقال من ٦ .
- ٢٩ - المقال من ٧ .
- ٣٠ - مصنفات التصور الكوفي بربطها وتعميد مطبوعاتها . حجر للطباعة والنشر . ١٤١١هـ .
- ٣١ - الفصيح النجاشي بذلك وتظهره حتى أول آخر القرن الثالث الهجري . هناك شوى المكتبات . جامعة الرياض ط ١ . ١٤١٠هـ .
- ٣٢ - ينظر المرجع السابق من ١٧٠ .
- ٣٣ - مصنفات التصور الكوفي من ٥٧ - ٦٠ .
- ٣٤ - ينظر الفصل من ٢٢٥ .
- ٣٥ - ينظر المرجع السابق من ٧٦ - ٧٦ .
- ٣٦ - يستلزم من ٢٤٦ . ٣٠٧ . ٣١٠ . ٣٢٠ .
- ٣٧ - شرح الفصيح ١ / ١٨٢ . والمقال من ٧ .
- ٣٨ - شرح الفصيح ١ / ٢١٣ . والمقال من ٧ .
- ٣٩ - ينظر شرح الفصيح ١ / ٥ .
- ٤٠ - الفصل من ١٤٠ .
- ٤١ - الفصل من ١٤٠ .
- ٤٢ - ينظر المقال من ٨ .
- ٤٣ - المقال من ٨ .
- ٤٤ - المقال من ٨ .
- ٤٥ - الفصيح (نظم)
- ٤٦ - الفصيح (نظم)
- ٤٧ - شرح الفصيح ١ / ٣٣٣ .
- ٤٨ - الفصل من ١٤٤ .
- ٤٩ - ينظر المقال من ٩ .
- ٥٠ - ينظر شرح الفصيح ١ / ٨٥ .
- ٥١ - ينظر مقال من ٩ .
- ٥٢ - ينظر علي مسجل المقال ١ / ٢٥٥ .
- ٥٣ - ٢٨٩ . ٦٤ / ٢ . ٧٨ . ١١٩ . ٤ / ٥٤ .
- ٥٤ - الفصيح ١ / ١١٦ .
- ٥٥ - مقال من ٩ .
- ٥٦ - الفصيح ٢ / ١١٦ .
- ٥٧ - السابق ٢ / ١٥٤ .
- ٥٨ - ربيع الأبرار ١ / ٩ .
- ٥٩ - المقال من ٩ .
- ٦٠ - ربيع الطيبة الكوفي بامتداد (سائر دي)
- ٦١ - ١٨٥٦هـ . وطبع طبقات أخرى منها طبعة بتحقيق إبراهيم السامرائي . مطبعة المصنفين بغداد . ١٩٦٨ .
- ٦٢ - طرح بتحقيق محمد محمد كاظم . جامعة طهران ١٩٦٣ . ١٩٦٥ .
- ٦٣ - تخرجه بتحقيق بهجة باقر الصفي . مجلة الأمل . بغداد . ١٩٦٧م .
- ٦٤ - عشرة فقر شتات . إيرج ١٨٤٢م .
- ٦٥ - يوجد منه نسخة في دار الكتب المصرية رقمها (٢٥١٢) .
- ٦٥ - من مؤلفاته المفردة .
- ٦٦ - البريد ينظر طبقات لأخيه ١٦٨ / ٥ .
- ٦٧ - ١١٩٠ . وقار شرح الفصيح ١ / ٩٦ .
- ٦٨ - فما بعدها .
- ٦٩ - طرح بتحقيق بهجة باقر الصفي . وزارة الثقافة والإعلام . سلسلة كتب التراث ١٩٦٨ .

الدليل السير تأليف السيد أبي بكر بن أحمد بن حسين الحسي الطوسي

ممن أحمد بن محمد

مطبعة أوقاف السادة الطوسيين - بمكة المكرمة

الحسيني ، أحمد بن حسين بن محمد / الدليل السير إلى الله أساتذة الاتصال بالحبيب البشير
١٤٠٠ هـ - ط ١ - مكة المكرمة : المكتبة للحكمة ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ ، ٦٣١ ص .

أتيح لي قراءة دية السيد أبي بكر الحسيني ، وقد سبق لي أن تكلمت عليه في دروس الفقه المالكي وأنا وزملائي
الطلاب الفاضلين في مرحلة انتظام الثانوي بين عامي (٦٠ - ١٣٦١ هـ) حيث كان الطلاب في دروس الفقه يتكلمون
إلى أربعة أسام حسب المنهج الفقهي الذي كانوا يتبعون به .

لقد كان للسيد الحسيني أكبر الأثر في ظهورنا لما كان يخطي به من مواهب نفسية وعقلية وسلوكية أكبره في
تفهمنا وحبنا وحرصاً من محور العلم والثقافة الدينية في مدرسة الفلاح بمكة المكرمة .

علم يكتب بإبرة العزيمة حين أسندت إليه ، ولكنه كان يؤثر التفرغ كعادته في طلب العلم والمعرفة حيث كان
يطلب البحث عن العلم في مصادر المخطوطات من الفصوص يسمى إليهم في كل مكان يقرأ عليهم كتب العلم المختلفة
ويحرص على إيجازاتهم أعظم الحرص حتى تكوّن لديه رصود تسد من العلم عن تلك الكتب التي تعدّ أمهات في
مجالاتها المختلفة كالنظم والحديث والتفسير وأصولها والتصوف والأخلاق والأبكار والأنبياء ، رأى أن يرفعها كطعام
السلف الصالح في شبهته المعروف « الدليل السير » إلى الله أساتذة الاتصال بالحبيب البشير صلى الله عليه وسلم وهي آلة
نوبي الطفل البشير وصحبه ذوي القدر الكبيره .

ولم يبق سبيل في هذا المجال كثير من الطعام المكين والمفنيين فاقوا في مجال علوم الأستاذ كتباً نشر بعضها
محققاً وأخر محقق ، وقال كثير منها « جويس القطار والمصطلحات المخطوطة التي تناولها جبهة الطعام جهلاً بعد جيل ،
وهي معروفة لدى المشتغلين بهذا الفن يحرصون كل الحرص على دراستها وتناولها وانتقالها بين أيدي طلاب العلم حتى
وصلت إلى أجيالنا اللاحقة ، ومنها صور نسخة من كتاب هؤلاء الطعام على أحياء هذا الفن الراغب .

(قلت) فصار الإسناد من الدين ومهماته لأجل ذلك
لأن لولاه لغال المتزوج ما شاء أن يقوى وسببه إلى الرسول
ﷺ ورؤيت من الناس

كما قال عبدالله بن المبارك الإسناد من الدين ولولا
الإسناد لقال من شاء ما شاء .

فصار عند السلف من بذكر الحديث بفكر سيد لا
ينفك إليه ولا يبعث به ويحدث حديثاً حلّ وقال .

قال الصالح في علوم الحديث قولوا الإسناد وطلب
هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار
الإسلام ، ولتمكّن أهل الإلهام والبدع فيه بوضع الأحاديث
وقلب الأسانيد ، فإن الأخبار إذا تفرقت عن وجود الأسانيد
فيها كانت تركاً .

وقد عثر لإمام محمد بن حرم في كتابه القل والصل
فصلاً جيداً في وجوه النقل عند المسلمين فذكر شواهد
كالفرس ، وما علم من الدين بالضرورة ، ثم لمشهور نحو
كثير من المعجزات ، وفرائض الصلاة ، ومناسك الحج ،
وعبر ذلك ، ثم قال (وثلاث ما مله الثقة عن الثقة كذا
حتى يمتد إلى النبي ﷺ فصر كل واحد منهم باسم الذي
أخبره وبمسببه ، وكلهم معروفه الصال والعمى والمداينة
والزمان والمكان) (١) .

وقد كان طعام المسلمين يتقنون بهذه الميزة التي مَرَّها
الله لهم ، ويشيدون بها ، فمن محمد بن حاتم بن الخضر أنه
قال (إن الله تعالى أكرم عبده لامة وشرعها وفصلها بالإسناد
وليس لأحد من الأمم كلها قديمها وحديثها إسناداً) (٢)

ومن أجل ذلك وصلوا في هذا الميدان إلى ما لم يصله أهل فن من الفنون - ولا علم من العلوم على كثرة أنواعها ونوعها.

فحصل لهم بسبب الأدب والمثابرة والإقبال على التلقي والأخذ - وتصبح الرواة وسير المرويات والرحلة في ذلك من قطر إلى قطر ومن إقليم إلى إقليم وبو كان يعيد الثقة صاحب الوصول إليه ما لم يره لغيرهم من العلماء في الفنون الأخرى^(٢٦).

وقد خشي علماء الحرمين الشريفين بظلم الإنسان عبر عصور التاريخ فعملوا كتب كثيرة بعضها قد رأي النور طباعته في أطباع الموجودة هناك وبعضها الآخر لا يزال معطوفاً يحتاج إلى بحث وتقيب ومطيق كما فعل المحقق الفاضل عامر حسن صبري في كتاب صالح بن محمد 'القلاني' المدعو 'قطب الشعر' في رفع أساليب المصنفات في الفنون والأثر - فقد أجهد في ذلك وطلب للمكتبة لصرية تراثاً فكرياً ثميناً يبي لنا حرم أولئك العلماء - على علوم الأسناد النازل منه والعالي حتى يصل بنا إلى مقام سيد الحق محمد ﷺ وصحابته الأكرام ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

وهمني في هذا الصدد أن أستخلص الفرائد الكريمة من كتب الأئمة والمسلسلات ومراجع شيوخ لطفاً الحرمين الشريفين الذين أتبع لي الاطلاع على معظم ما كسبه في هذا الصدد - وإن أكتفي بما ذكره المحدث الشيخ محمد باسحق الفادسي في ثبته الذي بعده كعبه أبو سليمان محمود سعيد - أعلام القاضي والداني ببعض ما خلا من أسانيد الفخاني - فهو ثبت لا يستغني عنه طاب علم وبخاصة علوم الحديث - فإن الشيخ الفادسي قد استفرغ جهده لطوم الإمتداد حتى غدا أحد رواة الأئمة ومجموعة الراوع في سماء العالم الإسلامي كله - رحمه الله ورع كل تلك الكريمة من علماء الحديث في الحرمين الشريفين وغيرهما من بقاع عالمنا الإسلامي الكبير .

وفيما بقي أسرد طائفة من الكتب المطبوعة التي وضعها أولئك العلماء في مجالات الأئمة والمسلسلات ومعلمهم الشيوخ - وهي - في نظري - تمثل الفاليجة العظمى من تلك الكتب التي وصل علمي إليها . وهي

كما حديث أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا العباس ابن محمد الدوري ثنا أبو بكر بن أبي الأسود ثنا إبراهيم أبو إسحاق الحافسي ثنا مقه ثنا عمة بن أبي حكيم أنه كان عنه إسحاق بن أبي فروة وعنده الزهري قال فدخل ابن أبي فروة يقول قال رسول الله ﷺ : 'مقال له الزهري فأتكك الله يا ابن أبي فروة ما أحراك على الله' لا تسد حديثك - تحدثنا بأحد حديث ليس لها علم ولا أمة^(٢٧) .

وبالجملة: فإن الأسانيد - كما قاله الإمام النووي - من المهام الملقون بحيث يسفي لطم العلم وطالب معرفتها - ويقبح بهما جهاتها - فإن شيوخ الإنسان في علم أبوه في الدين - وصله به وبني رب الدين - وكيف لا يقبح جهل لأسباب والوصلة بهم مع أنه مأمور بالدهاء لهم والنشاء عليهم ومن ثم اعتنى بتحريرها الأئمة النقات - والعوا في ترميزها الأئمة - علا أقل لحق أن يفدي بهم في ذلك - أو أن يتقنه بعضهم إلى لم يكن أهلاً^(٢٨) .

وليس غريب أن يرى الحديث الشيخ محمد عبد الحفي الهندي المدني في كتابه - بشر الفرائد من الأسانيد الحوالي - يقول ما نصه : 'أظم أن السند العالي مطلوب أهل الحديث لكونه قرب من النبي ﷺ من حيث العدد في إسناد نظيف غير ضعيف - وإن كل حديث هو على الحديث ولم يجده عاب ولا يد له من إرادته من يوجه ورده فهو عال بمرته - وإذا كان الإسناد النازل متصلاً بالسند وفي العالي إجابة أو كان روه النازل دفلة أو حفظ أو لصبط ضالقول فاضل وهو عال في المعنى كما أن الإسناد بقة رجاله حال صورة كما مقرر في أصول الحديث وقد اعلم الله علينا عي يكتب نسبه ورواه بالطول وفي لسواقى بالطول الصوري^(٢٩) .

وتحصل أهل الحديث كل ذلك براحة بال وأطمئنان خاطر وأمنح ح صدر وطيب نفس - وما ذلك إلا لما منحهم الله تعالى وأمدهم به من التوفيق والتيسير والمعونة ليؤمنوا بما يسرعهم سبيلهم لهم على أكمل الوجوه وأتم الأحوال من الدود والرفاع عن حديث رسول الله ﷺ

كتب الأثبات والمسائلات ومعالجهم شيخ العرميين الشريفيين المطبوعة

- ١ - صلة الخلف بموسمبول الملك أحمد بن سليمان الرواسي ، تحقيق محمد الفحي - بيروت - دار الغرب الإسلامي
- ٢ - بقية الطالبين لـ أبي الحسن المشائخ المحققين والمعتمدين لأحمد محمد الخطي - جهر آباد - الهند - ١٣٢٨هـ
- ٣ - إجازات الفخيرة طبع بالهند - لاهوري العلامة عبد القادر بن توفيق شلبي الطرابلسي الحمي - جهر آباد - لبنان - الهند - ١٣٢٨هـ
- ٤ - الإحصاء جغرافية طر الإمام عبد الله بن سالم البصري - جهر آباد - الهند - ١٣٢٨هـ
- ٥ - معجم الفسوخ - تأليف عمر بن محمد المكي - تحقيق الباحث التونسي - محمد الزاهي ومراجعة الشيخ حمد الجاسر - الرياض - دار العلامة للبحث والترجمة والتأليف - ١٤٠٧هـ
- ٦ - عقد الجواهر في سلاسل الأكابر - محمد بن أحمد بن عطية
- ٧ - قلب الثمر في رفع أساليب المنصّفات في الفنون والآثار ، للإمام صالح بن محمد الفلاتي ١١٦٦ - ١٢١٨هـ - جدة - دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة - ١٤٠٥هـ
- ٨ - الأمم لإبلاط الهمم لـ محمد بن إبراهيم بن حسن الكردي الكرواسي - جهر آباد - الهند - ١٣٢٢هـ
- ٩ - الفلاح الهندي - لـ محمد المدينة المنورة عبد القوي العلوي - جمعة تكميله محمد الحسن الترهوتي طبع بالهند ١٣٤٩هـ
- ١٠ - حصن لربنا لأخوان الصفا لتتبع المحدث عالم بن محمد الظاهري الحمي - ١٣٢٨هـ
- ١١ - فتح القوي في ذكر أسانيد العبيد حسن بن محمد المباشي الطبري - العلامة الشيخ عبدالله بن محمد غازي - نشره طبعه المتقاعد محمد بن أبي بكر بن أحمد بن حسن المباشي وفصائل إليه إضافات عن جده حسن المباشي - وجامع ذلك أثبت

- ١٢ - الفيل المنير إلى تلك أسانيد الاتصال بالعبيد البصري - علي آل دوي الفضل الشهير أبو بكر أحمد بن حسن العبي -
- ١٣ - كفاية الأسانيد لما خط من الأسانيد - لمحدث المسد الفقيه - الشيخ محمد محفوظ بن عبدالله الترمسي الإندونيسي - ١٣٢٨هـ - تطبق وتصحيح أبي القيس محمد ياسين بن عيسى الفاداني المكي
- ١٤ - مطمح الوجدان في أسانيد الشيخ عمر حمدان تأليف أبي القيس محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني المكي
- ١٥ - واحتصاره إتصاف الإخوان باحتصار مطمح الوجدان - أبي القيس محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني المكي
- ١٦ - إعلام القاصي والفاقي ببطلان ما علا من أسانيد الطاعاني ، وهو ثبت العلامة ابن مسعود الجوار بنسخ علم الدين محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني المكي الشافعي - شرح أبي سليمان محمود سعيد
- ١٧ - الصحابة المكية في أسانيد الشيخ محمد سعيد سنبل - لؤلؤ الكتب الحديثية المذكورة في لوائه السنبلية ١١٧٥هـ
- ١٨ - الأوتار السنبلية - لـ العلامة الكبير لمحدث الشيخ محمد سعيد ابن الشيخ محمد سنبل الفقيه المكي الشافعي
- ١٩ - النخبة المسكوة في الأسانيد المتجمل بالآرائل السنبلية - جمع محمد ياسين بن عيسى الفاداني
- ٢٠ - بقية الفرد من طوم الأسانيد - أبي القيس محمد ياسين بن عيسى الفاداني
- ٢١ - العقد المفرد من جواهر الأسانيد - أبي القيس محمد ياسين بن عيسى الفاداني
- ٢٢ - أسانيد القادة أحمد بن محمد بن جهر الهيتمي أبي القيس محمد ياسين بن عيسى الفاداني
- ٢٣ - الملك الجلي في أسانيد محمد علي بن حسن بن إبراهيم المالكي المكي - أبي القيس محمد ياسين بن عيسى الفاداني
- ٢٤ - إتصاف البررة بأسانيد الكتب الحديثية العشرة تأليف

أبي الفتح محمد ياسين بن عيسى الفاداني .

٢٥ - المجلة في الأحاديث للمسئلة علم الدين أبي

الفتح محمد ياسين الفاداني والمكي

٢٦ - تاريخ الأمان في التعرف لشيوخ وتسايد محمد

الحضر الشيخ محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني

(جمع وترتيب محمد مختار آل بن زين المندوب الفاداني).

٢٧ - تصنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع أو اتباع

أولي النظر ببعض أعيان القرن الرابع عشر محمد

ياسين الفاداني المكي - جمع أبي سلیمان محمود

سعيد محمد مطروح .

٢٨ - المقود الأولية بالأسانيد العلوية - تكليف السيد

محمد بن السيد طوي بن عباس الخاكي الصفي .

٢٩ - الطالع السعيد - المختص من المسائل والأسانيد

- تفرغ السيد محمد طوي الخاكي الصفي .

٣٠ - نظر الفواني من الأسانيد العلوي العلامة الشيخ

محمد عبدالباق الهادي المكي

وأرجو من يكون له علم بثبوت علماء الصرخين

الشريفي المطبوعة أن يثبته به وله الشكر .

أما ثبت الدليل المشير للسيد أبي بكر بن محمد

المبشهي فهو دليل قاطع على حرصه العظيم على تكليف

العلم على شيوخه في أجهار أو البصر أو السمع وغيرها

من أقطار العالم الإسلامي عن طريق الظلي المباشر من

أشيائه أو إجازته لهم مختلف مروياتهم من صفوف

الأحاديث المسلسلة . أو غيرها من أولى الطوم والفندي

حتى هذا كتابه صورة مضميه للجنة العلمية والفكرية في

القرن الرابع عشر في عدداً الإسلامي الكبير يرجع إليه

الدروس وطلاب المعرفة في بحث الظلي لمعرفة أحوال

أئمنه لظما . في شئ ميادين الفكر والتكليف وسلمة فيما

من مصدرة من علوم الإسلام .

والذي لا شك فيه أن الدرس في الحركة الفكرية في

القرن الرابع عشر مصروف يحدو في هذا الكتاب بفيتهم

من تراجم أئمنه الظما الفاضل في علوم الشرع

الإسلامي . فإن السيد أبي بكر المبشهي قد حرص في

القسم الأول من كتابه على الترجمة لحياته ما يريد على مئة

من أعلام ذلك القرن . مما يؤكد حرصه الشديد على طلب

النظم من المهد إلى القدم على أيدي أولئك الشيوخ الذين

كانوا الأنجم الزاهر سلالاً في سماء انعام إسلامي شكل

يدفعه الحرص على التلمذ لهم وثقتي مروياتهم يسهي

إليهم ويطلب المزيد من المعرفة منهم لا فرق بين ذكر وأنثى .

حتى رأينا في شتة ترجم لثلاث من شيوخ العلم في وقته

وهي الشريعة أئمة بنت الهد محمد المبشهي والشويفة

خديجة بنت علي بن محمد الحبش . والشريعة سيدة بنت

عبدالله بن حسين بن طاهر . مما يؤكد تميز العلم الشرعي

كثيراً مبدولاً لأبناء العالم الإسلامي يحرصون على تلمذه من

شيوخ العلم في عصرهم حتى يظل ركب المعرفة سائر في

طريقه لا يتوقف حتى يربث الله الأرض ومن عليها .

ولقد استلنا أثبت المذكور بطريرب الإجازات التي

كتبها له شيوخ العلم في عصره منهم محمد آدم بن

سويد الحبشي ومحمد حبيب الله الشنقيطي والسيد

حسين بن محمد المبشهي والسيد محمد ركي بن أحمد

البربرجي ومحمد عبدالباق الهادي المكي والسيد محمد

عبدالحق الكاشي وعبدالحق شفي المكي وعبدالله بن

محمد حاري المكي والسيد طوي بن طاهر . الحداد والسيد

علي بن محمد بن حسين الحبشي وعمر حمدان المبرسي

والسيد عيروس بن سالم البار ويوسف السبهي .

وقد حتم الخلاف هذا القسم بذكر لأشياء ليس روى

هم بمضمون إجازتهم لأهل عصرهم . حيث إنهم أجازوا

أهل عصرهم . وهم سبعة علماء آخرهم نور الصنمين بن

حيدر بن مالمين الأنصاري الكوفي .

فيإجازة شيخنا القرحم العلامة لكل من لبرك حيات

أروى عنه جميع مرويات ماله بدو وبسطة . وكذلك أروى

عنه الإجازة العاصم بواسطة بيبي ربيبة . وذلك من طريق

تلميذه الذي أخذ عنه مشافهة شيخنا الشيخ محمد

عبدالحق الهادي المكي . الأنصاري رحمه الله تعالى^(٧)

أما القسم الثاني من هذا الأئمة الهادي فقد شخصه

مؤلفه لجملة الأحاديث المسلسلة . كالمسلسل بالأولية وغيره

كما ذكره محمد الأفاق السيد عبدالحى الكتاني في كتاب
فهرس القهارس والمصنوع طبعها من ذلك الحبر من
مظهر السعادة والفخر (١ هـ ١٢٩٠).

وقد صحح السيد أبي بكر وفاة جده السيد محسن
ابن محمد الممشي في ليلة الخميس الثمانية والعشرين من
شهر شوال عام ثلاث وثلاث مئة وألف لأنه قد غلط من
يكر من مترجمي سيدي الهد المنجم أن وفاته كانت سنة
١٢٢١ هـ. وذلك غلط كما غلط أيضاً بعض مترجميه من
علماء الحبس في ذكره أن وفاته كانت بالطناف، وذلك غلط
وصح والمصواب ما ذكرته، أن وفاته كانت بمكة المكرمة
ليلة الخميس إحدى وعشرين في شهر شوال سنة
١٢٢٤ هـ (٢).

كتاب قيم أرفضة الفرائد العربي لأنه يمت بعلوم
السلالات مشجرة المعرفة الإسلامية التي تفرعت واثت أكلها
شبهة منسوبة لطالبيها فاعلمهم منها في الفكر وثراً في
المعرفة وسعة في الرؤية وبهجاً في الروح، وانصباطاً
في نفس، وتلك صفات أخرى بطلاب العلم والمعرفة أن
يسعوا إلى مصححها بكل ما أوتوا من وسائل فكرية
وأدوات عقلية والله ولي التوفيق.

من الأحاديث النبوية التي علفت شامخ حديثاً يرويها عن
الشيخوخ بطرق مختلفة وأحرفها المسلسل يطقى الفكر
وليس لمرة.

أما القسم الثالث فقد ضم أسانيد لبعض الكتب
والعلوم التي روي عن شيخوخ عصره في مختلف أقاليم
العلم والمعرفة كالقرآن الكريم وتفسيره ومختلف
لكتب الحديث المعروفة وكتب لبعض الأربعة في لغة الأئمة
الثنائية وأبي حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل.

ويستوي أثبت المذكور بحاسة حقيقها المرافقة - رحمه
الله - بغراند نقاش بالأسانيد، وقد جاء قوله

«يبدأ شيخنا الصوب طوي بن طاهر الصوف في
إجارتها الخطية في كتابه على روايته - عقد البواقيت
للحبيب خيدروس بن عمر العيشي ما منه (وكما يرويه
بالإجارت العامة من مؤلفه، فقد غلطي من مؤلفه نفع الله به
أجر لأمر عصره وقد لقيناه في صفري وتطعت بطلعه
والعيسى والحمد لله، ولا أغفل أن هل أجارني يومئذ أم
لا، مع أن سلف يفرمون بالإبلاس بالإجارة غائباً على نبي
قد أمر بكنتي إجارتها العامة لأهل عصره مع الإجارة
الصاحبة من مشايخي به. وذلك بمرلة لإجارة الصاحبة

الحواشي

١ - صالح بن محمد الفلاني حفظ
التمر في رفع أسانيد المصنفات
في القرنين والآخر - مطبق عامر
جس مبرغي صفحة (٤)
جدة دار الشروق للنشر
و لتوزيع وطباعة.

٢ - المرجع السابق - صفحة (٦).
٣ - إعلام القاصي والفاشي ببعض ما
هلا من أسانيد الفاضلي تصريح
أبي سليمان محمود سعيد -
صفحة (٢) من المقدمة للمحدث
السيد جمال الدين أبي اليسر

سيد العمير بن محمد بن لنديق
المباري الحمصي
١ - محمد طوي بن عباس الحلي
المسي - الطالع السيد الفتق
من المصنفات والأسانيد
صفحة ٥، ٦ من الكتاب

٥ - أبو بكر أحمد بن حسن بن محمد
الممشي الطوي الفليل المشير
إلى فله أسانيد الاتصال
بالحبيب المشير في صفحة
١٢٦ المكتبة المكة - مكة
١٤١٨ هـ

٦ - إعلام القاصي والفاشي ببعض ما
هلا من أسانيد الفاضلي تصريح
أبي سليمان محمود سعيد
صفحة (٤) من المقدمة للمحدث
السيد جمال الدين أبي اليسر
عبدالعزير بن محمد بن الصديق
المباري الحمصي.

٧ - أبو بكر الممشي - الفليل
المشير من ١٢٨ المكتبة
المكة - مكة ١٤١٨ هـ.
٨ - المرجع السابق - صفحة ٦٧١.
٩ - المرجع السابق - صفحة ٩٥.

الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات

أمين فؤاد السيد

ميدان التحرير - القاهرة

ميدان كاتبة الأدب - بني سويف - جمهورية مصر العربية

السيد، أمين فؤاد / الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات - القاهرة ، ١٩٩٧م ، مجلدان .

للمعنى الكتابة عن هذا الكتاب أمرأتى أولهما موضوعه العجيب إلى نفسي ، فقد قدر لي أن أعمل بقسم المخطوطات بدار الكتب خمس سني في فواصل الستينات ، وأن أكون أول باحث يدرس المخطوط العربي في نشأته وتطوره دراسة أكاديمية فتمت كرسالة دكتوراه إلى جامعة القاهرة منذ أكثر من ثلاثين عاماً ، في سنة ١٩٦٧م على وجه التحديد . ومازالت أبحاثي بأهمال الذكريات من الفترة التي عملتها في دار الكتب ومن كل الرعلاء الذين سعدت بمساجعتهم فيها سواء كانوا من جيل الرعلاء الذين كانوا في ذلك الوقت يمشون مقلوبين من شباب الباحثين والباحثات تهرقوا على اقتحام هذا العالم الغامض ، عالم المخطوطات ، وتعملوا بشجاعة ويعد مشقة العمل في ظروف غير مواتية ، وتعاملو مع نوع من أنواع المطبات لتركه التي وتمازجت الأوقات نتيجة لسوء الحظ وسوء الاستخدام .

مجموعة سائرة من الباحثين لا أظن أنها تولفت لقسم المخطوطات في أية فترة أخرى من تاريخه منهم من انتقل إلى رحاب الله ، ومنهم من انتقل للتدريس بالجامعة ، ومنهم من اجتبعته مناصب أخرى خارج دار الكتب ووزارة الثقافة ، ومنهم من وصل إلى أعلى المناصب في الدار ، ومنهم من ابتعثوا إلى دول عربية مصدقة لملاموا بدور مشرف في فهرسة المخطوطات بها ، فلهذا منهم ما رائت تصل في مركز تطبيق لترات بدار الكتب في بحالة وصمت ، فبالعمل بالعلمي الجديد ، غير عابئة ببريق الوظائف والمناصب الإدارية ، وللهؤلاء حصي في نفسي وصيد من الحب والتقدير لم يخلق على مرور الأيام .

وليس جيباً أن يعمل المسئول ، ولكن لعيب كل اعيب أن يبعه إلى الخطأ فلا يرجع عنه .

هذا هو السبب الأول إقبالي على قراءة هذا الكتاب والكلمة عنه فهو يستل موضوعاًثيراً عدي ويشير في نفسي ذكريات عويصة تحتفظ بها النفس وبعدها خالية لفترة من أجمل فترات الحياة ، وللمجموعة من الصحاب يجتأون في قلبي مكاناً متميز لم يبرحهو رغم طول الفراق .

لما السبب الثاني فهو أن مؤلف الكتاب صديق عزيز

أما دار الكتب فربما لنى تركتها للعمل بالجامعة منذ سنة ١٩٧٠م ، لا أنسى أصغاً بيتي الأول ، ولا أظن أنها صابت عن حظوري في يوم من الأيام ، فانا أتابع أخبارها وأحوالها ، وأسى لا يصيبها من مكروه ، وأسعد لكل مارقة أمل تلوح في الأفق وتبشر بإصلاح ما أفسده الدهر . وفي تقديري أن كل ما أصابها من فساد أو تلف وقع بغير قصد من القدر على أمرها والمسئولين الذين متابوها على إدارتها ، فقد كان لكل منهم رؤيته واجتهاده ، وكان لكل منهم مستشاروه وجواريوه . ونحن بشر خطي ونصيب .

من أجل ذلك فقلنا لا أكتب إلا عن عمل جيد يستحق القراءة، أما الأعمال «المسروية» على هذا تعبير العوام فلا أعيرها انتفاً مهما كثرت أعدادها وبصممت لأصحابها وعلا صراخ أصحابها، لأنها تؤثر ككائنات الأخرى، فهي كفتل الصيلة لا قيمة لها ولا جديد فيها، ولأن مؤلفيها لم يتجربوا على أمانة العلمية فحسب وإما تجربوا مما هو أكثر وهو الضياء لطمي، ومن لا يحترم نفسه لا ينتظر من الناس أن يحترموه، وأخيراً لأن وقت الإنسالي، الكتب والقارىء مفاد الناس من أن ينفق فيها لا طائل وراءه ولا خير فيه.

والكتاب الذي بين أيدينا صدر عام ١٩٩٧م بعنوان «الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات» يقع في مجلدتين يضم كل من ٦٠٠ صفحة، بالإضافة إلى ١٧٦ لوحة مصورة من المخطوطات أما صانته لطيفة منتزوع على ثلاثة أبواب أولها عن كتاب العربي المخطوط في المصادر، وثانيها عن الكتاب العربي المخطوط كما وصل إليها، وثالثها المراجع.

وأما هذا فنقول إن الكتاب يكشف عن جهد ضخم بذله مؤلفه في جمع مائته وأنه يضم مطبوعات قيمة وموثقة بوثيقاً جيد، وإن إخراجها مشير سواء في ورقه أو حروف طباعه أو بطبعه أو اللوحات التوضيحية التي يضمها وما عليها من شروح وإيه يسد فراغاً في المكتبة العربية التي عثرت فيها لكتابات القيمة حول هذا الموضوع وكثير مما نشر منقول من الآخرين مما حياً وبغير آمان في أكثر الأحيان (١).

والتي مع ذلك أستأثن المؤلف في أن أسجل بعض الملاحظات التي يبرمي بها حبي له والموضوع الكتاب، وتلخص تلك الملاحظات فيما يلي

أولاً: عنوان الكتاب هو الكتاب العربي المخطوط

وإن صديق عوير، فقد زادت أياه بضع سنتين في دار الكتب، كنت اللقاء كل يوم تقريباً ولا يكاد يمضي يوم دون أن نناقش ونتصار في أمور المخطوطات وفهارسها وصيانتها ومطبقها وشرفها، فقد كاد أحييت المخطوطات بالدار، وكان حريصاً على الاحتفاظ بهذا المسمى لوظيفته دون تغيير، وبشر عدة فهارس، وحقق كتاب طبقات الأطباء والعلماء لابن جليل، وقدم له بمقدمة قيمة تكتفينا من قاعته العلمية أما أبي فقد عرفته منذ كان صبياً صغيراً، ثم تاهت مسيرته العلمية في الجامعة وهي الخارج حتى حصل على الدكتوراه، وتاهت جهوده في مجال التحقيق والتاريخ والفهرسة، وأعجبني فيه طموحه وحماسه وعبرته على التراث، تلك الفيرة التي كانت تدفعه في كثير من الأحيان إلى السدة على من يقتصر المجال بغير علم ولعل هذه السدة هي التي أفقدته كثيراً من الأرض التي كان يمكن أن يكتسبها بجدارته.

ثانياً: محب الموضوع الكتاب ومحب المؤلف أيضاً، وردافع من هذا الحب فرأى الكتاب وكسبت هذه لسطور رغم أنني أصبحت من أرشد الناس في الكتابة، كل يوم يخشي بريمي القساعاً بموقفي هذا، لكثرة ما يشر من مؤلفات مبهمة لا يستحي لأصحابها ولا يحترمون درجاتهم العلمية ومواقفهم الأكاديمية، ولا يطبقون على أنفسهم ما يتشددون به على طلابهم وما يلقونه عليهم من محاضرات من أساسيات البحث العلمي وما ينبغي أن يضم به من أماسة ولهذا، وأما هالم أقول إن إقدام الراس ثقيلة لا يتوى على تحملها ولا يسجو من وطئها إلا العمل الجيد الذي يعرض نفسه على الأيدم بصرف النظر عن موقع مؤلفه ووظيفته ودرجته العلمية، وصديق الله الملتزم إذ يقول «لما أريد فيديهم جاءه وأنا ما ينفع الناس فيمكن في الأرض».

(٥) انظر في هذا الصدد «عبد الستار الطوحي» «الكتابة عن المخطوط العربي بين الإصالة

والادعاء» مجلة التواء، مج ٩، ع ٤ (شوال ١٤٠٨ هـ / يونيو ١٩٨٨م)، ص ٨٢ - ٨٨

الحديث عن التقنيّة (ص من ٤٥ - ٤٦) قد أتى في غير موضعه .

٢ - وفي الباب الأول تحدث عن الفنّ العربي وتطوره . في حين جاء الحديث عن ضبط الكتابة العربية في الباب الثاني . وفي حديثه عن تطور الفنّ العربي (ص من ٤٧ - ٧٢) تعرض لفنّ العربي المبكر ومخطوط المصنّف المبكرة وكفّاب المصنّف والشكل والإعجاز وأخيراً تطور الفنّ العربي (ص من ٥٥ - ٧٢) . والعلاوة من كُتّاب المصنّف هنا (ص من ٥٩ - ٥٧) لا مطلقاً عن الإعراب كما يقول الصّاح .

٣ - كذلك تحدث عن الأساليب في باب، ومن المسودات والمبعضات في باب آخر، وكما الأولى أن يلحق الحديث عن المسودات والمبعضات الذي ورد في الباب الثاني بالحديث عن الأساليب في الباب الأول بدلاً من المرافف نفسه بدأ كلامه عن المسودات والمبعضات في الباب الثاني بقوله في ص ٢٢٩ «استكمالاً لما ذكر في الباب الأول حول طرق التأليف عند العلماء المسلمين ...»

٥ - وفي الصفحات ٣٦٤ - ٣٦٨ يتحدث عن التأليف الأول والتأليف الثاني، وتحت هذا العنوان نجد صفحتين لا صلة لهما بالموضوع هما ٣٦٧، ٣٦٨ اللتان يتحدثان فيهما المرافف عن نسخة من كتاب «الفهرسة» تفرقت بين مكتبة شيمشترهبي في طهران ومكتبة شهيد علي باشا في إستانبول .

٦ - وفي ص من ٣٦٩ - ٣٩٧ يتناول المخطوطات المرفوعة بالمبعضات فيقسمها إلى قسمين : الكتب الأدبية والكتب الطمعية . وتحت الكتب الأدبية يذكر مصالير كتابي «البيطرة» و «العشاش» (ص ٣٨٢) مع أنه يذكر «مصنّف البيطرة» تحت الكتب الطمعية في ص ٣٨٧

وعلم المخطوطات وهو عنوان جيد ولا شك، ولكنه لا يعبر تعبيراً دقيقاً عن محتويات الكتاب ففي حديثه عن صناعة المخطوط براه يتحدث عن الورق والمواد والتجليد والمط، ولكنه لا ينكر شيئاً من أساليب كتابة المخطوط، والاحتصارات وأرموز التي كانت تستخدم وكيفية تصويب الأخطاء والإلماق بالمواسم وغير ذلك من الأمور التي يصعب فهم النص واستيعابه بدون معرفتها . يضاف إلى ذلك أن من يقرأ الكتاب لا يخرج محبور و ضح لرب باحث عن علم المخطوطات . ماذا يقصد به المرافف وما هي حدوده ومجالاته ؟

قد يقول قائل إن المرافف تحدث عن الفهرسة والتطبيق والبشر وهي من علوم المخطوطات، ولكن لماذا يترك الفهرس أن يهتم به في جمع حبروط عدد اعظم اخترقه في صفحات الكتاب والمعرفة على أيدي دور رابط يربطها ؟ وهل الفنّ والفهرسة والتطبيق هي كل مجالات علم المخطوطات ؟
ثانياً أن لكتاب يجمع أشتات متفرقة عن المعلومات ولكنه يفتقر إلى وضوح الرؤية في عرض هذه المعلومات بطريقة منطقية تتسلسل فيها الأفكار وكثيرة حلقا متصلة يأخذ بعضها برقاب بعض، ويستخدم منها ما يشاء بها عن انسباق . ولهذا يسهل على القارئ أن يفقد ترتيب عناصر الكتاب دون أن يسبب ذلك طلاً في مائه . بل إن إعادة الترتيب له تظهره في صورة أفضل .

وتلك نقطة تحتاج إلى بعض الأمثلة التي توضّحها .

١ - فقد تحدث عن صناعة المخطوط العربي (الورق والحبر والتجليد) في الباب الأول . في حين تكلم عن رخارف المخطوطات وعن الإجازات والسماعات والمقالات في الباب الثاني ، وهي موضوعات من صميم صناعة المخطوط .

٢ وفي حديثه عن صناعة المخطوط (ص من ١٢ - ٤٦) تكلم عن أربعة عناصر هي المواد التي يكتب عليها والأحبار والتجليد والتعديبية . ولا يخفى أن

ومن مظاهر التفتت في الكتاب أيضاً .

أ- أن المؤلف ذكر في الصفحة (ص ٩) أن هذا الكتاب محاولة لدراسة توكيديكولوجيا الكتاب العربي المخطوط في الشرق على وجه خاص، وعرف توكيديكولوجيا في ص ٦ بقها « علم خاص بدراسة الشكل المادي للمخطوطات »، فهل لفهرسة والتحقق والتشريح والصيانة والترميم، والمكتبات الإسلامية، وهواة الكتب ومجموعات المخطوطات في تركيا وأوروبا، وفهارس جامع القيروان والتربة الأشرافية من دراسة للشكل المادي للمخطوطات ؟

ب- أنه عندما تعرض للحديث عن فهارس المكتبات القديمة براء يخلط بين نوعين من الأعمال البليوجرافية هما الفهارس والقوائم البليوجرافية. فالكاتب التي تخصصي سرالفاث كاتب معين أو الكتابات التي صدرت في موضوع معين أو المترجمات في عصر معين (ص ص ٥٦١ - ٥٦٢) - مثلاً - ليست فهارس وإنما هي قوائم بليوجرافية أو بليوجرافيات عصرية .

ج- أنه وضع في ص ٤١٥ عنواناً يقول « تصنيف المخطوطات وتشريح أو الدراسات الفيلولوجية للمخطوط » وعرف الدراسة الفيلولوجية في الصفحة نفسها بأنها « التي تعنى بمصر الكتاب ومضمونه اعلمي الذي كتبه المؤلف بنفسه والتي لسطح على تسميتها تحقيق النصوص » . وأريد أن أسأله - من الذي « صطلح على هذه التسمية » إن للألفاظ دلالاتها اللغوية، وبعضها دلالات اصطلاحية يستخدمها أهل الاختصاص، ولتصور أن أمين يعتني من أهل الاختصاص ولكن لا أعرف أحداً استخدم مصطلح « لدراسة فيلولوجية » بديلاً عن « التحقيق » .

وأيضاً توس في ترجمتها، فهذا رجع إلى المعالج العربية ليتأكد من أن المصطلحين ليسا مترادفين ؟

١٩٨ - وتتحلل بالنقطة العسابقة الخاصة بالتمهيج

وطريقة العرض أن المؤلف يفصل حجباً تتوالى لديه مظهرات عن موضوع معين، ويؤخر لو يصمت تماماً حجباً معاً عليه المظهرات دون أن يحاول استكمال الصورة وبدء العمل فيها . وكأن يصمغي أن يقع لنفسه منهجاً معيماً، وأن يلتزم خطأً واضحاً ينتظم جميع أفكاره وكأنها حبات من الجوهر يصجم في عقد جميل، ومن الأمثلة على صديق ما أقول

١ - أنه ذكر في ص ٨ أكثر من عشر طرق للتحليل ولكنه لم يتحدث إلا عن الترجمة (ص ص ٨٠ - ٨٥) ثم الأمالي (ص ص ٨٥ - ٩٤) . ولا يفتي أن الترجمة ليست تكليفاً . وأن الأمالي ليست الطريقة الوحيدة للتأليف .

٢ - أنه عندما تحدث عن المكتبات الإسلامية وهواة الكتب (ص ص ٢٢٢ - ٢٨٨) لم يذكر من مكتبات العصر الحديث سوى مجموعتي من المكتبات المهداة لدار الكتب المصرية هما مجموعة مصطفى فاضل ومجموعة أحمد تيمور (ص ص ٢٧٨ - ٢٨٨) .

٣ - أنه عندما ذكر وثائق المؤلف الشامية (ص ص ٤١٢ - ٤١٧) فلتقتصر حديثه على النقل من دراسة عبد اللطيف إبراهيم لوثقتين إحداهما مملوكة والأخرى عثمانية، ويختم حديثه بقل نص من بطر الشيخ خالد النقشبدي المجلدي بمكتبة الأسد يفت فيه الكتب الموجودة بمكتبته على دريته دون أي تعليق .

٤ - أنه عندما أراد التعريف بمجموعات المخطوطات العربية في العالم لم يشترط إلا لتوكب (ص ص ٥٦٠ - ٥٦٢) وأوروبا (ص ص ٥٦٢ - ٥٦٣) . وهذا أراد الحديث عن فهارس المكتبات القديمة (ص ص ٥٦١) ذكر كلام عام ثم ركز على فهرست حرانة التربة الأشرافية وسجل مكتبة جامع القيروان

(من ص ٥٦٦ - ٥٦٠) وكثير فهارس هاتين المكتبتين هي أهم فهارس المكتبتين الإسلامية.

٥ أنه يشير في ص ٥٦٨ إلى مشروع تطوير دار الكتب المصرية ويذكر أنه كلف به في مايو ١٩٩٢. وأن هذا المشروع يقدم بيانات ببيوجرافية كاملة عن مؤلفي هذه الكتب ومن ما نشر منها سواء في طبعات عظيمة مطبقة أو نشرات تجارية، ثم يذكر في ص ٥٤٠ أن العمل توقف في المشروع في أغسطس ١٩٩٢. وقد صدر كتابه في يوليو ١٩٩٧ أي بعد أربع سنوات من توقف المشروع. ولست أدري كيف يطوي تلك الصفحة بهذه السهولة دون أن يحدثا عما تم إيجاره من المشروع الذي كلف به وعن أسباب توقفه، وهل هناك أمل في بحثه من جديد ؟

لقد ذكر أنه بدأ العمل في أول قاعدة بيانات من نوعها من المخطوطات العربية، وأن هذه القاعدة توفر لها إمكانات كبيرة تكفل لها الاستمرار والنجاح. فسادا أصابها ؟ وأين ذهب قرار «التكليف» ؟

٦ أنه تحت عنوان «إثاعة المخطوطات» (ص ٥٤٦) قصر حديثه على منع الإطلاع على المخطوطات الأصلية بدار الكتب بالقاهرة منذ أكتوبر ١٩٨٦ وعلى القيد التي تفرضها الدار على تصوير المخطوطات، وأنها أتفق مبني ومع ويتكافى في الرأي، ولكنني أنكره بل أن الكتاب ليس من مخطوطات دار الكتب المصرية وإنما من «المخطوطات العربية وعلم المخطوطات».

وأولاً أن الإطّاب جملة عامة في الكتاب، والثانية على ذلك كثيرة، ويكتفي أن يذكر منها أن به خمس صفحات (من ص ٩٥ - ١٤٥) عن اهتمام القضاء بالنسخ الأصلية، وأكثر من ستين صفحة (من ص ١٦٧ - ٢٢٠) عن الرزقي والعلماء المشهورين بمجودة الخط، وهذا كثير بجميع المعايير.

خاتمة أنه يفرض في فكر التماذج - صحيح أن

التماذج مطلوبة ولكن ليس بهذه الصورة الاستقرارية خاصة أن المؤلف يكفي عرضها دون أن يضعها دراسة وتحليل والاستنبط والتفسير. ومن الأمثلة على ذلك الصفحات ٢٢٦ - ٢٦٠ التي تقدم نماذج للمسودات والمبشرات، و٤٠٦ - ٤١٥ التي تعرض نماذج لقيد الفراغ من النسخة، و٤٢٨ - ٤٤٢ التي تقدم نماذج للوقف، و٤٥١ - ٤٧٢ التي تذكر نماذج للمبشرات والمبشرات والنسخ المكتوبة لقراءات العلماء، و٤٨٥ - ٥٠٧ التي تعرض نماذج من الإجازات وروايات الكتب وقيد التصحيح والمبشرات والمعلمية. وبعض هذه النماذج يسرف في الطول كما في ص ٤٣٦ - ٤٣٨.

صالحاً أنه يلوي أحاديث بعض النصوص ويحملها فوق ما تحتل، ويستنتج منها أشياء لا تنوع بها فهي ص ٤٦ مثلاً يتحدث عن بحوثيات وأنها وجدت في مخطوطات القرن الثالث الهجري، ويستشهد على ذلك بقوله «ويؤكد ذلك ما أورده الحبيب البغدادي في ترجمة أبي الحسن علي بن المبرور الأثرم...» وينقل نصاً لا صلة له بالبحوثيات من قريب أو بعيد نصاً مؤداه أن إسماعيل بن صبيح لكتاب لأحمد الأثرم ودفع إليه كتب أبي حميدة ليسعها. ولن الأثرم كان يقرأ علي أبي حميدة ويسمعه ويكتب على ذلك بقوله «لهذا الذي فعله لأثرم لا يصح أن يتم إلا إذا كان هناك نوع من التقييم هو نوع شك النظرة»

صالحاً أنه يصدر أحكاماً شخصية قطعية لا يقوم عليها أي دليل. ومثال ذلك عبارة «دون شك» التي وردت في تعليق على نسخ الأثرم لكتاب أبي حميدة في الفقرة السابقة، وقوله في ص ٥٢٤ «فلا شك أن جميع المكتبات الإسلامية منذ أول مكتبة أنشأها خالد بن يزيد بن معاوية كانت لها فهارس تعرف بفتياتها»، وقد اقتقت هذه الأحكام إلى المخطوطات والكتب فهو في ص ١٢ وينقل عن إبراهيم شيوخ (ممن أن يذكر ذلك) أن كتاب «عمدة

فصول مستقلة .

ب - وقوله في ص ٢٨٠ سطر ٥ : ٥١ وهي تمثل رجل ملتحي يمتد على الأرض ويوسحب جسم يمتد برأسه أيضاً إلى الأرض .

ج - وقوله في ص ٤٤٤ سطر ٢٠ : تذكر لنا أنواع مختلفة من جلود الكتب والمصاحف .

د - وقوله في ص ٤٤٦ سطر ١٧ : يوضع بلاشير وسواحجه قواعداً لتقرر وترجمة النصوص العربية .

هـ - وفي المصاحفات التقليدية ما جاء في ص ٤٢٥ من أنه في فهرسة المسحة المخطوطة « يشار إلى إذا كانت ألفاظها مضبوطة بالصرحات ، وإلى إذا كانت عادية أبوابها وقصاؤها بخط أكبر من خط المتن ، ويشار كذلك إلى إذا كان بالسمة تدوير أو مقدمات » .

هناك أن الكتاب تضمن بعض الآراء التي أرجو أن يتسع صغر المؤلف شأنها معه بهوده ، وأن يرجع نفسه إذا استبان له وجه الصواب فيها . ومن هذه الآراء

١ - رفضه لرأي لثاقب بن الحديث السوي بشريف لم يعود ٧ في القرن الثاني الهجري فهو يمس رأي يوسف القفاري ويقال عنه في ص ٢٣ أنه « لشهر بين عامة الناس من غير ذوي التشبع والاستقصاء أن الحديث ظل أكثر من مائة سنة يتناقله الطماء حفظاً دون أن يكتبونه » . ويحجب على ذلك بقوله إن « الرواسل المتوافرة لدينا فيها عدا استنباطات لطيفة تشر على مفهوم خاطئ مؤداه أن الرواية الإسلامية لم تكن إلا شفوية » . وإلى الضطيق البغدادي ألف كتابه « تنقيح الطم » . ليوضح فيه خطأ هذه الفكرة .

ويستلزم يقول في ص ٧٤ - ٧٥ : ثم توأمر على حرص هذه الشخصية العالم التركي فزاد « مرجع في كتابه تاريخ التراث العربي » الذي يعد أحسن ما كتب في هذا الموضوع ويوصل فيه إلى نتائج هامة ساعدت

الكتاب وعدة ذوي الكساب « أشمل ما وضع في صناعة الكتاب المخطوطة » وفي ص ٢٧ يصف كتاب « التيسير في صناعة التفسير » للشيخ بكر بن إبراهيم الإسميلي بأنه « أشمل كتاب تناول موضوع تجلده للكتب » . وفي ص ٧٤ يصف كتاب « تاريخ التراث العربي » لمرجى بأنه « لم يمس ما يكتب في هذا الموضوع » . وفي ص ٢٠٤ يقول إن مصحف أما حرر هو « أول المصاحف الكوفية التي وصلت إلينا » . ويبدو أن مؤلفه مخرم بالفعل التفصيل . بدأ من اسمه ونشأه بالأوصاف التي يحلو له أن ينظمها على الكتب والمؤلفين .

ثانياً أنه يتجاهل نسبة الآراء إلى أصحابها في بعض الأحيان ، فعليه في ص ٩٩ - ١٠٢ من الأعمال البليغوجرافية السابقة التي قد عرفها ابن النديم في فهرسته (ولاحظ البعد بين النسخ) يحدد أساساً على ما كتبه كاتب هذه السطور عن نشأة علم البليغوجرافيا عند المسلمين ويشير في مجلة « الدارة » ع ٣ - ٤ : القصة الثانية (شوال ١٣٩٦ هـ / أكتوبر ١٩٧٦م) وأعيد نشره في كتاب « دراسات في كتب والمكتبات » سنة ١٩٨٨ وضع ذلك لم يشر المؤلف إلى المصدر ولم يذكره في قائمة المراجع . وكثير مما ذكره عن الوراقة والوراق اعتمد فيه على كتاب « مخطوطات عربية » وكان ينبغي الإشارة إلى هذا الكتاب على الأقل في ص ١٤٩ التي يناقش فيها شكوى أبي حيان من كساد الوراقة وفي ص ١٥٠ - ١٥١ التي يتحدث فيها عن أنواع الوراق ، وفي ص ١٦١ - ١٦٢ التي يتحدث فيها عن انتحال الوراق للكتب . دون أن يحل ذلك يذكر المصادر القديمة التي اكتفى بها المؤلف .

ثالثاً أن لغة الكتاب جيدة وأسلوبه سليم . ومع ذلك علم يسلم من الأخطاء النحوية ومن بعض التلميحات النحوية . من الأخطاء النحوية

أ - قوله في ص ٢ سطر ٢٢ : ولا نجد فيها مقدمات أو

النبي ﷺ فقال: لكتبتوا لأبي شاة .

لأن يفهم مخرجين من كلام الخطيب أكثر مما تفهم، ولا ينبغي أن تستقطب من النصوص إلا ما يتوج به خواصة .

ثم إن أمين نفسه يعترف في ص ٧٦ بأن مصر بن عبد العزيز كلف محمد بن حرم بمهمة جمع لأحاديث، وأن ابن شهاب الزهري - أول من دون الحديث - وأن ينقص هذا الراي إلا ظهور كتب في الحديث السوي ترجع إلى القرن الأول الهجري .

٢ - أنه يرمق المشهورين من أمهرهم عسراً شديداً، ويحطهم ما لا طاقة لهم به حين يطالبهم في ص ٥٣٦ بأن يحدوا إذا كان الكتاب قد سبق مشروء، وأن يذكروا أماكن هذا النشر وتواريخه . وليس ذلك من مهام المحققين، بل هو من مهام الناشر . وليس مطالباً بأن يضع هذه المطوعة . أما المهرس فإن مهمته تنحصر في التعرف بالسحة التي أمامه . وليس مطالباً بأن يضع النسخ الأخرى من المخطوط أو أن يبحث إن كان قد نشر أم لا ؟ وحتى نشر ؟ وأن نشر ؟

٣ - أنه يطالب مشهورسي المخطوطات في ص ٥٣٧ بالإشارة إلى تواريخ مسجوعات المخطوطات المختلفة وتصحاب هذه المجموعات . وذلك أيضاً من لزمه ما لا يلزم .

وحد " فقد وجدت بقراءة كتاب أمين في د سيد من "الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات" . وأحتم حديثي بما مدانه به وهو الإشادة بالجهد الكبير الذي بذله المؤلف في جمع مادة كتابه . وبالوثيق الدقيق لطوائفه ولمهمة الواجبت التي أثنى بها الكتاب .

وكلي أمل في أن يشار في كل ما يكرمه هذا من تعقيقات وتساؤلات حمي تصدر الطبعة الثانية من الكتاب أكثر نضجاً وأعمق تفصيلاً لعلم المخطوطات .

عليها فيما يلي . فهو يرى أن هذا المفهوم الخاطئ والغريب يرجع إلى سوء فهم الرواية الإسلامية ذات الشكل المقيم الفريد .

وأريد أن أسأل أمين قزاق عن رأيه في الأحاديث الصحيحة التي لا يرقى إليها شك، والتي تنهى عن كتابة الحديث نهياً صريحاً جازماً، وأريد أن أسأله أيضاً . أيها قرأ بالتصديق الخطيب البغدادي أم قزاق مخرجين ؟ وكيف فهم من كلام الخطيب في "تجهيد الطمء" أنه أراد بكتابه "أن يوضح خطأ هذه الفكرة" . أية فكرة يا سيدي ؟ المسألة ببساطة أن الخطيب البغدادي وجد أحاديث صحيحة تنهى عن كتابة كلام النبي صلى الله عليه وسلم وأحاديث أخرى صحيحة أيضاً تنهى الكتابة، فجمع هذه بأساندهما في فصل، وجمع تلك بأساندهما في فصل ثانٍ، وعقد فصلاً ثالثاً لمناقشة القضية . انتهى فيه إلى أن الأصل هو النهي عن كتابة الحديث النبوي ، والاستثناء هو الإباحة وظل النهي عن الكتابة بالقرين أوامها صوب النبي ﷺ من أن يحد المسلمون في تلك الفترة المبكرة من تاريخ الدعوة بين فئات القراء الكريم التي كانت تقرأ ولم يكن قد اكتمل سريتها بعد، وبين أحاديثه ﷺ . أما السبب الثاني فهو حرصه ﷺ على ألا يركز المسلمون إلى الكتابة ويتركوا حفظ . وفي الحالات التي لطمان فيها النبي ﷺ إلى أن الصحابة لن يحضر بين كلام الله وكلام رسوله ﷺ . كان يبيع لهم الكتابة كما فعل مع عبدالله بن عمرو بن العاص . وفي الحالات التي كانت تستعصي فيها الذاكرة كان يبيع الكتابة أصحاً كما فعل بالمصيبة لأبي شاة الذي قدم من اليمن ليتلقى عن رسول الله ﷺ . ولكن ذاكرته كانت في إجازة مفتوحة وحشي أن يعود إلى اليمن وقد نسى كل ما سمعه من الرسول ﷺ . فشكا ذلك إلى

فجاءهما وجع إلى "مفاتيح العلوم" للخوازمي كان مدركاً أنه يفرق بين المصطلحات الواحدة في اللفظ والتمييز في المعنى باختلاف موضوعها في العلوم المختلفة. وكتاب التعريفات الجرجاني يجمع ويعرف بكلمات موجزة الألفاظ المصطلح عليها بين الفقهاء والمحدثين والمتكلمين ولغة والفلسوف والفلاسفة وغيرهم ، ويرتب المصطلحات ويزيل ثقلها بربطها ألفاظاً وهي في جملة ثروته على الألفاظ .

وكذلك كتاب "مستور العلماء وجامع العلوم" للفكري الذي قصد فيه إلى سرد لمصطلحات في بريب الألفاظ وعنه كتاب "الكلمات الكفوي" وهو من كتب التراث التي سكر حلة من سلسلة كتب المصطلحات فهو يعامل مع الألفاظ لغة ومصطلحاً وعرفاً ، ويلقب على تطور معاني الألفاظ وطرق تداولها في مختلف العلوم والفنون عند مشتقتها عند العرب حتى عصر المؤلف ، وقد رتبها على حروف هجاء .

أما كشافة اصطلاحات الفنون" لفتهانوي ، فهو من أعظم كتب المصطلحات التي استخدمها المؤلف ، وأكثرها تطوراً . فقد استقصى الفتهانوي بحث الموضوعات العلمية مبداً من الدلالات العلمية العقلية والنظية ، ويوسع في إيراد مسائل كل علم محدداً على الكتب المعبرة في العلوم المختلفة وعلى آراء الثقات من العلماء المؤلفين .

وهو معارضة شروط وضع المصطلح كما جاء في مختلف التعريفات . يشيخ المؤلف في تعريف النطق بالمصطلح يتطلب التفرقة بين ما هو مصطلح وما هو اسم والقول إن المصطلح يطلق بالمفاهيم فقط ، أما الاسم فيطلق بالمسميات . والمصطلح يختلف أيضاً عن الاسم في أن الأول يرتبط وتساها وثباتاً بلغة العلوم والصناعات والحرف ، بينما يرتبط الاسم بالمسميات الأشياء والآلات والآلات . ويهد لإطلاق اسم المصطلح على مسميات الأشياء المستعينة هو من قبيل التجاور والتعميم ، والأصح أنها أسماء وليست مصطلحات

فقد استخدم المؤلف الكثير من المفاهيم القوية وكسب إشارات للبحث من الدلالة القوية لكلمة اصطلاح . فقد استخدم اصحاب ، ومقاييس اللغة ، وتوليد اللغة ، وأساس البلاغة ، والقاموس المحيط ، ولسان العرب ، كما أطلع على كتاب "التعريفات" للجرجاني ، وكشف اصطلاحات الفنون للتهانوي ، وكتاب جامع العلوم في اصطلاحات الفنون للمصنف دستور الطب ، لمصنفه الفاصي لتكري ، ومفاتيح العلوم للخوازمي والصاحبي في لغة اللغة لأبي فارس ومن جملة المراجع السابقة استنتج الباحث الشروط التي توافرت لوضع المصطلح ، وهي

١ - أن تقوم به طائفة من أهل فن أو علم أو صنعة معينة ، وهذا ما يفهم من معنى "الاتفاق" في جذر "صلى" للفظ "اصطلاح" فقد أورد الجرجاني ، ونقله عنه الفتهانوي والريدي في تعريفهما .

٢ - أن يفرج اللفظ عن معناه القوي إلى معنى جديد ، وهو ما يفهم من معنى "التباعد" في جذر "صلى" للفظ "صلى" ، ومعنى النقل في لفظ الجرجاني .

٣ - أن يكون هناك ثمة مناسبة بين المعنى القوي والمعنى الجديد ، وهو ما يفهم من معنى "التناسب" بينهما" في لفظ الجرجاني

٤ - أن يشتهر ذلك المعنى الجديد ، ويستحصل دلالة لما وضع له ، وهو ما يفهم من ورد الاحتمال بمعنى "الإظهار" .

٥ - أن يكون المعنى أو الشيء الموضوع له المصطلح مفهوماً لهذا الشيء فقط ، ولا يلتبس مع معنى آخر ، وهو ما يفهم من معنى "التبيلس الواو" في لفظ الجرجاني .

ويرى المؤلف أن هذه الشروط ليست على إطلاقها وإنما تحتاج إلى بعض لتقييد ، وللمقابلة أن مؤلف عالم هذه القيود معالجة علمية ، وقام بتفصيل المصطلحات تفصيلاً ، سلامياً ، يعي وإدراك ، فكان مدركاً بوضوح كل كتب التراث التي وجع إليها واستعملتها .

عام ١٨٨٢م، حيث رتب ووجه الألفاظ فيه لا حسب النطق، ولا حسب الكتابة، وإنما حسب المعاني. كذلك تناول كتب المعاني في لغات العربي مثل الألبم واليالي والشهور والفراء، وكتاب الفوحش للأصمعي، وكتاب الأبنؤ لابن الأعرابي وكتاب لعل السجستاني وكتاب الفريب المصنف لابن سلام، وكتاب المختص من فريب كلام العرب لكرع النمل، وكتاب عفا اللفظ للشعالي وكتاب سبادي لفة للمطيل الإسكافي، وكتاب نظام الفريب القريفي، وكتاب الخصص لابن سيده، وكتاب كهذيب الألفاظ لابن السكيت، وأب الكاب لابن قسبة، والألفاظ الكتابية للوهدي و جواهر الألفاظ لابن قدامة، و مختصر الألفاظ لابن فارس .

مدد الفكر في تنظيم المصطلح الشرعي .

إن التزايد الفصم في حجم ما ينشر من مطبوعات، جعل من الصعب أن يتم استيعاب هذا الكم الهائل بكلية من قبل أي باحث حتى في مجال محصصه كما تعددت اللغات المسهمة في هذا الإبداع وتعدت أساليب نقل المعلومات وصور حفظها، كما اتسعت الموضوعات الفكرية ونداءت مفاهيمها .

وشدائد قيمة الفكر الفطية إذا ما أدرجت المصطلحات ضمن الفكر قبل عملية التحليل الموضوعي بدلاً من أن يجرى الاتفاق على المصطلح المستخدم أثناء عملية الكشف .

ولما كانت العلوم الشرعية في الأساس والأصل لخدمة الطوم والمعارف الأخرى، فقد لزم أن تواكب التطور الذي حدث في شتى مجالات علوم الأخرى مع الحفاظ على الخصصة الإسلامية والمهج الشرعي، وهو ما يتطلب القيام بعملية محورية مهمتها التأسيس والعاصرة معاً . وغاية هذا الدور يتمثل في أن مصور التأسيس يرتكز على إسلامية العلوم لخدمة واستنباطها بمنظور إسلامي معمم على مفاهيم إسلامية، وأن يكون انفراد الكرم والسنة النبوية المصدرين الأساسيين للمعرفة . وتستلزم عملية

ومما سبق من استعراض لأدبيات الموضوع قبل المؤلف يعرف المصطلح بأنه لفظ مخصوص لفهوم معي ينصرف إليه ذهن بعبارة المعارف عليه في مجاله . أما الاصطلاح فهو إطلاق لفظ مخصوص على مفهوم معي فيكون اقتصار عليه بين فئة المستمعين له لينصرف إليه الذهن تبعاً للمعنى الموضوع له في مجاله .

وتناول المؤلف بعد ذلك المصطلح الشرعي، حيث عرّفه بأنه تخصيص لتمام وهو المصطلح والجدير بالإشارة هنا أن نشأة المصطلح الشرعي في اللغة العربية يرتبط بيزول للقرآن ، فلقد جاء الإسلام بالحفاظ ههنا العرب بمحس صعبة في اللغة فدل طبعها بعبارة أخرى كاصطلاحات لاصات ، وصفات لأفعال تقوم بها المسلمون، واستعمل من المؤلف آراء كل من الصاحبي في لغة اللغة لابن فارس، ولفظ من آراء ابن فارس إلى أن للألفاظ لني جاء بها الإسلام وجهان أحدهما لغوي، ولآخر شرعي، وأن لتمام علوم اللغة وجهان صعباً وأن المقصود بالوجه الشرعي والصامي الوجهان الاصطلاحيان لفظ العربي .

واستعرض المؤلف آراء كل من الباجوري في حاشيته على شرح ابن قاسم على من لني شجاع وكذلك حاشية البيهقي على شرح سراج الطلاب لركبنا الأنصاري، واستعرض شرح مختصر الروضة للبوطي وكتاب المعتمد في أصول لفظه لطبي بن الطيب، وكتاب الزينة في الكلمات العربية للإسلامية لأبي حاتم الرافعي، والإيضاح لقوانين الإصلاح لابن الجوزي، وكتاب كنز الفقهاء في تعريفات الألفاظ المدولة بين الفقه، القوي فقد استعرض المؤلف الآراء الواردة في الكتب السابقة بشأن المصطلح الشرعي .

كما تناول بعد ذلك تعريف المكثر وشاقه في المعاجم الأجنبية مثل معجم أكسفورد وكذلك معجم ويسترو، حيث استعرض ما ورد في المعجم الثاني بشأن مكر ووجه Pe ter Mark Rogel الذي هو أشهر مكر إنجليزي صدر

التفصيل هذه تكتسب القبول الكريم والحديث الشريف وكذلك كتب التراث بكل ما تحمله من عطاء حضاري .

ومن بين الأمور التي يراها المؤلف تستلزم التفصيل

١ - أن حجة تصدير العالم الإسلامي تستهدف بالدرجة الأولى استقبال المفاهيم الإسلامية بأحرى مصححية وذلك من داخل الثقافة الإسلامية ذاتها بعد أن فشلت خطتهم بالتصوير المباشر .

٢ - أن السبب الصالح كانوا يتقنون العلم من لغواء شيوخهم فكان المصطلح مهندساً معروفاً لديهم . أما اليوم وقد أصبح العلم يؤخذ من الكتب فقط ، قلبي كشيء من المفاهيم والمصطلحات قد اختلط على أذهانهم بسبب عدم وجود ضوابط لها

٣ - أن اللغة منطوية بتبنيها ، وكثيراً من المصطلحات الشرعية أصبحت لغير معرفة الأجيال الجديدة بعد أن استبدلت بمصطلحات أخرى لا تعطي الدلالة نفسها أو المعنى الدقيق لها .

٤ - أن كثير من المصطلحات الغربية والمستخدمة قد أحدث طريقها إلى أذهان أجيالنا وسيستعمل استعمالات تطغى عليها الروح الغربية ففعلت محل مصطلحات شرعية أصيلة ، وتغيرت المفاهيم بتغيير المصطلح .

وتناول المؤلف في الباب الثاني قضية ضبط وتبني المصطلحات في المذكر . إذ تفرض عملية تصميم المذكر توازن لواعه معينة تحكم صياغة المصطلحات المستعملة فيه ، ومع اختلاف تلك القواعد من مذكر إلى آخر ، إلا أن هناك اتفاقاً على أمرين أساسيين .

الأول أن تستعمل صيغة الاسم أساساً لا الفعل .

الثاني أن يكون المعنى واضحاً لفئة المستعملين للمذكر

والمصطلحات المستخدمة في المذكر قد تنقل على مفاهيم أو تشير إلى كيانات فردية والأخيرة قد يكون أسماء ، أعلام ، أو أسماء ذات أوصاف أو أسماء مواقع جغرافية أو أحداث تاريخية ، أو غيرها من الأمور التي

تحمل دلالات معرفية خاصة لفئة مستعملي المذكر .

كما تناول المؤلف الصعوبات التي يتم التعرض لها في إعداد المذكر عند صياغة وتبني المصطلحات فيه .

أما الباب الثالث فمماثل فيه المؤلف العلاقات بين المصطلحات في المذكر والحقيقة أن العلاقات بين المصطلحات ستة أساسية من معات المذكر ، إذ بدورها يصبح المذكر مجرد سرد للمصطلحات ، ويكون عديم الفائدة فالمرص من المذكر ليس لغوياً بل اصطلاحياً ومن هنا كانت العلاقات بين المصطلحات ذات أهمية خاصة للباحث في المذكر ، وهنا يشير المؤلف إلى شيئين من الأهمية

الأول المفاهيم المميز عنها بالمصطلحات .

الثاني الإحداثيات المستعملة تلك المفاهيم .

وتستعرض المؤلف هنا العلاقات التي تحكم المفاهيم في المذكر وكذلك الإحداثيات التي تربط بين تلك العلاقات

فقد درجت معظم المذكر على تقسيم المفاهيم إلى ثلاث فئات طبقاً لنوع العلاقة التي بينها تلك المفاهيم وهي تعرف باسم علاقة التكافؤ - علاقة التفصيل - علاقة التراتب . وتم تناول هذه العلاقات بالتفصيل في هذا الفصل . وقد تناول المؤلف بتفصيل تلك العلاقات مستشهداً بكتاب الله ، وجاء هذا الفصل قطعة أدبية رائعة .

وتناول الفصل الرابع قضية تنظيم وعرض المصطلحات في المذكر . وبتدريج بالمر أن فية المذكر تكمن في سهولة تنظيم المصطلحات وعرضها بحدودها الواضحة التي يتعامل معها الباحث في استخراج المادة العلمية فإذا لم تنظم هذه المادة بشكل صحيح ، أو تعرض في شكل يسهل على الباحث التعرف عليها في يسر لما حقق المذكر الفائدة المرجوة منه .

ولما كان الهدف من المذكر أساساً هو جمع المصطلحات المتداولة في أحد المجالات معاً ، أوجه التشابه والاختلاف ودرجات التفصيل وعلاقات التراتب فيما بينها بشكل يسهل على الباحث استرجاعه ، فقد أعدت

المكانز بعضها غير العرضي الاصطلاحات

الأول. مدح يسرد المصطلحات ههنا شيئاً موضعاً أرجه التشابه والاحكامه وعلاقات ودرجات التخصص ومنع من خلل الإحالات بين المصطلحات .

الثاني: يندرج المصطلحات بشكل منهجي طبقاً لعلامة
لمصطلحات بعضها ببعض ودرجات تخصصها .

وقد يأتي المهجان مكملين لبعضهما بعضاً، أو ينفرد التريب الهجائي وهذه بعض المصطلحات في المكثر، وفي الحالة الأخيرة يصبح دور نظم عرض المصطلحات سهوياً سلبية استخدام المكثر للباحث لا أكثر.

أما الجانب القاعس فيتمثل قضية بناء وتطوير المكنز إذ تمر عملية إجدد المكنز وبمناه بعدة مراحل، تأخذ كل مرحلة منها صيغته فعبارة تساعد على بناء المكنز بشكل متكامل دون نقص أو قصور يجب التمتع بالهبات .

والجدير بالذكر أن الانتقال من مرحلة إلى أخرى يجب اعتباره للتدريب أو لتسلسل يخرج في النهاية لنا عملاً غير متكامل نكون نتيجته إحصاءة الوقت والجهد - عد - وقد قام المئات بحرق مراحل أعمارهم وتطوير نهجهم فيما يلي

$$: \mathcal{Z}_k(\mathbb{R}^d) \rightarrow \mathbb{R}^d$$

مرسة المشروع وللتأكد مما إذا كان هناك عمل
مستبعد له. وما هي أوجه التشابه والاختلاف بين
العمل المقترح.

٢ - إظهار الهيئات الطبية الأكاديمية بنية المشروع في
أشياء أكبر

٣. تحديد الأطر الأساسية والمطة التي سوف تتبع لإنشاء المركز. وهذا بدوره يتطلب عدة أمور تشمل:

1- تعمد الحال الموصوف الذي يستتاره الفكر .

ب - تعدید عمق انکتشاف المطلوب التعامل معه في
المكان

ج - تحديد حجم الإنتاج الفكري الذي سوف يحققه المركز .

د - تعبير فئة المستفيدين من المنكرو .

هـ - تحديد نوعية الاستخدام لمصطلحات المكنز بهدف معرفة مستوى التحليل الذي يجب أن يتبعه المكنز

1 التعرف على الأدوات والموارد ، إذ توجد طريقتان لجمع المعلومات التي سوف نستخدمها ، أكثر يمكن التعرف عليها

أ - الطريقة الاستشارية التي تعتمد على استقراء من قبل متخصصي في مجال المعرفة موضوع الخنجر ،
ب - الطريقة التحليلية وتعتمد على حصر شامل لكل كتب التراث التي تم تصنيفها مسبقاً والمراجع المتخصصة في ذلك .

وهي إطار الطريقه لتطبيقات بفرج الخراف اعداد عدد
من الانوات والمصادر مثل

- الملحق المتواصلة في مجال موضوع التكثيف .

- كتب المصطلحات العامة (انظر الملحق ١ بالكتاب).

- كل المعلومات الشخصية (الميل، العمر، الجنس، ...)

 $(Y-1) \ln(1+Y)$

ووجب على المكلف أن يكون ملصقاً بهذه الأوراق

أما في إطار الطريقة الاستثنائية فهو يصي الخلف
بالأثر.

- إخراج أكبر عدد ممكن من المتخصصين الذين يتمتعون بمعرفة جيدة باللغة العربية .

- أن يعهد بالجزء من العمل التي تستغرق وقتاً طويلاً إلى بعض العاملين المتفرغين .

- تقسيمه: العلم، رأي، فقه، صنعة، الحرفة، الفنون.

■ - حصر المعتقدات ومما تستخرج المفاهيم من خلال
تكثيف الوثائق العصرية بواسطة عملية تحليل فكري.
ثم تقترح بعدها إلى مصطلحات المذكر - وإشار
الذائف إلى الأساليب المختلفة التي بناء عليها يتم
تعبير المفاهيم .

د - مدى فاعلية المصطلح في الاستعمال بين فئة المتخصصين .

أما عن تقويم المكثر ، فقد أشار المؤلف إلى عدة طرق في

أ - قياس معدل المصطلحات المستعملة كمداخل إلى تلك المجال منها .

ب - قياس معدل المصطلحات المهمة إلى الواردة في المكثر .

ج - قياس معدل المصطلحات المركبة إلى البسيطة .

د - قياس معدل المصطلحات المستفجرة من كتب التراث إلى المصطلحات المستعينة .

4 - تمتدح المكثر ، عند المؤلف عناصر تصدث المكثر نوجها في

أ - إضافة مصطلحات جديدة ، والمعيار الذي يتبع في إضافة المصطلحات هو أن يكون معبراً عن مفهوم شرعي مثلاً لم يفرج من قبل .

ب - استبدال مصطلحات بغير ذات دلالة .

ج - استبعاد مصطلحات مبهورة الاستعمال .

د - توضيح مصطلحات مبهمة .

هـ - تصحيح شبكة الإحالات .

أما الثياب السادس فتناول الجهود المعاصرة في إعداد المكثر .

وبعد ، فإن هذا العمل العلمي هو جهد خالص لوجه الله ، يستهدف منه المؤلف تسهيل المصطلح شرعي ، والابتعاد قدر الإمكان عن المصطلحات المستوردة نتيجة الغزو الفكري الذي يلقاه لنا المستشرقون بتكلامهم وفكرهم .

والكتاب إضافة مهمة من المؤلف إلى المكتبة العربية ، وفي تقديري أنه جهد فريد من نوعه في دراسة المكثر عامة والمصطلح الشرعي خاصة .

٦ تسجيل المصطلحات عن طريق جمعها على بطاقات بحيث يكون لكل مصطلح بطاقة منفصلة ، وتدون مع المصطلح النطوومات الخاصة به من المصطلحات المترادفة والمشتقة وكذلك مصدر المصطلح ، أي من أية وثيقة تم استخلاصه وعدد مرات تكراره في الوثيقة . وكذلك المصطلحات المرتبطة بالأعم والأصيق لهذا المصطلح .

ثانياً - تطوير المكثر .

عدد المؤلف عملية تطوير المكثر في الخطوات

الأربع التالية

١ - مراجعة المكثر إذ من المهم دائماً فحص المصطلحات والعلاقات بينها للتأكد من صلاحيتها وموافقتها للأصول .

٢ - طباعة المكثر حيث إنها الواجهة التي يراها المستفيدون إذ يجب مراعاة عدد من الأمور مثل

أ - أن العروف المستعملة في الطباعة دقيقة ومؤيدة للعرض .

ب - أن الخط المستعمل للمصطلحات واضح ومفروق .

ج - أن المصطلحات جميعها مشكّلة حتى المألوف فيها

د - أن علامات التفرع والرموز والإحالات واضحة بينة

هـ - أن يستخدم أكثر من نوع للتصغير بين المصطلحات والإحالات .

٣ - اختيار وتقويم المكثر .

يمكن وضع بعض الأسس التي يحتدر بها المكثر من قبل واضعيه ، ويمكن إيجاز هذه الأسس فيما يلي

أ - عدد مرات تكرار ورود المصطلح في كتب التراث المكتشفة .

ب - علاقة المصطلح مع المصطلحات الأخرى الواردة في المكثر .

ج - مدى ملاءمة وصفا المصطلح كمفهوم سائد في مجال التخصص .

نزهة الألباب في الألقاب لابن حجر العسقلاني

تحقيق عبدالعزيز السديدي

١ القسم العلمي - الأخير

محمد بن عبدالرحمن الأمدل

أستاذ مساعد في كلية التربية - جامعة أم القرى - الطائف

ابن حجر العسقلاني (٨٤٧ هـ) / نزهة الألباب في الألقاب تحقيق عبدالعزيز السديدي - الرياض: مكتبة التراث، ١٤٠٩ هـ .

لم يرد المحقق على قوله له ترجمة في كذا وفي كذا وأغفل ذكر سبب القاب على غير عادته وأما تاريخ الوفيات فقل أن يذكرها، فذلك لم أذكرها عليه . قلت ويلف أيضاً بصغر قرين توفي سنة (١٧٢ هـ) لقب بالداخل لأنه قول داخل من ملوك بني مروان إلى الأندلس . انظر الكامل (١٨٢/٥) . ثم (٢٧/٦) - نفع الطيب (٦) . كلمة السيرة . من (٢٢) .

• وقال رقم (١٥٢) • «نفسه خزان» هو أحمد بن عبدالكريم الحمضي، فلم يضبط لقب بالمركات، ولا بالكلمات، ولم يبين معناه، ولا سببه . وضبطه بالمركات هكذا • «نفسه خزان» قال في نفع الطيب (٣٠٠/٢) ومعناه الذي يقره الفخر بين أيدي الملوك والأكابر، لقب بذلك لأنه كس بقرأ ليفاتر بين يدي لعدل، ونظر النكتة المنيرة (١٣٢/٢) .

وأما استدركت عليه هذا لأن المحقق قال في انقضا (٢٢/١) «وقد حاولت جاهداً أن اصبط جميع الألقاب لكن طائفة من الألقاب لم تستطع العثور عليها» .

• وفي (٢٨١/٦) رقم (١١٢٦) قال «هو البقرة» هو كتب بن وهب بن أبي سلمى .

قلت ويصط الصافي ل (٢٦) هذه الكلمة قريبة مما رسمه المحقق، إلا أن المحقق لم يتكلم على القلي، وضبطه بفتح الياء ولم يضبطه لصاحبه أصلاً وإنما يوجد فوق الزاء ما يشبه الشدة، وأرجح أنها «ال» وأن صحيح القاب هكذا «هو السُرْد» لأن أبيه من الله

هذا هو الجزء الثاني : من «أضواء» على معرفة الألقاب في الألقاب لمعناظ ابن حجر وهو جزء . بعض استدركات ونقابات وأردت على المحقق . وفي قسم الأول تصحيفات في الألقاب والأعلام .

الثاني قصور في التحقيق ونحوه أربع نقاط الأولى إهمال ضبط بعض الألقاب .

ثانية . إهمال ليبس معاني الألقاب، لمؤلف في العفاء الثالثة إهماله ذكر سبب القاب في مواضع وسدودك بعض ما فات من الأعلام الذين نرى عليهم الخلفاء، ولم يشر على ترتيبهم كما قال في المقدمة .

أربعة . أخطاء في نقل النصوص الشعرية التي سئل بها لمعناظ أو المحقق نفسه

وأصاف المحقق عليه اعتراضاً في مقدمته من ما لم يضبطه من الألقاب وما لم يذكر معناه من الأعلام فهو مما لم يشر عليه . فيد لديه من مصادر .

فيكون استدركتي مهتدي النقصين من باب التنجيم الفائدة والتكميل لما ابتدا . والله الموفق للصواب وإليه المرجع والمآب .

ومن الأخطاء في الألقاب أو إهمال سبب التلقيب أو القصور في التحقيق

• رقم (٨٤٨) قال «الصحفوا عائشة بنت أبي بكر لم المزمعي» . وإنما هو خالد «الصحفوا» لا بالضم .

• رقم (١٠٠٦) قال «الداخل هو عبدالرحمن بن معاوية ابن هشام بن عبدالملك بن مروان» .

• نشر القسم الأول في العدد السادس من المجلد الثامن عشر (الجانبايل ١٤١٨ هـ / سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٧ م)

عليه وسلم كساه بردة له عندما أنشده لاميته المشهورة .
انظر معجم الشعراء ص (٢٤٢) الإصاوية ١/
رقم (٨٩)

• وفي (٢٨٧/١) - رقم (١١٤٩) - قال «هو القلبي»
هو الأسود العنسي الكذاب فليل اسمه عيقله .
علق عليه المحقق قائلا «له ترجمة في الموضع ١٦٢»
وصحت قلمه

قلت اسمه عيقله بالباء الموحدة لا مايا . ثمادة العنسية .
والقب يذي الصار لأنه كان يصر وجهه ، وقيل هو اسم
شعبه قتله مبرور مايس ، انظر القصة تفصيلها في
الدرية والهاية (٣١١/١) ، لروى الألف ١ ، لكن في
القاسم مادة حمر - ذو الصار بالحاء المهملة الأسود
العنسي الكذاب المتنبي ، قال كان له حمار أسود محلم
بقول له «سود اريك فمسجد له» .

فكان على المحقق أن يذكر مثل هذا ، فيه من ثمرات
التحليل .

• وفي (٢٩٢/١) - ذو السبقتين عهد المزمع بن أبي عامر
الأندلسي .

أعمل الكلام طبعه ، وهو مسطور لأنه قال في المقدمة
(٢٤/١) «بهاذا القلبي لم نشر إلى مصنفه ترجمتها
لعدم شوري على مكاني ترجمته» بقصد ترجمتها .

قلت عهد المروزي هو أبو الحسن أول سلاطين الدولة
العامة في الأندلس لديه ابنة بانماجب وهو طفل في
أدم بعلمه الأسوي عتصام بن الحكم ، وصحت أيضا
سيف الدولة ثم بك ابنة وقتل مرات الانفصال ثم
أمره أم بنسبه عليهم ، وكتب بذلك إلى الخليفة بقرطبة
القاسم بن حمود فآخذه وقلبه بالمؤنس ذي السبقتين .
وفي سنة (٤٥٢ هـ) انظر البيان المقوي (١٦٤/٣)
وتاريخ بن خلدون (١٦١/٤) .

• وفي (٢٩٤/١) - رقم (١١٧٧) - «هو الشامية رئيس
لقرمطة اسمه حسين بن زكريا» .

لم يذكر المحقق سبب التظييف على غير عادته .
قلت هو ثائر قرمطي ، نشهر شامة في وجهه ، وزعم

أنها أيقته خرج بالشم .

وحارب جيش المكتفي . وأسر وقتل ببغداد سنة (٢٩١)
أندلية والهاية (٣) ، مودة الجنان (١) ، شذرات الذهب .
(٢٠٦/١) م .

• وفي (٢٨٨/١) رقم (١٤٤٦) مسبا جد القبيلة ، ذكر
المحقق الاختلاف في اسمه وعرف من اشتقاقه وبسبب
تظييفه .

قلت اشتقاقه من قولهم سبكت الفمير أسبجها إذا
اشتريتها قال الشاعر
إن نضم معترك الجعاع إذا

ضرب السطير وما بين العصر

أو من قولهم سبكت النار جلد إذا أثرت فيه .

قال النويري سمي سبا لأنه أول من أدخل اسمي بلاد
اليمن انظر المعبر (٢) ، الاشتقاق (٢٦٦) ، نهاية الأرب
لنويري (٣) .

• وفي (٢٦٧/١) رقم (١١٩٨) إسفاح أول خلفاء بني
الصباس هو أبو الصباس إلى آخره .

لم يرد المحقق على قوله «له ترجمة في تاريخ الطبري
وتاريخ بغداد» .

قلت إسفاح يلقب أيضا بالمرضى والقيام أخرج
أحمد في المسند عن أبي سعيد الطوري مرفوعا «يخرج
عند لبطاط من الرمان ويظهر من تحت رجل يقال له
إسفاح يكون إسناده لئلا أن في سده حبة
الحنفي تكلموا فيه» ، قال ابن كثير في البداية والنهاية
(٥٩/١٠) م «وفي ثمن الرواد بهذا الحديث إسفاح بظرو
وقيل لقب إسفاح لكثرة ما سلك من دماء» ، المحقق توفي
سنة (١٦٦) وانظر تاريخ بغداد (٤٩/١٠) م المعبر
(٢٤ ، ٢٣) م .

• وفي (٢٦٨/١) - رقم (١١٥٣) - «تسفرقع هو إبراهيم
ابن عبد الله المصري»

لم يترك المحقق قلمه لتحقيقه

قلت هكذا صيغة الحافظ بقلمه قال أبو الفتح
كتاب يفتح الحديث .

واسمها صرقة بن الصارث بن ثور بن حرمة، وفي القاموس ترتيبه (١٢٠/١) م والسير الإفراس والتعريض كالآج والمزج كمحمد لاسد وبالكسر أبو فيد عمرو بن الصارث السديسي لتزيينه العرب بن بكر وتلقبه (١٠ هـ).

• وفي (١٨٠/٢) - رقم (٢٦٢٦) - مشدخ الأقران اسم التملار بن علفة جاعلي.

صعدت قلم المخطئ عن تحقيق النص، وهذا صواب القريب قلت قال ابن مأكولا (١٢٥/٢) م قال ابن الكلبي في لأقلب، وإنما صفي مشدخ الأقران لأن ناسا من بني مزان تمسوا في حسن لهم يقال له ملهم فسموا إليهم فجعل يرميهم بالصخر فيشدهم.

• وفي (٢٢١/٢) رقم (٢٨١) - قال - القميت بمهمة ثم متانة بورق عظيم صمغاني اسمه أسيد، ويقال أسيد بن بحر المرامي.

قلت صحيح، الدعوت، بالناء، لثناة كما في الإكمال (٢٢٥/١) وفيه، وكما أشار المصنف إلى ذلك في الحاشية فهو خطأ طبع.

• وفي (٢٢٨/٢) رقم (٢٨٦٧) قال - وجه الفأس هو هذالرحمن بن ميمون أحد الفرسان، وهو الذي احتار رأس أولاد بن يربود.

قلت إسم هو وجه الفأس، بالفيم كما في برداء والتهلية، وهو كذلك يحط الحافظ.

• وفي (٢٠٣/٢) رقم (٢٢١٧) - قال - «العوفني عبد الله ابن بكر النعمي بزل في بني عور».

قلت إنما هو العوفني كما تقتضيه النسبة.

• وفي (٢٢/٢) - رقم (١٩٤٧) قال - «المعاج لشاعر التميمي المشهور».

قلت إسم هو المعاج بفتح الميم قولاً واحداً، ويشبه أن يكون هذا خطأ طبع، واسطر لاشتقاق (٢٥٩) م.

ومن الأخطاء والتقصير في التحقيق.

• في (٢٢١/١) - رقم (٨٧٢) - قال - «صبيح يبيح الشاعر اسمه سعد بن محمد بن صفيح».

وفي الميزان (١٢/١) - ابن السفرقة، وفي اللسان (٧٤/١) - السفرقة أي بلفظه - قال الحافظ هو لقب له لا اسم جده كقوله يرد على البغي، بيد أن طبيعة لسان الميزان روية جداً بل لا تحلو صفحة منها من تصحيحه فالممول على ما كتبه الحافظ بخطه مجدداً مضبوطاً، السفرقة.

• وفي (٢٧٠/١) - رقم (١٥١٧) - «سكونه القاري هو إسحاق بن إبراهيم بن صالح بن زياد الطغلي».

سكت عنه المصنف، ونشأغل بالمؤاربة بين نسخة لمعطوط، ولم يضبط القلب.

قلت إنما هو «سكونه» وهو أبو يوسف سكون طرسوس، روى عن أبي عبيدة والشافعي وابن المبارك وبعه أحمد بن إبراهيم بنورقي ومهر، وكان به وبني أحمد بن عبد صداقة وأخوة توفي سنة (٢٢٠ هـ) ذكر أهار أصبهان (٣).

• وفي (٢٧١/١) رقم (١٥٢٢) قال - «سكون لقب إبراهيم بن يحيى».

رلم يطلق عليه وإنما هو «سكونه» بفتح السين واللام كما في القاموس وغيره. يد واد طرسوس، قال ياقوت في معجم البلدان (٢٢٨/٢) «رأها المصنف».

• وفي (٢٠١/٢) رقم (٢٧٥٩) قال - «المزج هو صرقة بن ثور جاعلي».

رلم يطلق عليه.

قلت فيه خطئ أولاً حسبته بفتح الراء وإنما هو بكسرها «المزج» ثانياً قال «مزيد» وإنما هو صرقة قال في الإكمال (٢٢٠/٥) «هو صرقة بن ثور بن حرمة ابن علفة ابن عمرو بن منبوس، شهد ذا قنر، وله فيه بلا، وشعر».

وقال ابن الكلبي وهو القاتل

وخيل تتادى بالطلعان شهبها

فأرجت فيها الطعن والجمع مجوم

فسمي مؤرجاً، لأنه أرج الحرب بينهم.

وقال لورباني في معجم الشعراء - مؤرج السديسي

١٧٥، ١٧٨} المغرب في طلي المغرب^(١).

• وفي (٣٦٢/١) رقم (١٤٧٠) عائدة سمحون قال

موفي المتأخرين عبدالرحمن بن عبدالحليم النكالي الفتنة

لديه سمحون أيضاً .

سكت عنه

قلت بل هو النكالي مسجبة إلى نكاله مفتوح أبو

وتشديد ثانيه كما في معجم البلدان^(١١)، بلدة بالمغرب

وهو مالكي مفرى سحوي كان إماماً ورعاً فاضلاً يكنى

أباً القاسم توفي سنة (٦٩٥ هـ) وفي غاية لنهاية

(٣٧١/١) م - «عبدالحكيم بدل عبدالحليم، وأما

الشمير (٤٢١/٥) م .

• وفي (٣٦٢/١) - رقم (١٤٧١) قال «معجم الثامن أبو

التيظان عامر بن حفص التميمي» . قال لمحقق في ج

(١) «لعمري ترجمة في الأعلام للزركلي (١٧/٤)، أ .

ثم يقد . قلت أبو الهمداني هذا أخباري نسابة له من

المصنفات أخبار تميم وكتاب السب الكبير وغيرهما .

نوفي سنة (١٩٠) أنظر الإبلان والتبيين (١٠/١)، ٢٤٨ .

(٣٥٥) معجم الأدياء^(١٢)، فهرست ابن الفهم (٩١/١)

وقال «كان ثقة فيما يرويه» .

• وفي (٣٦١/١) - رقم (١٤٧٧) قال «سراويل الموت هو

عبدالله بن زهير القيسي مكره المرواني» .

تشاغل المحقق بغیر الأهم .

وأما هو عبدالله بن زهرة الشامي كما في مناقب فحول

الشمراء (١٨٩/١)، وجمهرة لنسب العرب (١٨٣)،

ويقال له سراويل الموت أيضاً . وهو كذلك «بن زهرة»

بخط المصنف ل (١٧) أن كور التخل «لأنه كتبه في

العائشة بخط مفرط» .

• وفي (٣٦٤/١) رقم (١٤٧٨) قال «سراج الحرم

هو محمد بن جعفر الكتاني البغدادي مات سنة

ثلاث وعشرين وثلاثمائة» .

تشاغل المحقق عن مطبق القاب باستدراكات السدي

قلت إنما هو محمد بن [طري] بن جعفر، ويكنى أبا

يكر قال الصليب أحد مشايخ لصوفية سكن مكة،

قلت هو سعد بن محمد بن سعد بن صيفي، كما في

معجم الأدياء (٢٠٧/١) ولسان الميراث (١٩/٢) وأعلام

الأعلام (١٠٠) وشمس القصب (٢٤٧/٥) ونتاج القوس

(٢٧٦/٤) وتبرها من المصادر، فكان على المحقق أن

ينبه إلى ذلك .

• وفي (٢٦١/١) رقم (١٠٥٤) - قال «عبدالله البلخي هو

عبدالله بن أحمد بن الهيثم» .

قال المحقق له ترجمة في غاية النهاية (١٠/٢) قلت لو

تأملها لطم أنه سقط إبراهيم - بن أحمد والهيثم من

المرقة، فكان عليه أن يبه على هذا، فإنه من فوائد

التحقيق .

• وفي (٢٩٤/١) - رقم (١١٧٧) قال «هو الشامة وألقب

بها قبله محمد بن أبي قطيب بن الوليد ابن عتبة بن أبي

صبيح ولي إمرة البصرة» .

قلت في معجم المرواني^(١٣) مولاه يزيد بن عبدالمك

الكوفي، ونحوه في دواهي (٢٩٠/٤)، ولم يبه

المحقق على ذلك .

• وفي (٢٩/١) رقم (١١٤٤) قال المصنف أبو الفرمين

هو الصيرث بن أبي شمر الضائي» .

قال المحقق ج (١) له ترجمة في الأعلام (١٥٧/٢) فما

صحيح شيئاً .

قلت هو من العرجان الأشرف من أمراء غسان في

طرايب الشام، أدرك لإسلام فحمل إليه النبي صلى

الله عليه وسلم كتاباً مع شجاع بن وهب الأسدي ومات

مات فتح مكة المعير من (٢٠٤)، جمهرة لنسب العرب

(٢٧٢) . الإصينة ٢/ رقم (٢٨٤١) في ترجمة شجاع .

تاريخ الحمير (٢٩/٢) .

• وفي (٢٩٢/١) رقم (١١٦٥) «أبو الويلستين» قال

المصنف ثم لقب بها من بن يحيى» .

سكت عنه المحقق .

قلت هو التميمي أبو الحكم من ملوك الطوائف في

الأندلس، وكان فارساً حارماً جواداً طعنه أحد أتباعه

بسكين فقتله سنة (٤٢٠ هـ) البيلال بالمغرب (١١٢/٣)،

فلهجته - وفي القاموس ترتيبه (٤/٤٨٥) هـ
الهجيم كريبون -

وهي الهجيم أخبار في طبقات شعول القمراء (١٣٧) .

• وفي (١٦٦/١) - رقم (٥٧٨) - قال

«جهاد هو منصور بن المبارك الواسطي» .

أشار المحقق أن له ترجمة في حاشية الإكمال (٧٣/٢)

نقلًا عن ابن مقلة، وهذا قصير - قلت هو أبو لظفر

توفي سنة (٥٨٩) انظر العسر (٤/٣٠٠)، مشذرات

الذهب (٥/٢٠٠)، التكملة للسري (١/١٩٧) .

• وفي (١٧٤/١) - رقم ٦١٧ - قال

«الغول هو مالك بن ميرة النهمي» .

أعمل المحقق ذكر سبب التلقب، وأكتفي بقوله له ترجمة

في كتاب وفي كتاب .

قلت استعمله لسي كفة على صدقت قومه علما

بلغه وفاة رسول الله كفة أملاك الصيغة وهرقا في

قومه فحفظ إيل الصيغة فسمي الجفون، وقيل

سمي الجفون لكثرة شعره، قتله ضرر بن الأزور

الأسدي بامر خالد بن الوليد بالبطاح صيرًا انظر

معجم الشعراء المروماني من (٢٥٩ - ٢٦٠)

الإصابة ٣/ رقم (٧٦٩٨) .

• وفي (١٧٥/١) - رقم (٦١٥) - قال

«الجناء صاحب عمان يقال اسمه عمرو» .

نقل في العاشية رقم (٢) عن تاج المروم جوار

الوجهي فيه - أي القصر والمذ - .

قلت بخط الصافي في المرحلة ل (٢٤) «الهندية»

واضحة صديداً، فكل على للمحقق أن يرقم ما أثره

المناظ ثم يذكر في العاشية جوار الوجه الآخر لا أن

يغير ما هو صحيح عن بصره، وأيضاً لم يبين معناه،

وتسميته القوى المحم من الجلاء كما في التاج

(٢٢٧/٢) .

• وفي (١٧٦/١) رقم (٥٩٧) - ملحة الهزارة قال

وهي المتأخرين أبو الصبح الشاعر المشهور المصري» .

لم يتكلم عليه المحقق إطلاقاً، رغم أن المناظ كذا ولم

وكان فاضلاً مبدلاً حسن الشارة، تاريخ بغداد (٧١/٢)

شذرات الذهب (٢/٢٩٦) وما بين العاصرين منهما .

• وفي (٢٦٥/١) - رقم (١٤٨١) «السري الأصهباني»

اسمه أحمد بن إبراهيم ابن يزيد لما السري السفي

فهو اسمه» . أشار المحقق إلى من ترجم السري

السفي، وأغل الأصل .

قلت السري الأصهباني هو الفسي، روى عن

صالح ابن مهران له مكاير» لكن في القمان

(١٢١/١) «عرف بالسمي» وهو في الميزان (١/٨٠) .

وفي ذكر أخبار أصبهان (٢/١٩٧) في ترجمة

أخيه محمد قال «عرف محمد بالسمي لقباً» وهذا

مشكل جداً، وفي تاريخ جرجان (١٣٧) «ذكر أحمد

وسبه ولم يلقه» .

• وفي (٢٦٦/١) - رقم (١٤٨٧) - قال بعد ذكر من

بالب بصدان «قلما سغان بن نصر فهو اسمه» .

قال المحقق ح (٣) له ترجمة في تاريخ بغداد

(٢٠٥/٩) .

قلت كان على المحقق أن يشير إلى ما قاله

الخطيب: فإنه قال «هو أبو عثمان التقي اسمه

سميد، والظاهر عليه سميدان» أي بخلاف ما قال

الصافي وصات سنة (٢٦٥ هـ) وانظر من تاريخ

جرجان (٢٥٧، ٥٦٦، ٥٦٧) .

• وفي (٢٨١/١) رقم (١٥٨٤) قال «سهم بن عمرو جد

الحي من قرش اسمه عمرو» .

وام يطلق عليه المحقق

قلت سمط الماظ «جد لحي من قرش» وهو الصحيح

وسهم بن عمرو هو ابن عيسى بن كعب بن لؤي بن

عالم جهمرة أسلاف العرب من (١٥٩)، وبهاية الأوب

من (٢٧٤) .

• وفي (١٠٠/٢) - رقم (٢٢٩٠) - قال

«القلاح هو ربيعة بن العجم جاهلي» .

ومكنت عنه .

قلت في النفة بخط الماظ ل (٦٩) - «عين الهجيم»

- «وفي (٢٠١/١) رقم (٧٢٢) قال
«صكا هو أبو الصس على بن عبدالله بن الحسن بن
بناويه القمي»
سكن عنه المحقق ، وعليه ملاحظتان
أ - قال ابن عبد الله وإمام هو ابن عبيد الله كما يخط
الحافظ ل (٢٦) .
ب - قال «ابن بناويه» وصحيفة «بناويه»
وهو إمامي كالمقيم لمصنفين ، وله مؤلفات توفي سنة
(٨٨٥ هـ) كما في روشتات الجنات ص (٢٩٠) .
«وفي (٢٠٢/١) - رقم (٧٤٥) قال
«المصنف» عبدالله بن زيد سنة المصنف» .
قلت كذا بخط المؤلف مجنون ل (٢٦) وفي المهر
(١٣٦/٢) «عالم بن زيد» . فليحرو .
«وفي (٢٠٧/١) رقم (٧٦٢) حادة حماد قال
«والأحر محمد بن هلال بن رداد» .
قال المعلق ح (٥) «في نسخة المصنف وكذا دونه وسكت»
فحيز القاطر .
«قال هو ابن رداد» وهو الكندي الشامي الجرح
والتعجيل (١١٦/١) - الميزان (٥٨/٤) .
«وفي (٢٢٠/١) رقم (٨٥١) قال
«حنان» يفتح ثوة ويضبط البون هو قيس الجهمي
جاملي»
لم يشرع المحقق للاختلاف في ضبطه بل اكتفى
بقوله ترجم له في المهر ، ونكر البيت الذي لفظ بسببه .
«قال ضبطه في الإكمال (٣١٨/٢) بتضمين
البون وكذلك في المشتب^(١٨) » وانظر المؤلف
والمختلف ص (٨٩) .
«وفي (٢٢٩/١) قال
«عرف الضاحه قلت بعده «المصنف» كما يخط
الحافظ ل (٢٠) .
وسقط على المحقق أول لقب من حرف الميم ، وهو
«الفائز» الشاعر اسمه ريادة كان في زمن المهدي .
واللقب بخط الحافظ ل (٢٠) وقد أحجمه خشية
- الحافظ نفسه في حرف الدال ، وقد سبقني إلى التنبه
على ذلك المصنف في تطبيقه على الإكمال (١٢٠/٢)
صباح المتصنف بالكمال .
«وفي (١٧٨/١) - رقم (٦٣٣) - قال
«الجروح» سلسلة بن نعيم الطائي» .
سكت عنه لحقق .
قلت إنما هو سلسلة بن عم الطائي كما في نهاية الأرب
ص (٢٦٩) ، واللب (١٨٠/٢) ط. مصر سنة (٥٦ هـ) .
«وفي (١٨٩/١) - رقم (٦٤٩) - قال
«الجهد» يقال في ليل ليلى امرأة بشر بن المصنف»
فخط في ضبط اللب - وقصر في نيانه .
قلت إنما هو «الجهد» كمرحلة قال ابن دويد إنما
أن تكون أديم زائدة فهو من الجهد ، أو تكون أصلية
فهو من الجهدة وهي اللجاجة في الشيء .
الاشتقاق ص (٥٥٦) ، القاموس ترتيبه (٥٤٦/١) .
«وفي (١٨١/١) رقم (٦٥٠) - قال
«جندام» اسمه عمرو بن لطن» .
لم يفسر اللب . قلت في الاشتقاق ص (٢٥٤) -
(٢٥٥) «في البئر الجهدة الفراء» .
«وفي (١٩٥/١) - رقم (٦٩٥) قال
«المعقل» هو عبد الوهاب بن علي بن الفخر الربيري»
والد كريمة مسندة لعشق» .
أشار المحقق إلى مصدر ترجمة كريمة ، وأعطى أمارة
صاحب اللب .
«قال هو أبو محمد» القرشي توفي سنة (٥٩٠ هـ) ذكره
الحافظ (١١١) ، القير ٣٧٦/٤ ، ذخرات الغيب (٢٠١/٤) .
وفي النكتة (٢٠٢/١) المصنف «ابن الصيق» .
«وفي (١٩٧/١) - رقم (٧٠٨) قال
«حجة الدين» محمد بن محمد بن ظفر» صاحب
التصانيف» .
سكت عنه لحقق
قلت هو أبو عبدالله المصنف توفي سنة (٥٦٥ هـ) انظر
الوافي^(١٩) .

قلت هو بضم الصاد وسكون اللام كما في لسان
الميزان (٢٦٧/٧). قال الصافي: ذكره أبو عبد الرحمن
السلمي في طبقات الصوفية فقال: دخل الشام ويحكى
عنه في الأرواح والشواهد مفاكير إن صح بك ما هو
من القوم في شيء أ هـ .

وفي (٢٥٧/٧) رقم (٢٩٨٧) قال

«أبو حمزة النقاش الأعلي البغدادي المرقى» .

قال المحقق ح (٦) «له ترجمة في غاية النهاية
(٢١٢/١) وصحت» .

قلت وروى له أيضاً «حمويه» وانظر تاريخ بغداد
(٣٦٠/٨) .

وفي (٢٥٨/٧) رقم (٢٩٩١) قال

«أبو حنيفة أليهم بن أسد كنيته أبو يحيى» .

ولم يتكلم عليه ولا ذكر له مصداقاً واحداً .

قلت راجع ترجمته في الجرح والتعديل (١١٩/١/١) رقم
(١٩١) والإكمال (٢٣٦/٢) والميزان (٢٩/١) وفي
الجرح والخبران «لقمعة يدل «أسده» .

وفي (٢٨/٢) رقم (١٩٧٧) قال

«مصفور» هو محمد بن علي بن خزيمة الصرمي
البغدادي» .

سكت عنه المحقق .

قلت في التكملة للمصنفي (١٦٢/١) رقم (٧٤٠)
«محمد بن خزيمة بن علي» .

قال المعروف «س الفار» ويعرف أيضاً بمصفور بولي
سنة (٥٩٩) وانظر المختصر المحتاج إليه (١٠٦/١). فذكر
عليه أن يشير إلى هذا الاختلاف لأنه من صميم التحقيق .

وفي (٢١٦/٢) رقم (٢٢٦٩) قال

«النوري أبو الحسين محمد بن محمد الصوفي
البيهقي» قبل لقب بذلك نوري وجهه» .

قال المحقق ح (٥) ترجم له السمعاني في الانتساب
(١٩٩/٣). وله ترجمة في تاريخ بغداد (٢٠٧/٣) .

قلت أو نقل المحقق ترجمته في تاريخ بغداد في
الصفحة نفسها علم أن اسمه المحفوظ هو أحمد بن

التصنيف لتدركه، وهكذا صنيفه في كل لقب غريب .

وفي (٢٢٠/١) رقم (٨٩١) قال

«خالد» هو أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم
الأخباري البغدادي» .

سكت عنه المحقق

قلت له ذكر في معجم البلدان (١٩٩/١ - ٢٠٠) إلا
أن فيه لقب جالان أي بالحاء المهملة

وفي (٢٣٧/١) رقم (٩٢٢) قال

«الفرق الشاهر ذكر ابن منه في الصحاح بن ابن
أبي داود أن اسمه سليمان بن صباه» .

قال المحقق ح (١) «في الإصابة وأسد الغابة والعرق»
هكذا بدون ضبط» .

قلت ضبطه الصافي في الزهرة ل (٣٦) بالمركة
«العرق» بتشديد الهمزة وصيغته في التفسير (١٢٤/١)
يكسر أوله وتصحف الهمزة

وقوله «صباه» خطأ وإنما هو صباه كما في الإصابة
(٥٤/٢) وغيره

وفي (٢٣٩/١) رقم (٩٢٦) قال

«خضر» هو أبو جعفر أحمد بن علي التكري» .

سكت عنه المحقق .

قلت قال الطبيب في تاريخه (٢٠٦/١)

«حدث عن أبي محمد الفضل بن كمي وطبقته» وعنه يحيى
بن محمد بن سعد ومحمد بن مظفر وغيرهما» .

وفي (٢٤٧/١) رقم (٩٨٥) قال

«علي» ذكر ياقوت أن المعتد لقب جعفة بذلك» .

ثم لعب المحقق الصافي في جاشينته (٨) بـ الذي في
معجم الأئمة «ياقوت (٢٤٢/٤) «صباكر»

قلت لا معنى أصلاً لهذا التعقيب. فإن في الزهرة ل
(٢٢) بضم الصاد «صباكر» - وضاعاً مجزئاً .

و لتفسير من المحقق إذ لم يشب

وفي (٢٥٧/٣) رقم (٢٩٨٦) قال

«أبو طاهر» علي الطائي كنيته أبو الحسن» .

سكت عنه المحقق . ولم يضبط اللقب .

- محمد النوري فقد قال الصليب « محمد بن محمد أبو الحسين الصوفي المعروف بالنوري، كذا ورد اسمه في حديث - وسبقه - ثم قال والمحفوف لأن اسم النوري أحمد بن محمد » .
- وقد قاله هو الموافق لما في حلية الأولياء ^(١٩) . وللأسباب السمعاني والياب (٣٢ / ٣) وقد مر كلامه وإنما أبو الحسين أحمد بن محمد الصوفي المعروف بالنوري وجماعة من أهل العراق يسبون هذه التسمية . قال السمعي « ولا أبري إلى أي شيء نسبوا فهو أن أبا الحسين قول له النوري لسن وجهه » .
- فمن كان المطلق أن يسكنه عن مثل هذه الفائدة . لأنها من ثمرات التحليل .
- « وفي (٢٤٥/٢) - رقم (٢٩٤) قال « يقال هو ثبت بن قهار بن إسحاق فيها قوله » .
- لم يرد المطلق على ضبط القلب من التصدير (١٢٩/١)
- قلت ذكر الخواص أبو بشر من طريق موسى بن يعقوب عن عبد الله بن وهب بن وهبة الرعي عن عنه عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وآله أن سعد بن عبد الله بن رعد ابن ثعلبة بن أرقم الثوري قال أم سلمة فوجد هو الهيميسع والبري هو ثبت، وأوراق الثوري هو إسحاق عليه لأنه ابن إبراهيم، وإبراهيم لم تكنه النار . كما أن النار لا تكن الثوري . وقد قال النراقطي لا يعرف ردة إلا في هذا الحديث ورد بن الجوزي . وهو أبو دلامة الشاعر .
- نظر الروض الأنف (١١/١) .
- أخطاء المطلق في نقل الشواهد الشعرية
- « وفي (٨١/١) قال الحافظ ابن حجر « وفي ذلك يقول جرير
- «سألكم من فليس بني مقال
- ورجعت أسم باسمه للصوفي»
- قلت فيه خطأ فليس واسم هو قيس . وقال الخوالي . وإنما هو « المادي » . وهو على الصحيح بخط الحافظ انظر ديوان جرير
- الزيت والخطف للأدي (١٤) .
- « وفي (١١٢/١) السطر الثاني من العاشية قال صابطاً الكلمات بالمركت . لأنكس بيه جارية حنينة .
- في أربع كلمات أخطا الصبي في ثلاث . والصحيح « لأنكس به جارية حنينة »
- « وفي (١٨٠/١) حاشية (٤) قال « لا تسكني بديك إن لم تكتني
- وقص الحلية إنني جوابه
- الصحيح « يديك كما في مصحح الشعراء » (٢٦٢) وغيره . ولا يستقيم الوزن إلا بالفتحة .
- « وفي (١٩٦/١) من حاشية « العنايت » بمشائين روي في العاشية البيت هكذا
- ومشهد أبطال شهدت كنما
- أخطم بالخطافي المهند
- قلت هكذا بالشاء في الإكمال (١٤٧/٢)
- والصحيح « أحتهم » بالشاء « مشددة للوقية كما في التوضيح وغيره
- « وفي (٢٢٢/١) قال في الحاشية (٤) . « لأن ناه خصمري بالفتحة فليكن بها حلقه حلقتي أقاله
- الصحيح « فليكن » وذلك يستقيم الوزن .
- « وفي (٢٤٥/١) - قال في الحاشية « وفيه - أي في انقلاب الشعراء - خطبة قوله كنن شالغ الأشطان فيها
- شبيب تجود من الغوازي
- الصحيح « ظله بالهاء » « شبيب » بالنون وصرف ضرورة الوزن . وهو سائغ عربية .
- « وفي (٢٧٥/١) قال الحافظ « وأنشد الفرزدق «وهن بشرحاف عاركن دالفا
- عارة عيسى بعد ما جتح المصير»
- الصحيح « عيسى » وهو هكذا بخط الحافظ . وفيه يستقيم الوزن .
- « وفي (٢٧٦/١) (١) من الحاشية قال

«وبصير من إذ طوى قراقرم»

قلت كذا في الزهر (٣٠). وفي تاج العروس (٢٥٩/١) «بدا طوى».

«وفي (٩/٢) حاشية رقم (٣) وقال «عرفه قوله
«لن سم تعير ما قد فعلتم

لأنه لم يظن نو أنا عارقه»

الصحيح كلف في السار «لن لم يغير بعض ما قد
صنعت» وبه يستقيم النون

ويحذف في الزهر (١٢٨/٢). وفي رواية «بعض ما قد
فعلتم» المهم أنه أسقط كلمة «بعض» فأكسد النون .

«وفي (١٠/٢) ج (٢) قال

«ويعرض كلبكم فأمره» هكذا ضبطه .

الصحيح «ويعرض» .

«وفي (٢٢٢/٢) قال الحافظ «وقيل لقب بذلك لقوله
تزوجت أنا ثم طلفت منك

فلم تترك مالا ولم تترك وراء»

هكذا ضبطه المحقق. ولا يستقيم وزن البيت بهذا
الضبط .

والصحيح «فلم تترك مالا ولم تترك وراء» .

ففي اللاموس «وأنكره كاعتله» وفي إسن العرب/
(١٠/١) (١)

«فما أنكر أي ما ترك شيئا»

هذا لغو ما عن لي من ملاحظات على محقق الزهرة
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

المصادر التي لم يسبق ذكرها في الجزء الأول

١١- ياقوت الحموي معجم الأبناء (١٨٠/١) مكتبة
عيسى البابي الحلبي مصر راجعته وزارة المعارف .

١٢- حمزة بن يوسف السهري تاريخ جرجان من
(١٨٢) ط. الثالث ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

١٣- محمد بن سلام الهمامي طبقات شعراء
(٣٧/١، ٤٢٠، ٤٢١) تحقيق شاكور ط. الثاني القاهرة

١٤- ابن تيمزي بردى النجوم الزاهرة في ملوك مصر
والقاهرة (٢٤٥/٧) ط. دار الكتب المصرية .

١٥- الأدهمي سيرة أصحاب القبلة (٢٢١/١٥ - ٢٢٢)
تحقيق الأرنؤوط، طبع ١٤٠١هـ .

١٦- الأدهمي تذكر الصلابة (١٢٥٦/١) ط. دار إحياء
التراث العربي .

١٧- الصفدي الوافي بالوفيات (١٤١/١) ط. دار
النشر غرار بقليلون .

١٨- الأدهمي المشيخة في الرجال (١٣٠/١) تحقيق
النجادي ط. أولى دار إحياء الكتب العربية .

١٩- أبو نعيم حلية الأولياء (٢٤٩/١٠) ط. أولى
١٣٩٤هـ مطبعة السعادة مصر .

٢٠- السيوطي الزهر (٤٣٦/٢) تحقيق جاد المولى
والنجادي وآيو الفضل ط. دار إحياء الكتب

١- المقري نفح الطيب من غصن الأندلس الرطوب
(٢٢٧/١) ط. القاهرة ١٢٠٢هـ .

٢- السهيلي الروض الأثف (٢٢٠/٤) تفسير سيرة ابن
هشام ط. القاهرة ١٩١٤م .

٣- ابن كثير البداية والنهاية (١٠٤/١١) مطبعة الفجالة
القاهرة تحقيق محمد النجار .

٤- الأدهمي : مرآة الجنان وهجرة البقائين ط. حيدر
باد ١٣٢٧ - ١٣٢٩هـ . (٢١٧/٢ - ٢١٨) .

٥- محمد بن حبيب البحر من (٣٦٤) مشهورات
دار الأفاق الجديدة - بيروت .

٦- المديري نهاية الأرب (٢٩١/١٥) في صور الأديب
صدر منه (١٨) جزءا أخرها سنة ١٩٥٥م .

٧- أبو ميم الأصبهاني بكر أخبار أصبهان (٢١٥/١)
ط. بربل ١٩٣٤م ليس .

٨- الخريزي معجم الشعراء من (٤١٦) تحقيق
عبد الستار فراج ط. دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٩هـ

٩- المقري في حلل المقرب (٤٣٥/٢) ط. الثالثة دار
المعارف مصر ١٩٧٨م

١٠- ياقوت الحموي معجم البلدان (٤٥٩/٢) ط.
دار صابر - بيروت

دور رؤساء الأقسام في جامعتي أم القرى والملك عبدالعزيز رسالة دكتوراه لجواهر أحمد فناديلي

لفناديلي ، جواهر أحمد / دور رؤساء الأقسام في جامعتي أم القرى والملك عبدالعزيز -- رسالة دكتوراه بإشراف
زهير أحمد التاطلي -- مكة المكرمة : جامعة أم القرى ، كلية التربية ، قسم الإدارة التربوية والتخطيط ، ١٤١٥ هـ .

بجدة ، يقومون بالدور المطلوب منهم بدرجة عالية .

٢ - نتائج فحص السؤالين ٤ ، ٥ المتعلقة باستخدام اختبار (ت) (T-Test) أظهرت أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين تصور أعضاء هيئة التدريس بالنسبة لدور القسم الإداري والتطبيعي يختلف لهما وبما بين تصور رؤساء الأقسام أنفسهم .

وقد ختمت الباحثة دراستها بعدد من المقترحات من بينها :

١ - تقترح الباحثة عقد برنامج تدريبي لتطوير رؤساء الأقسام يشمل المجالات التي تعرضت لها الدراسة .

٢ - إتقادة من هذا البحث والأبحاث المتطابقة بوصف المعارسات الإدارية والتصورات القيادية في المجالين الإداري والتنظيمي من وجهة نظر أطراف متعددة، بحيث توضع بطاقة لتقويم طبيعة دور رئيس القسم العلمي تطبيقاً دورياً على رؤساء أقسام الكليات بهدف التعرف على الأنوار المرسومة والمهام المتوقعة من كل منها وتقويمها، ومقارنتها من قبل المسؤولين داخل كليات الجامعات .

٣ - أن يكون اختبار رؤساء الأقسام وفق اختبارات ومتطلبات من أهمها استعدادهم وقدرتهم على أداء دورهم الإداري والتنظيمي بالإضافة إلى إعدادهم من خلال البرامج التدريبية التطويرية .

وقد توزعت هذه الدراسة على ستة فصول . خص الأول منها المشكلة وأهميتها والتساؤلات والفروض والأهداف والمصطلحات والحدود والمنهج، والثاني كان عن الإطار النظري فعرّض لفهوم الدور ونظرية الأدوار ومجلس القسم واختيار رئيس المجلس والمميزات الشخصية للرئيس وقدراته ومهامه وتقويم دوره ، فيما عرض الثالث للدراسات السابقة، وفي الرابع وسّعت الباحثة تصميم الدراسة وأجراءاتها، فيما حوى الخامس النتائج والتوصيات، وفي السادس وهو الأخير خلاصة النتائج والتوصيات والمقترحات .

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الإداري والتطبيعي لرؤساء الأقسام من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ورؤساء الأقسام أنفسهم، وتعد من الدراسات الكشفية لإلقاء الضوء على المهام الوظيفية لرئيس القسم وإحداث التوازن بين الجانب الإداري والجانب التطبيعي، وهذا الفرض يحتوي في داخله على أهداف إجرائية محددة ، تسعى الدراسة إلى تحقيقها ، ومنها التالي :

١ - التعرف على مهام رئيس القسم في المجال الإداري، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ورؤساء الأقسام .

٢ - التعرف على مهام رئيس القسم في المجال التطبيعي، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ورؤساء الأقسام .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وضعت الدراسة تساؤلات منها :

١ - ما هو دور رئيس القسم في جامعتي أم القرى والملك عبدالعزيز من وجهة نظر رؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس في هاتين الجامعتين ؟

٢ - ما هو دور رئيس القسم في جامعتي أم القرى والملك عبدالعزيز من وجهة نظر رؤساء الأقسام في هاتين الجامعتين ؟

٣ - ما هو دور رئيس القسم في جامعتي أم القرى والملك عبدالعزيز من وجهة نظر رؤساء الأقسام في هاتين الجامعتين ؟

ولقد اعتبرت الباحثة الاستبيانات العائدة والصالحة للدراسة عينة ممثلة، حيث بلغت (١٧٧) استبيانة ، أي بنسبة ٥٠ ٪ من المجتمع الأصلي ، وقد عدت الباحثة هذا العدد كفاً لأغراض الدراسة .

ومن أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة التالي :

١ - إجابة التساؤلات ١ ، ٢ ، ٣ كشفت عن أن رؤساء الأقسام في كليات جامعتي أم القرى بمكة المكرمة والملك عبدالعزيز

متابعة عروضية لقضية تدارك الأخفش للبحر المتدارك

عمر علي نظوف

الرياض

تلقت بشغف بالغ دراسة محمد عبد المجيد الطويل : (أسطورة تدارك الأخفش للبحر المتدارك)، المنشورة في مجلة عالم الكتب ^(١)، وذلك لموافقاتها بعضاً من دراساتي المسبقة للحلقة عن هذا البحر، وأمل أن أظفر فيها بجديد أخشيه إلى دراساتي تلك .

وقد تتبع الطويل فيها مسار نسبة البحر المتدارك إلى الأخفش عبر ستة قرون من الزمان، ابتداءً بعروض الأخفش نفسه (- ٢١٥هـ) ، ومنتهاً بالفارسة النعمانية (- ١٢٧هـ) ، فكانت حصيلة نتيجته هذا أن ابن وأصل الحميري (- ٦٩٧هـ) - وهو من علماء القرن السابع الهجري، ويئنه وبين الأخفش خمسة قرون - هو صاحب هذه التسمية (١) ومطلقها، وأن من جاء بعده من العروضيين قد تابعوه على ذلك !!

وكان أحسن بالطول أن يتحوز من إطلاق الكلام، بمثل تلك السركمة والعزم، وأن يترك باب البحث مفتوحاً لسواه، فلهل هناك كتاباً جديداً لم ينته إليه طمعه، أو لن مطومة مطومة في ثنايا بعض الكتب لم يصل إليها تلقينيه ...

الأخفش ^(٢) . وجاء في مكان آخر منه قوله عن هذا

البحر : "وأشبه الأخفش" ^(٣) .

وأخيراً : فقد وردت هذه النسبة أيضاً في كتاب

الوفيات لابن خلكان (- ٦٨١هـ)، وذلك في قوله :

"ثم زاد فيه الأخفش بعداً آخر ، وسماه : الغيب"

وقوله أيضاً : "وهذا الأخفش هو الذي زاد في

العروض بحر الغيب" ^(٤) .

٢ - صحيح أن فقهاء العروضيين لم يصبروا بنسبة هذا

البحر إلى الأخفش - ولا إلى سواه - ، مكتفين بمثل

قولهم : إن قولاً لم يدروا هذا النوع من أي صنف

هو، فقالوا إنه على (محمولات)، فمحلوها لما جهلوا

أمره على ما ليس في العروض مثله ... ^(٥) ، أو

قولهم : إن بعضهم تماطى لك [من المتقارب]

فأخرج منه (فاعلم) ... ^(٦) ، أو قولهم : إن "غير

الظليل قد شك من المتقارب المحدث ... ^(٧) .

ومع ذلك فلا يوجد إلى اليوم - ما يحض هذه

الدعوة تماماً . فكتاب العروض للأخفش لا يزال ملي

الكتمان، وزهين الضمياح، وأما ما نُشر منه وأشار

وها نحن نُجمل ملاحظتنا على مقالته بهذه النقاط :

١ - بغض النظر عن عدد كتب العروض السمانية التي

تسبى ابن وأصل الحميري، والتي قد يضم بعضها

إشارات ما إلى حقيقة هذه النسبة : فإن عدداً من

العروضيين قبله، نسبوا المتدارك - في كتبهم - إلى

الأخفش ، ولما الطويل ذكرهم .

فأول إشارة - وجدناها - كانت قبل قرن أو يزيد من

وفاة ابن وأصل، وبالتحديد عام (٥٦٩ هـ) . وذلك في

نص كتبه تاسع كتاب الإقناع لابن عبيد، على

هامشه، ونص فيه على أن هذا البحر هو خمسة

عشر بحرأ على رأي الظليل، وأضع هذا الطم، وستة

عشر بحرأ على رأي الأخفش (التصوي) ^(٨)، دون

إشارة منه إلى مصدر هذا الكلام ! . ومع ذلك فلا بد

أن يكون قد نقله عن سبقه من العروضيين، كما فعل

ابن وأصل لاحقاً .

كما وجدنا في مصير النظر الفرنجاني (بعد ٦٦٠هـ)

وهو أسبق من ابن وأصل أيضاً - قوله : كشعر

خمس عشر بحرأ عند الظليل، وستة عشر بحرأ عند

ويقول أيضاً ^(١٤٠) : «احتجنا بعد هذا إلى اجتناب الأبيات التي استشهد بها الظليل في كتابه، لتكون حجة أن نظر في كتابنا هذا» .
ولكن الغريب حقاً أن لا يفرق دارسو هذه القضية بين معرفة الظليل له بحرراً مهملاً، ومن ثم إعماله كيقينية المهملة، وبين اعتبار العروضيين إياه بحرراً مستعملاً عليه العديد من الشواهد الشعرية القديمة . فما لا شك فيه أن معرفة الظليل له مهملاً : لا تعني أبداً أنه لقره مستعملاً .

وتبقى المشكلة القائمة بعد ذلك : من الذي عدّ هذا البحر مستعملاً لا مهملاً ؟ لقد حاولنا في دراستنا المذكورة عن البحر المتدارك أن نجيب عن هذا السؤال الصعب، ولطفاً نخصّ ما وصلنا إليه في مقالة أخرى قريبة إن شاء الله تعالى .

٤ - واعتماد من الطويل على نشرة إبراهيم الإذكاري لكتاب الإقناع لابن عباد التي لم يتّح لنا الاطلاع عليها بعد، فقد قرر أن ابن عباد لم يعرض للمتدارك ولا قصته من قريب أو من بعيد ^(١٤١) في حين جاء في نشرة محمد حسن آل ياسين ^(١٤٢) أن العرب لم تلك من [المتقارب] شعراً، إلا أن بعضهم تعاطى ذلك، فأخرج منه (فاعلن) بتقديم (السبب على الورد) ، وسموه الغريب والمتسق وركض الظليل ^(١٤٣) .

والغريب أيضاً أن ينقل الطويل عن محقق الإقناع قوله (في الصفحة ١٥٢) : «عجيب أن يجيء عصر الصاحب بعد عصر الأفش الذي يقال عنه إنه استمدك على الظليل بحرراً جديداً، يخصصون به المتدارك ... ومع هذا ذرى الصاحب لا يعترف به بحرراً، مقتضياً بذلك أثر الظليل» ^(١٤٤) . ويأتي استغرابنا من أن هذا الكلام منقول بهذا العبارة عن كتاب (البارع) لابن القطاع ^(١٤٥)، طبق به محققه (أحمد عبد الوليم) على عمل ابن القطاع لا الصاحب، دون أن يتقبه الطويل إلى ذلك عندما رجع إلى البارع ^(١٤٦) .

٥ - يقول الطويل : إن كتاب العروض للأفش قد عُثر عليه مؤخرًا مشيراً في الحاشية إلى أنه نُشر في

إليه الطويل ليس إلا فصلاً يسيراً مشروفاً منه، كما أثبتنا ذلك في دراسة مطولة ^(١٤٧) .

يضاف إلى ذلك : أن ما بين عروض الأفش والفتح، وأوائل كتب العروض المتاحة أمام البحث والتحقيق قرناً كاملاً من الزمان، يتضمن - بلا ريب - عدداً آخر من كتب العروض الصائفة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر : عروض أبي العباس النافسي (٢٩٢هـ)، وعروض الزجاج (٣٦١هـ) وغيرهما ...

٢ - ولكني يدهش الطويل نسبة هذا البحر إلى الأفش، راجح بثبوت لنا معرفة الظليل له، وذلك يلتفتنا إلى أن مبدأ الفك من الدائرة يفرض (١) مثل هذه المعرفة ^(١٤٨) .

فعلى الرغم من خمياح كتاب العروض للظليل، فإنّ مما لا شك فيه عندنا، أن الظليل عدّ (البحر الذي على فاعلن) بحرراً مهملاً يترك عن دائرة المتقارب، ولا يعقل أبداً أن لا يُشير إليه : لأن طريقتة الفكة في تلك البحور من بواطنها لا يد لها أن تفرجه من دائرته، بل إن إخراجها لسهل من إخراج غيرها من مهملات النواثر الأخرى .

ويؤكد لنا هذه المعرفة ، الإشارة الواضحة إلى ذلك في قول ابن جبرويه الأندلسي ^(١٤٩) :
وبعد هذا خاصّة السواثر

للمتقارب الذي في الأخير

ينفك منها شطره ... (يرشطر)

لم يأت في الأكتاف منه الذكر

كما أشار في رسم دائرة المتقارب عنده إلى موضع انفكاكه منها بقوله «مهملاً» ^(١٥٠) .

ومعلوم أن ابن جبرويه ، لم يتجاوز أبداً عروض الظليل، حيث صرح أكثر من مرة بأنّه العروض عن كتاب الخليل نفسه، فهو يقول في أرجوزته ^(١٥١) :
وقد نظرت فيه فاختصرت

إلى نظام منه قد أحكمت

ويقول في مقدمة جوهرة ^(١٥٢) : «قسمت في لفر كل مقطعة ... بيتاً قديماً ... من الأبيات التي استشهد بها الخليل في عروضه» .

- القاهرة عام ١٩٨٩ م . والعقيقة أن (مؤرخاً) هذه
مضللة كما يشير تاريخ النشر: بل إن طبعة الكتاب
الأولى كانت في مكة المكرمة، عام ١٩٨٥ م أي ما يزيد
على ثلاثة عشر عاماً !! (انظر المراجع) .
- ٦- وذكر الطويل - في ثلاثة مواضع من مفاكه . أحدها
العواشي - أنه اعتمد على كتاب مختصر العروض
لأبن جني !! والعقيقة أن لسم الكتاب هو كتاب
العروض، وليس مختصر العروض (انظر المراجع) .

العواشي

- ١ - مجلة عالم الكتب مع ١٨ ، ٦ - الجامع ، أبي الحسن العروضي
ع ، الجليليان ١٤١٨ هـ / ص ٢٥٩ .
سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٧ م .
ص ٤٩٠ - ٤٩٥ .
٢ - الإقناع ص ٤ .
٣ - معيار النظار ١ / ١٠ .
٤ - المرجع السابق ١ / ٨٤ .
٥ - وفيات الأعيان (ترجمة الخليل بن
أحمد) ٢ / ٢٤٤ ، و (ترجمة
الأخفش) ٢ / ٣٨١ .
٦ - الإقناع لابن عباد ص ٧٦ .
٧ - الإقناع لابن عباد ص ٧٦ .
٨ - توفي ، التبريزي ص ١٧٦ .
٩ - وهي بعنوان (قراءة في كتاب
العروض للأخفش) .
١٠ - العقد الفريد ٦ / ٢٨٧ .
١١ - السابق ٦ / ٢٨٩ .
١٢ - السابق ٦ / ٢٧٧ .
١٣ - السابق ٦ / ٢٧٠ .
١٤ - السابق ٦ / ٢٢٥ .
١٥ - الإقناع ، لابن عباد ص ٧٦ .
١٦ - البارح لابن القطاع ص ٢٠٩ .

المراجع

- ١ - الأخفش ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (- ٢١٥ هـ) :
كتاب العروض ، تج . أحمد عبد السلام - د . ط -
مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ، ١٩٨٥ م .
٢ - ابن جني ، أبو الفتح عثمان (- ٢٩٢ هـ) : كتاب
العروض ، تج . أحمد فوزي الهيب - د . ط - الكويت :
دار الفلم ، ١٩٨٧ م .
٣ - ابن خلكان (- ٦٨١ هـ) : وفيات الأعيان ، تج . إحسان
عباس - د . ط - بيروت : دار الثقافة ، ١٩٦٩ م .
٤ - ابن عباد ، الصاحب (- ٢٨٨ هـ) : الإقناع في
العروض وتخريج القوافي ، تج . محمد حسن آل ياسين
- د . ط - بغداد : المكتبة العلمية ، ١٩٦٠ م .
٥ - ابن عبد ربه الأندلسي ، أحمد بن محمد (- ٢٢٨ هـ) :
العقد الفريد ، تج . عبد المجيد الترحيني - د . ط -
بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٧ م .
٦ - ابن القطاع ، أبو القاسم علي بن جعفر (- ٥١٥ هـ) :
البارح في علم العروض ، تج . أحمد عبد السلام - د . ط -
مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ، ١٩٨٥ م .
٧ - التبريزي ، الفطيم (- ٥٠٢ هـ) : الوافي في
العروض والقوافي ، تج . فخر الدين قبولة - د . ط -
بمشق : دار الفكر ، ١٩٨٦ م .
٨ - الرازي ، عبد الصمد : شرح تحفة الخليل في
العروض والقافية - د . ط - بغداد : مؤسسة
الرسالة ، ١٩٧٥ م .
٩ - الزنجاني ، عبد الوهاب بن إبراهيم الفزدجي (- بعد
٤٦٠ هـ) : معيار النظار في علوم الأشعار ، تج .
محمد علي رزق الشافعي - د . ط - القاهرة :
دار المعارف ، ١٩٩٦ م .
١٠ - الشنتريني ، أبو بكر محمد بن عبد الملك بن السراج
الأندلسي (- ٥٥٠ هـ) : المعيار في وزن الأشعار ،
تج . محمد رشوان الداية - د . ط - بيروت :
المكتب الإسلامي ، ١٩٧١ م .
١١ - العروضي ، أبو الحسن أحمد بن محمد (- ٢١٢ هـ) :
الجامع في العروض والقوافي ، تج . زهير زاهد وعلاء
تاجي - د . ط - بيروت : دار الجيل ، ١٩٩٦ م .